

بَابُ الْأَذَانِ

الأذانُ (١) سُنَّةٌ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ (٢). وهو قول الشافعي (٣)، وإسحاق (٤).
قال النووي (٥): وهو قول جُمُهورِ العلماء. ونُقل عن مالك وجوبه في مسجد
الجماعة (٦). وعنه أنه سُنَّةٌ (٧).
وقال عطاء (٨)، ومجاهد (٩)، والأوزاعي (١٠): لا تصحُّ صلاةٌ بغير أذان.

(١) ساقط من : ط .

(٢) أي سنة مؤكدة، وذلك عند عامة فقهاء الحنفية ، وقال بعضهم: واجب. والقولان لا يتنافيان؛ لأن
السنة المؤكدة والواجب سواء، عندهم، أفاده الكاساني في البدائع (١٤٧/١) وانظر: فتح القدير
(٢٤٣/١) ؛ حاشية ابن عابدين (٣٨٤/١) ؛ تبين الحقائق (٩٠/١) .
(٣) نصُّ عليه في الأم (١٦٩/١) وهو أصح الأوجه عند أصحابه . انظر : المجموع (٨٨/٣)؛ الحاوي
الكبير (٤١/١ ، ٥٠)؛ نهاية المحتاج (٤٠١/١) .

(٤) هو : إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي ، أبو محمد بن راهويه المروزي ، ثقة حافظ مجتهد ، قرين
أحمد بن حنبل ، ذكر أبو داود : أنه تغير قبل موته بيسير ، مات سنة (٢٣٨هـ) . أخرج له الجماعة
إلا ابن ماجة . التقريب (٩٩) . وانظر قوله في : المجموع (٩٠/٣) ؛ البناء (٧/٢) .

(٥) المجموع (٩٠/٣) قال : «ونقله السرخسي عن جمهور العلماء» .

(٦) نصُّ عليه في الموطأ (٧٥/١) .

(٧) أي مؤكدة ، وهو المشهور من مذهبه ، انظر : الخرشبي على مختصر خليل (٢٢٨/١) ؛ الكافي لابن
عبد البر (٣٧) ؛ التفريع (٢٢١/١) ؛ المعونة (٢٠٢/١) ؛ التلحين (٩٢/١) .

(٨) هو : عطاء بن أبي رباح ، المكي ، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال ، مات سنة (١١٤هـ) وقيل :
إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه . روى له الجماعة . التقريب (٣٩١) .

(٩) هو : مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المخزومي مولا هم ، المكي ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم ، مات
سنة إحدى - أو اثنتين أو ثلاث أو أربع - ومائة . أخرج له الجماعة . التقريب (٥٢٠) .

وانظر قوله - وقول عطاء - في : تبين الحقائق (٩٠/١) ؛ الاستذكار (٨٤/٢) ؛ المجموع (٩٠/٣) ؛ الحاوي
الكبير (٤٨/٢) ؛ المغني (٧٣/٢) .

(١٠) هو : عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي ، أبو عمرو ، الفقيه ، ثقة جليل ، مات سنة
(١٥٧هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٤٧) . ومذهبه فيه تفصل ، وهو : أن الأذان والإقامة

واجبان إلا أن أحدهما ينوب عن الآخر ، فإن أتى بأحدهما أجزأه عن الآخر، وإن تركهما لم تصح
صلاته، وأعاد إن كان وقت الصلاة باقياً، ولم يُعد إن كان فاتئاً . الحاوي الكبير (٤٨/٢) وانظر :

الاستذكار (٨٤/٢) ؛ المجموع (٩٠/٣) ؛ الفتح (٩٦/٢) .

وقال الإصطخري (١) ، وأبو علي (٢) : هو فرض في الجمعة .
وعن أحمد : أنه فرض كفاية (٣) . وقالت الظاهرية : الأذان والإقامة واجبان لكل صلاة (٤) . واختلفوا في صحة الصلاة بدوئهما : قال داود (٥) : هما فرض للجماعة ، وليس (٦) بشرط للصحة (٧) .
دليل السنة : أن النبي ﷺ علم الأعرابي (٨) الصلاة ، وذكر [٧٢-أ] له الوضوء

-
- (١) هو : الحسن بن أحمد بن يزيد ، أبو سعيد الشافعي ، فقيه العراق ، ورفيق ابن السريج ، القاضي بـ «قُم» من مؤلفاته : كتاب أدب القاضي ، توفي سنة (٣٢٨هـ) . والإصطخري نسبة إلى "الإصطخر" بلدة من بلاد فارس . انظر : السير (١٥/٢٥٠-٢٥٢) ؛ طبقات السبكي (٣/٢٣٠-٢٥٣) معجم البلدان (١/٢١١) . وانظر قوله في : المجموع (٣/٨٨) الحاوي الكبير (٢/٥٠) .
- (٢) هو : حسين بن صالح بن خير ، البغدادي الشافعي ، أبو علي ، أحد علماء المذهب الشافعي ، توفي سنة (٣٢٠هـ) . انظر : السير (١٥/٥٨) ؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/٩٣) .
- وانظر قوله في : المجموع (٣/٨٨) . والمراد : فرض كفاية في الجمعة ، وسنة في غيرها عندهما ، كما في المجموع .
- (٣) هذه الرواية هي المذهب ، وعليها جمهور الحنابلة . الإنصاف (١/٤٠٧) وانظر : المغني (٢/٧٣) . وصَوَّبَهَا شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - في مجموع الفتاوى (٢٢/٦٤) .
- (٤) انظر : المحلى (٢/١٦٣-١٦٥) ؛ المجموع (٣/٩٠) .
- (٥) هو : داود بن علي بن خلف ، الإمام ، أبو سليمان البغدادي ، المعروف بالأصبهاني ، رئيس أهل الظاهر ، مات سنة (٢٧٠هـ) . انظر : السير (١٣/٩٧-١٠٨) ؛ طبقات السبكي (٢/٢٨٤-٢٩٣) ؛ وفيات الأعيان (٢/٢٥٥) . وانظر قوله في : المجموع (٣/٩٠) ؛ المحلى (٢/١٦٣ ، ١٦٦) ؛ الاستذكار (٢/٨٤) ؛ فتح الباري (٢/٩٦) .
- (٦) في المخطوط : «وليس» والمثبت من المجموع الموضع السابق .
- (٧) في ط : «الصحة» .
- (٨) المقصود بالأعرابي هو : المسيء صلاته . واسمه : خلاد بن رافع . قاله الحافظ في الفتح (٢/٣٢٣) . وحديثه متفق عليه : صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة (٢/٣٢٣ ، برقم ٧٩٣) ؛ صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب في الطمأنينة وقراءة ما تيسر في الصلاة (٤/٣٢٩ برقم ٨٨٣) .

واستقبال القبلة ، وأركان الصلاة ، ولم يذكر له الأذان ، والإقامة ، ولو كانا واجبين لعلمهما له ، ولأمره (١) بهما . وخبر الواحد (٢) فيما تعمُّ به البلوى (٣) لا يكون حجة (٤) .

فإن قيل: فقد روي في الصحيح (٥): أنه ﷺ قال: «إذا حضرت الصلاة،

(١) في ط: «ولأمر». وفي هذا الاستدلال نظر؛ إذ لقائل أن يقول: لم يذكر النبي ﷺ له جميع واجبات الصلاة في هذا الحديث ، وإنما ذكر بعضها ، انظر التفصيل في: الفتح (٣٢٦/٢-٣٢٧)؛ شرح النووي على صحيح مسلم (١٠٧/٤) .

(٢) خبر الواحد لغة: ما يرويه شخص واحد . واصطلاحاً: ما لم يصل إلى حد التواتر وإن روته جماعة . أو ما لم يجمع شروط المتواتر . انظر: نزهة النظر مع التكت عليه (٧٠)؛ فتح الباري (٢٤٦/١٣)؛ الكفاية في علم الرواية (٣٢) . هذا عند الجمهور .

أمّا عند الحنفية ، فهو: ما يرويه الواحد ، أو الاثنان فصاعداً ، بعد أن يكون دون المشهور والمتواتر . انظر: أصول الشاشي (٢٧٢)؛ تيسير التحرير (٣٧/٣) .

(٣) معنى قولهم: «ما تعمُّ به البلوى» أي ما يحتاج إليه الكل حاجةً مؤكدة تقتضي السؤال عنه مع كثرة تكرره ، وقضاء العادة بنقله متواتراً . وقيل: أن يكون مشتركاً غير خاص . انظر: تيسير التحرير (١١٢/٣)؛ أصول السرخسي (٣٦٨/١)؛ كشف الأسرار للبخاري (١٦/٣) .

(٤) أي عند عامة الحنفية ، قاله ابن الهمام . انظر: تيسير التحرير (١١٢/٣) وانظر أيضاً: أصول السرخسي (٣٦٨/١)؛ كشف الأسرار (١٦/٣)؛ البدائع (١٤٧/١) . وجهه العلماء من الأصوليين ، والمحدثين على قبول خبر الواحد ، متى صحَّ وسَلِمَ من مُعارضٍ راجحٍ سواء كان فيما تعمُّ به البلوى ، أو كان فيما لا تعمُّ به البلوى . وهو الحق الذي لا يجوز العدول عنه ؛ لإجماع الصحابة - رضي الله عنهم - على العمل بخبر الواحد فيما تعمُّ به البلوى في وقائع كثيرة لا تُحصى ، ولم يرد عن أحد منهم أنه اشترط لقبول الخبر ما اشترطه الحنفية من لزوم الاشتهار ، وتلقي الأمة له بالقبول . انظر: البحر المحیط للزركشي (٢٥٧/٦)؛ الإحكام للآمدي (١٢٤/٢-١)؛ أصول السرخسي (٣٦٨-٣٦٩/١)؛ تيسير التحرير (١٢٢/٣)؛ نهاية السؤل (١٧٠/٣)؛ خبر الواحد وحجته (١٧٥-١٨١) .

(٥) متفقٌ عليه من حديث مالك بن الحويرث ﷺ: صحيح البخاري ، كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة ، والإقامة (١٣١/٢-١٣٢ برقم ٦٣١) واللفظ له . وصحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أحق بالإمامة (١٧٩/٥ برقم ١٥٣٣) .

فليؤذن لكم أحدكم ، وليؤمكم أكبركم » قلنا : الأمر للاستحباب لا (١) للوجوب هنا ؛ لقريظة ترك تعليمه الأعرابي في موضع الحاجة (٢) إلى البيان .

وقد ذكر محمد (٣) - رحمه الله تعالى - ما يدل على وجوبه ، فقال : لو أن أهل بلد اجتمعوا على ترك الأذان ، لقاتلتهم عليه ، فلو تركه واحد ضربته وجبسته . وإنما يقاتل ، ويضرب على ترك الواجب .

وقال في "شرح مختصر الكرخي" (٤) : لا يدل قول محمد هذا على وجوبه ؛ فإنه قال : لو أن أهل بلد اجتمعوا على ترك سنة من سنن رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليها فإن ترك ذلك رجل واحد ضربته ، وجبسته .

قلت : الأذان سنة مؤكدة ، وهي في معنى الواجب ، يلام تاركها (٥) ، فلمّا ورد الأمر - وهو يقتضي الوجوب - وورد حديث الأعرابي ولم يذكر (٦) فيه الأذان ، صرف الأمر عن الإيجاب إلى السنة ، والاستحباب ، كما عرف .

مَسْأَلَةٌ

الأذان خمس عشرة (٧) كلمة بتربيع التكبير ، في قول أبي حنيفة وأصحابه (٨) .

(١) في الأصل : «إلا أنه» وهو خطأ .

(٢) في ط : «الجماعة» وهو تحريف .

(٣) هو : محمد بن الحسن بن فرقد ، أبو عبد الله الشيباني ، الكوفي ، فقيه العراق ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، كان مع تبحره في الفقه يضرب بذكائه المثل ، توفي سنة (١٨٩هـ) بالرّي .

انظر : السير (٩/١٣٤-١٣٦) ؛ تاريخ بغداد (٢/١٧٢) ؛ الجواهر المضية (٣/١١٢) . وانظر قوله في : البدائع (١/١٤٦) ؛ الغاية (٢/ل/٥٣) ؛ حاشية ابن عابدين (٢/٤٩) .

(٤) عزاه إليه السروجي في الغاية (٢/ل/٥٣) .

(٥) انظر : البدائع (١/١٤٧) ؛ حاشية ابن عابدين (١/٤٩) ؛ البناية (١/٧) ؛ الغاية (٢/ل/٥٣) .

(٦) في ط : «نذكر» وهو تصحيف .

(٧) ساقط من : ط .

(٨) المبسوط (١/١٢٩) ؛ البدائع (١/١٤٧) ؛ حاشية ابن عابدين (٢/٨٤) ؛ الفتاوى الهندية (١/٥٣) .

غير أن أبا يوسف - رحمه الله - روي عنه أيضاً : تنية التكبير في أول الأذان . انظر : المراجع السابقة وشرح معاني الآثار (١/١٣١) .

لما رواه (١) أبوداود (٢)، والنسائي (٣)، وابن ماجه (٤)، عن أبي مخذورة (٥): «أنه عليه الصلاة والسلام: علّمه التأذين ...» وفيه الترييع .

وأخرجه أبوداود (٦) أيضا عن ابن جريج (٧)، عن عثمان بن السائب (٨) أخبرني أبي (٩) وأم عبد الملك بن أبي مخذورة (١٠): وفيه الترييع .
وأخرجه أبوداود (١١)، عن همام (١٢)، حدّثنا عامر الأحول (١٣) بسند مسلم، وفيه الترييع.

-
- (١) السياق للزيلعي في نصب الراية (٣٦٣/١-٣٦٥) إلى آخر المسألة بتصرف يسير .
(٢) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب : كيف الأذان؟ (٣٤٢/١-٣٤٣ برقم ٥٠٢-٥٠٤) .
(٣) سنن النسائي ، كتاب الأذان ، باب : كيف الأذان؟ (٣٣٣/٢)، برقم / ٦٣١ ، ٦٣٢)
(٤) سنن ابن ماجه، كتاب الأذان، باب الترجيع في الأذان (٢٣٤/١-٢٣٥ برقم ٧٠٨-٧٠٩). والحديث صحيحه الترمذي في سننه (٣٦٦/١)، والنووي في المجموع (٩٩/٣)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٦/١) .
(٥) الجُمُحِي ، المكي ، المؤذن ، صحابي مشهور ، اسمه : أوس ، وقيل : سمرة ، وقيل : سَلَمَة، وقيل : سلمان ، وأبوه : مَعِير ، وقيل : عمير بن لوذان ، مات بمكة سنة (٥٩ هـ) وقيل : تأخر بعد ذلك ، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ، ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة. التقريب (٦٧١) .
(٦) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب : كيف الأذان ؟ (٣٤١/١ برقم ٥٠١) .
(٧) هو : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، المكي ، ثقة فقيه فاضل ، وكان يُدَلّس ويرسل ، مات سنة (١٥٠ هـ) أو بعدها، أخرج له الجماعة. التقريب (٣٦٣) .
(٨) الجُمُحِي المكي، مولى أبي مخذورة ، مقبول. أخرج له أبوداود، والنسائي. التقريب (٣٨٣) .
(٩) هو : السائب بن يزيد بن ثمامة الكندي ، وقيل: غير ذلك في نسبه ، ويُعرف بابن أخت النمر ، صحابي صغير ، وله أحاديث قليلة ، مات سنة (٩٠ هـ) وقيل : قبل ذلك ، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة. أخرج له الجماعة . التقريب (٢٢٨) .
(١٠) هي : زوج أبي مخذورة ، مقبولة . أخرج لها أبوداود ، والترمذي . التقريب (٧٥٧) .
(١١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة ، باب : كيف الأذان ؟ (٣٤٢/١ برقم ٥٠٢) . قال الترمذي في سننه (٣٦٧/١) : «هذا حديث حسن صحيح» . والحديث في صحيح مسلم، كتاب الصلاة ، باب صفة الأذان (٣٠٢/٤ برقم ٨٤٠) وفيه التكبير في أوله مرتين .
(١٢) همام بن يحيى بن دينار العَوَذي ، أبو عبدالله ، أو أبو بكر ، البصري ، ثقة ربما وهم ، مات سنة (١٦٤ هـ) أو (١٦٥ هـ) أخرج له الجماعة . التقريب (٥٧٤) .
(١٣) عامر بن عبد الواحد الأحول ، البصري ، صدوق يخطئ ، وهو عامر الأحول، الذي يروي عن عائذ بن عمرو المزني الصحابي ولم يدركه ، أخرج له البخاري في جزء القراءة ، ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٢٨٨) .

وأخرجه الحاكم في "كتابه المخرّج على كتاب مسلم" ^(١) من جهة عبد الله بن سعيد ^(٢) وأبي موسى ^(٣)، وإسحاق بن إبراهيم ^(٤)، كلّهم عن معاذ بن هشام ^(٥)، وفيه الترييع .
قال ^(٦) : وأخرجه ابن مندة ^(٧)، عن معاذ بن هشام بسنده : وفيه الترييع .
وحديث عبد الله بن زيد بن عبد ربّه ^(٨) قال : «لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس ^(٩)

(١) ساقط من : ط . وقد عزاه إليه الزيلعي في نصب الراية (٣٦٣ / ١) نقلاً عن الشيخ ابن دقيق العيد في كتابه "الإمام" . ولم أقف عليه في المستدرك للحاكم ، في أبواب الأذان والإقامة (٣١٢ / ١) - (٣١٦) ولا في مظانه الأخرى . وقد أخرجه الإمام مسلم من طريق إسحاق بن إبراهيم ، عن معاذ بن هشام ، في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب صفة الأذان (٣٠١ / ٤ برقم ٨٤٠) . والبيهقي من طريق عبد الله بن سعيد ، عن معاذ بن هشام ، عن أبي مخذولة ، في السنن الكبرى ، كتاب الصلاة باب الترجيع في الأذان (٥٧٧ / ١ برقم ١٨٤٥) . ولم أقف على رواية أبي موسى ، عن معاذ بن هشام .
(٢) ابن حصين الكندي ، أبو سعيد الأشج ، الكوفي ، ثقة ، مات سنة (٢٥٧ هـ) . أخرج له الجماعة .
التقريب (٣٠٥) وانظر : تهذيب الكمال (٣٠ - ٢٧ / ١٥) .

(٣) هو : محمد بن المثني بن عبيد العزّي ، أبو موسى البصري ، المعروف بالزّمين ، مشهور بكنته وباسمه ثقة ثبت . أخرج له الجماعة . التقريب (٥٠٥) وانظر : تهذيب الكمال (٣٦٥ - ٣٥٩ / ٢٦) .
(٤) ابن حبيب بن الشهيد ، أبو يعقوب البصري الشّهيدي ، ثقة ، مات سنة (٢٥٧ هـ) . أخرج له أبو داود في المراسيل ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجة . التقريب (٩٨) وانظر : تهذيب الكمال (٣٦١ / ٢) .
(٥) هو : معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدّستوّائي ، البصري ، وقد سكن اليمن ، صدوق ربما وهم ، مات سنة (٢٠٠ هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٥٣٦) .

(٦) القائل هو : ابن دقيق العيد في كتابه "الإمام" نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (٣٦٣ / ١) .
(٧) هو : محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة ، واسم مندة : إبراهيم ، أبو عبد الله ، الحافظ ، الحنبلي الأصبهاني ، من مؤلفاته : "كتاب الإيمان" ، "كتاب معرفة الصحابة" ، "كتاب التوحيد" ، وغيرها ، توفي سنة (٣٩٥ هـ) . انظر : السير (٣٨ - ٢٨ / ١٧) ؛ طبقات الحنابلة (١٦٧ / ٢) ؛ تذكرة الحفاظ (١٠٣١ / ٣) . وانظر : معرفة الصحابة له لوحة (١٤٦) في حديث أبي مخذولة .
(٨) هو : عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة الأنصاري ، الخزرجي ، أبو محمد المدني ، أري الأذان ، صحابي مشهور ، مات سنة (٣٢ هـ) وقيل : استشهد بأحد . أخرج له البخاري في خلق أفعال العباد ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٣٠٤) .

لِيَعْمَلَ؛ يُضْرَبَ بِهِ لِلنَّاسِ (٢) لجمع الصلاة ، طاف (٣) بي - وأنا نائم - رجلٌ يحمل ناقوساً، فقلتُ : يا عبدالله أتبيع الناقوس ؟ قال : وما تصنع به ؟ قلتُ : ندعو به إلى الصلاة ، قال : أفلا أدلك على ما هو خيرٌ من ذلك ؟ قلتُ : بلى ، قال : فقال : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حيّ على الصلاة ، حيّ على الصلاة ، حيّ على الفلاح ، حيّ على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله . فلما أصبحتُ أتيتُ رسول الله ﷺ [٧٢-ب] فأخبرته بما رأيتُ فقال : «إنها لرؤيا حقّ إن شاء الله ، قم مع بلال (٤) فألق عليه ما رأيتَ فليؤذن (به)» (٥)؛ فإنه أُنذى (٦) صوتاً منك » فقامت مع بلال فجعلت ألقيه إليه ويؤذن به ، فسمع عمر ذلك وهو في بيته ، فجعل يجرّ رداءه ويقول : والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل ما أُرِي، فقال رسول الله ﷺ : «فلله الحمد» . رواه أبو داود ، وهذا لفظه مختصراً (٧) . ورواه الترمذي (٨) أيضاً، ولم يذكر فيه كلمات الأذان، والإقامة، وقال : حديث

(١) الناقوس : خشبة طويلة تُضرب بخشبة أصغر منها ، والنصارى يعلمون بها أوقات صلاتهم . انظر :

لسان العرب (٢٦٠/١٤) ؛ النهاية لابن الأثير (١٠٦/٥) .

(٢) في ط : «الناس» وهو موافق لما في المعرفة (٢٥٩/٢) . *عَلِمُوا الْفَضْلَ (الْمُتَرَبِّعَ) مِنْ بَيْنِ النَّاسِ* .

(٣) طاف : من طيف الخيال ، وهو الذي يراه النائم ، يقال : طاف الخيال يطيف طيفاً ومطافاً أي أَلَمَ في النوم . انظر : النهاية لابن الأثير (١٥٣/٣) ؛ لسان العرب (٢٤٣/٨) .

(٤) هو : بلال بن رباح المؤذن ، مولى أبي بكر ، من السابقين الأولين وشهد بدرّاً والمشاهد ، مات بالشام سنة (١٧هـ) أو (١٨هـ) وقيل : سنة (٢٠هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (١٢٩) .

(٥) زيادة من ط . وهي موجودة في مصدر التخريج .

(٦) أُنذى : أي أرفع وأعلى . وقيل : أحسن وأعذب . وقيل : أبعد . انظر : النهاية لابن الأثير (٣٧/٥) .

(٧) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب : كيف الأذان ؟ (٣٣٧/١ ، ٣٣٨ برقم ٤٩٩) وقد ذكره بتمامه بذكر ألفاظ الإقامة - في آخره - فرادى .

والحديث قد حَكَمَ بصحته أيضاً الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبير (١٢٥٥) ، والنووي في المجموع (٨٢/٣) ، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٧/١) .

(٨) سنن الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء في بدء الأذان (٣٥٨/١) برقم (١٨٩) .

حسن صحيح . ورواه ابن ماجة (١) ، ولم يذكر فيه لفظ الإقامة .
ورواه ابن حبان في "صحيحه" (٢) فذكره بتمامه .
قال البيهقي في "المعرفة" (٣) : قال محمد بن يحيى الذهلي (٤) : ليس في أخبار
عبدالله بن زيد في قصة الأذان خبر أصح من هذا .
ورواه ابن خزيمة (٥) في "صحيحه" (٦) ثم قال : سمعت محمد بن يحيى يقول : ليس في
أخبار عبدالله بن زيد في قصة الأذان خبر أصح من هذا . كلفظ البيهقي .
وقال الترمذي (٧) : سألت (٨) محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : هو عندي صحيح .
ورواه أحمد في "مسنده" (٩) وزاد فيه : « ثم أمر (١٠) بالتأذين ، وكان بلال يؤذن
بذلك (١١) ، فجاءه ذات غداة ، فدعاه إلى الفجر ، فقيل له : إن رسول الله ﷺ نائم ،

(١) سنن ابن ماجة ، كتاب الأذان ، باب : بدء الأذان (٢٣٢/١) برقم (٧٠٦) .
(٢) انظر : الإحسان ، كتاب الصلاة ، ذكر الخبر المصريح بأن النبي ﷺ هو الذي أمر بلالاً بتثنية الأذان
وإفراد الإقامة ، لا معاوية كما توهم من جهل صناعة الحديث فحرّف الخبر عن جهته (٥٧٢/٤) برقم
(١٦٧٩) .
(٣) المعرفة (٢٦٠/٢) .
(٤) هو : محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي ، النيسابوري ، ثقة حافظ جليل
مات سنة (٢٥٨هـ) على الصحيح . أخرج له البخاري وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٥١٢) .
(٥) هو : محمد بن إسحاق بن خزيمة ، أبو بكر السلمي النيسابوري ، صاحب "الصحيح" توفي سنة
(٣١١هـ) . انظر : طبقات السبكي (١٠٩-١١٩) ؛ تذكرة الحفاظ (٧٢٠-٧٣١) .
(٦) كتاب الصلاة ، باب ذكر الخبر المفسر للفظة المحملة التي ذكرها ، والدليل على أن النبي ﷺ إنما أمر
بأن يشفع بعض الأذان لا كلها ، وأنه إنما أمر بأن يوتر بعض الإقامة لا كلها
(١٩٣/١) برقم (٣٧١، ٣٧٠) .
(٧) عزاه إليه الزيلعي في نصب الراية (٣٦٥/١) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٧٦/١) ،
والمعرفة (٢٦٠/١) وكلاهما صرحا بأنه قال ذلك في "علله الكبير" . لكني لم أقف عليه فيه - بعد
بحث متكرر - ولا في سننه ، والله أعلم .

(٨) في ط : «سئل» .

(٩) المسند (٦٣٢/٤) برقم (١٦٠٤٢ ، ١٦٠٤٣) . وفيه تثنية الأذان ، وإفراد الإقامة .

(١٠) ساقط من : ط .

(١١) في المسند زيادة : «ويدعو رسول الله ﷺ إلى الصلاة ، قال : » .

قال : فصرخ بلالٌ بأعلى صوته : الصلاة خير من النوم » . قال سعيد : فأدخلت هذه الكلمة في التأذين في صلاة الفجر. انتهى. ورواه أبو داود (١) أيضاً ، من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى (٢) ، عن معاذ بن جبل ، نحو حديث عبد الله بن زيد . قال الحاكم في "المستدرک" (٣) : وإنما اشتهر عبد الله بن زيد بحديث الأذان ولم يخرجاه في الصحيحين ؛ لاختلاف الناقلين في أسانيده ، وقد تداوله فقهاء الإسلام بالقبول .

مَسْأَلَةٌ

لا ترجيع في الأذان ، في قول أبي حنيفة ، وأصحابه (٤) . قال السروجي (٥) : وبه قال الثوري (٦) ، والحسن بن حي (٧) ، وأحمد (٨) ، وإسحاق (٩) ، وغيرهم .

- (١) ساقط من : ط .
- (٢) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب : كيف الأذان ؟ (٣٤٧/١ ، ٣٤٨ برقم ٥٠٧) . وفيه ذكر التكبير في أول الأذان مرتين ، وأن الإقامة مثل الأذان . والحديث منقطع ، قال الدارقطني في سننه (٢٤١/١) : « لا يثبت ، والصواب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسل » . وانظر : صحيح ابن خزيمة (٢٠٠/١) ؛ المعرفة (٢٥٧/١ ، ٢٥٨) .
- (٣) ساقط من : ط . وهو : الأنصاري ، المدني ، ثم الكوفي ، ثقة ، اختلف في سمائه من عمر ، مات سنة (٨٣هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٤٩) .
- (٤) المستدرک (٣٧٩/٣) .
- (٥) المبسوط (١٢٨/١) ؛ البدائع (١٤٧/١-١٤٨) ؛ الهداية (٢٤٣/١) . وصرح في حاشية ابن عابدين (٥٢/٢) : بأنه مكروه . وسيأتي المراد بالترجيع في الأذان قريباً عند المؤلف .
- (٦) هو : أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني المصري ، الحنفي ، شمس الدين ، أبو العباس ، من مؤلفاته : "الغاية شرح الهداية" توفي سنة (٧١٠هـ) وقيل : (٧١١هـ) . انظر : الجواهر المضية (١٢٣/١) ؛ ذيل تذكرة الحفاظ (٦٣/٥) . وانظر قوله في : الغاية (٥٤/ل/٢) إلى قوله : « وغيرهم » .
- (٧) هو : سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبد الله الكوفي ، ثقة ، حافظ ، فقيه ، عابد ، إمام ، حجة ، وكان ربماً دلس ، مات سنة (١٦١هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٢٤٤) .
- وانظر قوله في : المجموع (١٠٢/٣) ؛ المغني (٥٦/٢) .
- (٨) هو : الحسن بن صالح بن صالح بن حي ، ثقة ، فقيه ، عابد ، رمي بالتشيع ، مات سنة (١٦٩هـ) . أخرج له البخاري في الأدب المفرد ، ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (١٦١) .
- وانظر قوله في الاستذكار (٨١/١) .
- (٩) وهو المختار من مذهبه . انظر : الإنصاف (٤١٢/١-٤١٣) ؛ المغني (٥٦/٢-٥٧) .
- (١٠) الترجيع وعدمه كلاهما سنة عند إسحاق ، وهو مذهب جماعة من المحدثين ، وليس كما ذكره المؤلف نقلاً عن السروجي . انظر : المجموع (١٠٢/٣) ؛ المغني (٥٧/٢) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم (٣٠٣/٢) ؛ صحيح ابن خزيمة (١٩٤/١) .

وقال الشافعي : فيه الترجيع أربع كلمات (١) . وهو إعادة الشهادتين بعد ما خفض بهما صوته بصوتٍ أرفع من الصوتِ الأول (٢) .

حجة أبي حنيفة : ما روينا من حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربّه ، وأن الملك علّمه الأذان بلا ترجيع ، وأمره النبي ﷺ أن يُلقّيه على بلال ، وأذن (٣) بلال بلا ترجيع . وقد تقدم الكلام على صحة حديث عبد الله بن زيد (٤) وألفاظه وطرقه (٥) .

وأذان بلال بحضرته ﷺ سافراً وحضراً ، وهو مؤذن رسول الله ﷺ إلى أن توفي ، و(٦) مؤذن الصديق إلى أن توفي الصديق (٧) من غير ترجيع (٨) .

قال أبو الفرج ابن الجوزي (٩) [٧٣-أ] : حديث عبد الله بن زيد هو أصل التأذين

(١) الترجيع سنة على المذهب الصحيح عند الشافعية ، فلو تركه سهواً ، أو عمداً صحّ أذانه وفاته الفضيلة ، وفي وجه عندهم - وبعضهم يحكيه قولاً للإمام - : أنه ركن لا يصح الأذان إلّا به ، قال النووي : والمذهب الأول ؛ لأنه جاءت أحاديث كثيرة بخضفه . المجموع (٣/١٠٠) ؛ نهاية المحتاج (٤٠٩/١) ؛ الحاوي الكبير (٢/٤٢ - ٤٤) .

(٢) هذا هو المراد بالترجيع في الأذان ، انظر : المبسوط (١/١٢٨) ؛ الهداية (١/٣٦٤) ؛ المجموع (٣/١٠٠) .

(٣) في ط : «(وَأَذَانَ)» .

(٤) «(بن زيد)» ساقط من : ط .

(٥) انظر ما تقدم في ص (٦-٩) .

(٦) ساقط من : ط .

(٧) «(إلى أن توفي الصديق)» ساقط من : ط . وهذا قول بعض العلماء ، وقد ذكروه بلفظ : قيل . ويرى آخرون : بأن بلالاً ﷺ لم يؤذن لأحد بعد النبي ﷺ إلّا مرة واحدة بالشام ولم يكمل أذانه فيها ، حزم به ابن حزم رحمه الله ، وقال : «هذا مما لا يختلف فيه أهل النقل» . المحلى (٢/١٨٧-١٨٨) وانظر : تهذيب الكمال (٤/٢٨٩) ؛ السير (١/٣٥٧) ؛ معرفة السنن والآثار (٢/٢٥٧) ؛ نيل الأوطار (٢/٤٨) .

(٨) انظر : الغاية للسروجي (٢/٥٧) .

(٩) هو : عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي ، أبو الفرج ، القرشي ، التيمي ، البكري ، البغدادي الحنبلي ، الواعظ صاحب التصانيف ، ومنها زاد المسير ، صفة الصفوة ، الناسخ والمنسوخ =

وليس فيه ترجيع ، فدلَّ على أنَّ الترجيع غير مسنون (١) .

قال أبو الفرج ابن الجوزي (٢) ، وابن تيمية (٣) : وعليه عمل أهل المدينة ، والأخذ بالتأخر من أمر رسول الله ﷺ هو الأولى .

وروى الطبراني في "معجمه الوسط" (٤) بسنده عن عبد الملك بن أبي محذورة (٥) أنه سمع أبا محذورة يقول: «ألقي عليَّ رسول الله ﷺ الأذان ، حرفاً حرفاً..» إلى آخره لم يذكر فيه ترجيعاً .

قال الطحاوي (٦) في "شرح الآثار" (٧): «يَحْتَمِلُ أَنْ التَّرْجِيعَ إِنَّمَا كَانَ؛ لِأَنَّ أَبَا مُحْذُورَةَ لَمْ يَمِدَّ بِذَلِكَ صَوْتَهُ ، كَمَا أَرَادَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : «ارْجِعْ فَاْمَدِدْ مَنْ» (٨) صَوْتِكَ» .

= وغيرها ، توفي سنة (٥٩٧هـ) . انظر : الذيل على طبقات الحنابلة (١/٣٣٦-٣٦٣) ؛ السير (٣٦٥/٢١) ؛ وفيات الأعيان (٣/١٤٠) .

(١) انظر : التحقيق له (١/٣٠٠) ولفظه : «وهذا الحديث أصل التأذين ، وليس فيه ترجيع ، فدلَّ على أنه المستحب» . وإنما نقل المؤلف هذه العبارة بنصبها عن نصب الراية (١/٣٦٨) .

(٢) التحقيق له (١/٣٠٠، ٣٠٢) .

(٣) عزاه إليه - وإلى ابن الجوزي - السروجي في الغاية (٢/٥٧) . ولم أفد على قوله هذا في المنتقى (١/٢٤٠-٢٦٥) ولا في التحرر (١/٣٦-٤٠) فلعله قاله في كتاب آخر . وبالأستقراء يريد المؤلف رحمه الله بابن تيمية صاحب المنتقى .

(٤) (٢/٦٥ برقم ١١١) . قال الزيلعي في نصب الراية (١/٣٦٨) : «وهذا مُعَارِضٌ لِلرَّوَايَةِ الَّتِي عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ ، حَدَّثَنَا النَّفِيلِيُّ ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، فَذَكَرَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَفِيهِ تَرْجِيعٌ» .

(٥) الجُمُحِيُّ ، مقبول ، أخرج له البخاري في خلق أفعال العباد ، وأبوداود ، والترمذي ، والنسائي . التقريب (٣٦٤) .

(٦) هو: أحمد بن محمد بن سلامة ، أبو جعفر المصري الطحاوي الحنفي ، برز في علم الحديث والفقه من تصانيفه : "اختلاف العلماء" و "شرح معاني الآثار" و "شرح مشكل الآثار" . توفي سنة (٣٢١هـ) . انظر: الجواهر المضية (١/٢٧١)؛ السير (١٥/٢٧-٣٣)؛ وفيات الأعيان (١/٧١-٧٢) .

(٧) (١/١٣٢) .

(٨) ساقط من : ط .

وقال ابن الجوزي في "التحقيق" (١) : إن أبا محذورة كان كافراً قبل أن يُسْلِمَ ، فلما أسلم ، ولقنه النبي ﷺ الأذان ، أعاد عليه الشهادة ، وكررها لتثبت عنده ، ويحفظها ، ويكررها على أصحابه المشركين ؛ فإنهم كانوا ينفرون منها خلاف نفورهم من غيرها ، فلما كررها عليه ظنّها من الأذان ، فعده تسع عشرة كلمة . وأيضاً^(٢) : فأذان أبي محذورة عليه أهل مكة ، وما ذهبنا إليه عليه أهل المدينة ، والعمل على المتأخر من الأمور .

فإن قيل : قد روى الدارقطني (٣) عن سعد القرظ (٤) أنّه وَصَفَ أذانَ (٥) بلالٍ ، وفيه الترجيع ؟ (٥) قال ابن الجوزي في "التحقيق" (٦) : هذا لا يصح^(٧) والصحيح أن بلالاً كان لا يرجع . وقال ابن معين^(٨) فيه : ليس بشيء .

(١) (٣٠٢/١) إلى قوله : «(من الأمور)» . وقد نقل الزيلعي في نصب الراية (٣٦٩/١) قول ابن الجوزي هذا - وقول الطحاوي السابق - وعقبه بقوله : «(وهذه الأقوال الثلاثة متقاربة في المعنى ، ويردّها لفظ أبي داود : «قلت : يا رسول الله علّمني سنة الأذان» وفيه : «ثم تقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، تخفض بها صوتك ثم ترفع صوتك بها» فجعله من سنة الأذان» . وانظر أيضاً : الدراية (١١٢/١) مجموع الفتاوى (٦٦/٢٢-٦٧) ؛ التنبيه على مشكلات الهداية (٢٠٣/١) .

(٢) هو : علي بن عمر بن أحمد ، أبو الحسن ، البغدادي ، الإمام ، الحافظ ، صاحب السنن ، وُصف بأنه أمير المؤمنين في الحديث ، توفي سنة (٣٨٥هـ) . انظر : السير (٤٤٩/١٦) ؛ طبقات السبكي (٤٦٢/٣) ؛ وفيات الأعيان (٢٩٧/٣) .

(٣) هو : سعد بن عائد ، أو ابن عبدالرحمن ، مولى الأنصار ، المعروف بسعد القرظ ، المؤذن بقباء ، صحابي مشهور ، بقي إلى ولاية الحجاج على الحجاز ، وذلك سنة أربع وسبعين . روى له ابن ماجة في سننه . التقريب (٢٣١) .

(٤) ساقط من : ط .

(٥) سنن الدارقطني ، كتاب الصلاة ، باب ذكر سعد القرظ (٢٣٦/١) .

(٦) (٣٠٢/١) ونصه : «وأما ما ادّعى علي بلال فمحال ؛ لأنه لا يختلف في أن بلالاً كان لا يرجع ، وإنما الحديث الذي ذكره الدارقطني من رواية عبدالله بن محمد بن عمار بن سعد القرظ ، قال يحيى ابن معين فيه : ليس بشيء» .

(٧) في الأصل : «(هذا الأصحّ)» والمثبت موافق لما في نصب الراية (٣٧٠/١) وهو الصواب .

(٨) هو : يحيى بن معين بن عون ، الغطفاني مولاهم ، أبو زكريا البغدادي ، ثقة ، حافظ ، مشهور ، إمام الجرح والتعديل ، مات سنة (١٣٣هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٥٩٧) .

فإن قيل : أذان أبي محذورة بعد فتح مكة، وحديث عبدالله بن زيد في أول شرع الأذان ، فيكون منسوخا ؟ .

قيل له (١) : أليس قد رجع النبي ﷺ إلى المدينة وبلال معه بعد رجوعه يؤذن إلى أن توفي رسول الله ﷺ بلا ترجيع ؟ فقد أقره النبي ﷺ على الأذان الذي هو أذان عبدالله بن زيد. انتهى، والله أعلم بالصواب.

باب

الإقامة مثل الأذان، ويزيد بعد الفلاح : «قد قامت الصلاة» مرتين. وهو قول أبي حنيفة وأصحابه (٢). وهو قول علي (٣) وابن مسعود (٤) وأصحابه (٥) وسلمة بن الأكوع (٦).

(١) روي نحو هذا القول عن الإمام أحمد، وأصل كلامه تجده فيما نقله عنه ابن قدامة في المغني (٥٧/٢) والحازمي في الناسخ والمنسوخ (٥٤) وعنه الزيلعي في نصب الراية (٣٨١/١) ، وذكره السروجي في الغاية (٥٨-٥٧/ل/٢) . وتمة كلامه في المغني : «وهذا من الاختلاف المباح فإن رجع فلا بأس» .

(٢) المبسوط (١٢٩/١) ؛ البدائع (١٤٨/١) ؛ الهداية (٣٧٣/١) .

(٣) هكذا عزاه إليه - وإلى من بعده جميعا إلى قوله : «وابن المبارك» السروجي في الغاية (٧٢/ل/٢) . وانظر قول علي ﷺ أيضا في مصنف ابن أبي شيبة (١٨٧/١) . وقد ورد عنه أيضا أفراد الإقامة، انظر: سنن الدارقطني (٢٤١/١) . ونقل ابن الجوزي في التحقيق (٣٠٥/١) - وتبعه ابن أبي العز في التنبيه على مشكلات الهداية (٢٠٨/١) - أفراد الإقامة عن الخلفاء الأربعة ، بل إن البيهقي نقل إجماع الصحابة على أفراد الإقامة . انظر: مختصر الخلافات (٥١٨-٥١٧/١) .

(٤) عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، أبو عبد الرحمن ، من السابقين الأولين ، ومن كبار العلماء من الصحابة ، مناقبه جمة ، وأمره عمر ﷺ على الكوفة ، ومات سنة (٣٢هـ) أو في السبي بعدها بالمدينة . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٢٣) .

(٥) لم أقف على من نسب إلى ابن مسعود ﷺ هذا القول غير السروجي - وقد تبعه المؤلف - إلا أنه ورد في الاستذكار (٨٢/١) ومصنف ابن أبي شيبة (١٨٧/١) : «كان أصحاب علي، وعبدالله يشفعون الأذان والإقامة». وفي سننه : الحجاج بن أرطاة ، قال الحافظ : «صدوق كثير الخطأ والتدليس» التقريب (١٥٢) . وقال البيهقي : «ضعيف» انظر: مختصر الخلافات (٥١٨/١) .

(٦) هو : سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي ، أبو مسلم وأبو إياس ، شهد بيعة الرضوان ، مات سنة (٧٤هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٢٤٨) . وستأتي الرواية عنه بذلك من طريق الطحاوي في ص (٢٥) مع بيان أن الثابت عنه - موقوفا ومرفوعا - أفراد الإقامة ، لا تشيئها .

وثوبان^(١)، وعطاء^(٢)، والنخعي^(٣)، والأسود^(٤)، والثوري، وابن المبارك^(٥).
قال في "الإمام"^(٦) : تشيئة الإقامة كلها مع ترييع التكبير، وزيادة : قد قامت الصلاة مرتين . خرّجه أبوداود .

قلتُ : يشير إلى ما رواه أبوداود ، في "سننه"^(٧) بسنده إلى معاذ بن جبل في

(١) هو : ثوبان الهاشمي ، مولى النبي ﷺ صحبه ولازمه ، ونزل بعده الشام ، ومات بحمص سنة (٥٤هـ) أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأصحاب السنن الأربعة. التقريب (١٣٤) .
وستأتي الرواية عنه أيضاً بذلك في ص (٢٥) مع بيان أنه غير ثابت عنه سنداً .

(٢) لم أقف على من نسبه إليه غير السروجي - وقد تبعه المؤلف - والله أعلم .

(٣) هو : إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ، أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً مات سنة (١٩٦هـ) . أخرج له الجماعة. التقريب (٩٥) .

وقوله هذا عزاه إليه السروجي هكذا ، وسيورد المؤلف في ص (٣٣) رواية عنه عند البيهقي - نقلاً عن الحاكم - خلاف ما عزاه إليه هنا .

(٤) هو : الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو، أو أبو عبدالرحمن، مخضرم، ثقة، مكثّر، فقيه ، مات سنة (٧٤هـ) أو (٧٥هـ) أخرج له الجماعة. التقريب (١١١) .

ولم أقف على قوله هذا في غير الغاية، والله أعلم .

(٥) هو : عبدالله بن المبارك المروزي ، مولى بني حنظلة ، ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد ، جُمِعَتْ فيه خصال الخير ، مات سنة (١٩١هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٢٠) .

وانظر قوله - وقول الثوري - أيضاً في : المجموع (١٠٣/٣) ؛ سنن الترمذي (٣٧٢/١) ؛ شرح السنة للبغوي (٢٥٦/٢) ؛ التحقيق لابن الجوزي (٣٠٥/١) .

(٦) عزاه إليه في الغاية (٧٢/ل/٢) .

(٧) كتاب الصلاة ، باب كيف الأذان ؟ (٣٤٧/١ - ٣٤٨، برقم ٥٠٧) . قال البيهقي في السنن الكبرى

(٦١٩/١) : «والحديث مع الاختلاف في إسناده مرسل ؛ لأن عبدالرحمن بن أبي ليلى لم يدرك

معاذاً ، ولا عبدالله بن زيد ، ولم يسم من حدّثه عنهما ولا عن أحدهما» . وكذا قال ابن خزيمة في

صحيحه (٢٠٠/١) والدارقطني في سننه (٢٤١/١) . وقد ثبت أفراد الإقامة من حديث عبدالله بن

زيد رضي الله عنه ، الذي تقدم في ص (٦-٨) . إلا أن المؤلف - رحمه الله - لم يذكر فيه ألفاظ الإقامة، وإنما

اكتفى بذكر ألفاظ الأذان فقط ! .

حديث المَلَكِ النازل من السماء ، وأَنَّهُ استقبل القبلة وقال : « الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً [٧٣-ب] رسول الله ، حيّ على الصلاة ، حيّ على الصلاة ، حيّ على الفلاح ، حيّ على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، ثم أمهل هُنَيْةً (١) ، ثم قام فقال مثلها ، إلا أَنَّهُ زاد بعد حيّ على الفلاح : قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، قال : فقال (٢) رسول الله ﷺ : لقنّها بلالاً . فأذن بها بلالٌ » . انتهى مختصراً .

وروى أبو داود ، وابن ماجه ، في "سننهما" (٣) : أن أبا محذورة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال : « عَلَّمَنِي رسول الله ﷺ الأذانَ تسعَ عشرةَ كلمةً ، (٤) - والإقامةَ سبعَ عشرةَ كلمةً - » . فذكر الأذانَ بتربيع التكبير في أوله ، وفيه الترجيع ، والإقامة مثله ، وزاد فيها : « قد قامت الصلاة » مرتين .

ورواه الترمذي (٥) ، والنسائي (٦) مختصراً ، لم يذكر (٧) فيه لفظ الأذان والإقامة إلا أن النسائي قال : ثم عدّها أبو محذورة تسعَ عشرةَ كلمةً ، وسبعَ عشرةَ كلمةً .

(١) هُنَيْةٌ : أي قليلاً من الزمان ، وهو تصغير هَنَةٍ ، ويقال : هُنَيْةٌ أيضاً . النهاية لابن الأثير (٥/٢٧٩) .

(٢) في ط : « فقام » وهو تحريف .

(٣) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب كيف الأذان ؟ (١/٣٤٢ برقم ٥٠٢) ؛ سنن ابن ماجه ، كتاب الصلاة ، باب الترجيع في الأذان (١/٣٩٤ برقم ٧٠٩) واللفظ له .

قال الحافظ في موافقة الخبر الخبر (١/٢٦٦) : « هذا حديث صحيح ، وأصل هذا الحديث عند مسلم من طريق هشام الدستوائي ، عن عامر الأحول بهذا الإسناد ، لكن لم يذكر فيه الإقامة أصلاً ، وسائر الطرق عن أبي محذورة ليس فيها ذكر الإقامة ، بل في بعضها أفرادها كما تقدم » .

(٤-٥) ساقط من : ط .

(٥) سنن الترمذي ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الترجيع في الأذان (١/٣٦٧ ، برقم ١٩٢) .

(٦) سنن النسائي ، كتاب الصلاة ، باب كم الأذان من كلمة ؟ (٢/٣٣١-٣٣٢ برقم ٦٢٩) .

(٧) في المخطوط : « لم يذكر » والمثبت من نصب الراية (١/٣٧٥) .

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (١) ولفظه : «فعلّمه الأذان والإقامة مثنى مثنى» .
وكذلك رواه ابن حبان في "صحيحه" (٢). قال في "الإمام" (٣) : وهذا السند على شرط الصحيح ، وعامر بن عبد الواحد (٤) احتج به مسلم .
واعترض البيهقي : بأن هذا الحديث غير محفوظ لوجوه (٥) :
أحدها : أن مسلماً لم يخرج به ؛ ولو كان محفوظاً لما تركه مسلماً (٦) .
فجوابه : بأن عدم تخريج مسلم له لا يقتضي عدم صحته ؛ لأن مسلماً لم يلتزم إخراج كل الصحيح* ، فهذا من الصحيح الذي لم يخرج به ، وقد صححه الترمذي ، وكفى به حجة (٧) .

الثاني من اعتراضاته : أن أبا محذورة قد روي عنه خلافه (٨) .

(١) كتاب الصلاة ، باب الترجيع في الأذان مع تثنية الإقامة ، وهذا من جنس اختلاف المباح فمباح أن يؤذن المؤذن ، فيرجع في الأذان ويثني الإقامة ، ومباح أن يثني الأذان ويفرد الإقامة ؛ إذ قد صحّ كلا الأمرين من النبي ﷺ فأما تثنية الأذان والإقامة فلم يثبت عن النبي ﷺ الأمر بهما (١٩٥/١) ، برقم (٣٧٧/١) . ذكره مطولاً بذكر ألفاظ الأذان ، وقال : «خبر ابن أبي محذورة ثابت صحيح من جهة النقل» .

(٢) انظر : الإحسان ، كتاب الصلاة ، باب ذكر الأمر بالترجيع في الأذان والتثنية في الإقامة ؛ إذ هما من اختلاف المباح (٥٧٧/١ برقم ١٦٨١) وذكره مطولاً بذكر ألفاظ الأذان والإقامة .

(٣) نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (٣٥٧/١) ، والسروجي في الغاية (٧٢/٢) .

(٤) في المخطوط : «وعبد الواحد» والتصويب من المصدرين السابقين .

(٥) انظر هذه الاعتراضات في مختصر الخلافات (٥٠٩/١ - ٥١٠) . وقد نقلها عن البيهقي الزيلعي في

نصب الراية (٣٧٥/١) ، والسروجي في الغاية (٧٢/٢ - ٧٣) ثم نقلاً أجوبة صاحب "الإمام" عليها .

(٦) انظر : المعرفة (٢٢٩/١) ، والسنن الكبرى (٦١٤/١) . قال في السنن : «ولعله — أي مسلماً —

ترك رواية همام بن يحيى للشك في سند الإقامة المذكورة فيه ، والله أعلم» .

(٧) هذا الجواب للشيخ ابن دقيق العيد في كتابه "الإمام" نقله عنه السروجي في الغاية (٧٢/٢) ،

والزيلعي في نصب الراية (٣٧٥/١) . وانظر تصحيح الترمذي له في سننه (٣٦٧/١) .

(٨) أي روي عنه أفراد الإقامة . فقد روى أفراد الإقامة عن أبي محذورة : الحاكم في

المستدرک (٥٩٠/٣) والدارقطني في سننه (٢٣٩/١) ، وابن أبي شيبه في مصنفه (١٨٦/١) والبيهقي

في السنن الكبرى (٦١٠/١) ، والمعرفة (٢٣٠/٢ - ٢٥٠) قال في المعرفة : «ودوام أبي محذورة =

* هكذا قال ، انظر : صحيح مسلم (٣٤٣/٤) في سننه . ولم يذكره في الإقامة (١٦٠)

فالذي رُوِيَ عن أبي محذورة مخالف لما رويناه ، ليس له ذكرٌ في الصحيح ، وما رويناه من حديث همام ممّا رواه عنه أبوداود (١) ، وابن ماجه (٢) ، فله على ما رواه من حديث أبي محذورة (٣) ترجيحان (٤) :

أحدهما : أنّ رجاله رجال الصحيح ؛ فإنّه رواه همام بن يحيى ، عن عامر الأحول أنّ مكحولاً (٥) حدّثه ، أنّ عبد الله بن محيريز (٦) حدّثه ، أنّ أبا محذورة حدّثه قال : « علّمني رسول الله ﷺ الأذان تسع عشرة كلمة » . فذكر الأذان مفسراً بـترجيع التكبير ، والإقامة مثله ، وزاد فيها : قد قامت الصلاة مرّتين (٧) . وأولاد أبي محذورة لم يُخرَجْ لهم في الصحيح (٨).

الترجيح الثاني : أنّ فيه ذكر الكلمات تسع عشرة ، وسبع عشرة ، وهذا ينفي الغلط في العدد ، بخلاف غيره من الروايات ؛ لأنّه قد يقع فيها اختلاف ، وإسقاط .

= وأولاده على الترجيع في الأذان ، وإفراد الإقامة يَضَعُ هذه الرواية ، أو يدل على أنّ الأمر صار إلى إفراد الإقامة ، ولذلك أو لغيره ترك مسلم بن الحجاج رواية همام ، عن عامر ، واعتمد على رواية هشام ، عن عامر التي ليس فيها ذكر الإقامة ، والله أعلم .

(١) تقدم تخريجه في ص (٥) .

(٢) سنن ابن ماجه ، كتاب الأذان والسنة فيها ، باب الترجيع في الأذان (٢٣٥/١) برقم (٧٠٩) .

(٣) يشير بذلك إلى ما رواه البيهقي بسنده عن أبي محذورة ﷺ : « أن النبي ﷺ أمره أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » المعرفة (٢٥٠/١) والسنن الكبرى (٦١٠/١) واللفظ للأول .

(٤) هذان الترجيحان استفادهما المؤلف من ترجيحات الزيلعي في نصب الراية (٣٧٦/١) نقلاً عن الإمام ابن دقيق العيد ، وقد ذكر ثلاثة ترجيحات ، والمؤلف أدخل الترجيح الثالث ضمن الثاني .

(٥) هو : مكحول الشامي ، أبو عبد الله ، ثقة ، فقيه ، كثير الإرسال ، مشهور ، مات سنة بضع عشرة ومائة . أخرج له البخاري في جزء القراءة ، ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٥٤٥) .

(٦) هو : عبد الله بن مُحَيْرِيز - مصغر - ابن جنادة بن وهب الجُمَحِي ، ثقة عابد ، مات سنة (١٩٩هـ) وقيل : قبلها . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٢٢) .

(٧) تقدم تخريجه في ص (١٥) .

(٨) انظر : نصب الراية (٣٦٧/١) .

وقد وجدت متابعة (١) لهما في روايته عن عامر ، كما أخرجه الطبراني (٢) عن سعيد ابن أبي عروبة (٣) ، عن عامر بن عبد الواحد ، عن مكحول ، عن عبد الله بن محيريز عن أبي مخذورة [٧٤-أ] قال : « علّمني رسول الله ﷺ الأذان تسع عشرة كلمة ، والإقامة سبع عشرة كلمة » . وقول البيهقي : إن هذا لم يدم عليه أبو مخذورة (٤) . فهذا داخل في باب الترجيح ، لا في باب التضعيف ؛ لأن عمدة التصحيح عدالة الراوي ، وترك العمل بالحديث لوجود ما هو أرجح منه لا يلزم منه ضعفه ؛ ألا ترى أن الأحاديث المنسوخة يحكم بصحتها إذا كانت رواها عدولاً ، ولا يعمل بما لوجود النسخ ، وإذا آل الأمر إلى الترجيح ، فقد يختلف الناس فيه : فالبيهقي صدّر كلامه بما (٥) يقتضي (٦) أن الحديث غير محفوظ ، وفي آخر كلامه ما يقتضي أنه غير معمول به . انتهى (٧) .

(١) المتابعة هي : أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث . وتكون تامة إذا حصلت للراوي نفسه ، وقاصرة إذا حصلت لشيخه فمن فوقه ، وفائدتها : تقوية الحديث ، وقد تطلق على الشاهد وبالعكس انظر : نزهة النظر (١٠٢) ؛ النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٨١/٢-٦٨٥) ؛ تدريب الراوي (٢٠٢-٢٠٤) .

(٢) المعجم الأوسط (٤/٨٤ برقم ٣١١٥) وقال فيه : « لم يرو هذا الحديث عن سعيد إلا عبدة ، تُقرّد به عمرو » . وسعيد مدلسٌ - كما في ترجمته - وقد عنعن ، ولم يصرح بالسماع ، ولم يرو هنا عن قتادة ، فيكون السند ضعيفاً لذلك ، والله أعلم .

(٣) سعيد بن أبي عروبة : مهران اليشكري مولاهم ، أبو النضر البصري ، ثقة ، حافظ ، له تصانيف ، كثير التدليس ، واختلط ، وكان من أثبت الناس في قتادة ، مات سنة (١٥٦هـ) وقيل : (١٥٧هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٢٣٩) .

(٤) هذا هو الاعتراض الثالث عند البيهقي ، قال : « وهو أصحها ، أنه لم يدم عليه أبو مخذورة ولا أولاده ، ولو كان هذا حكماً ثابتاً لما فعلوا بخلافه ؛ روى إسحاق بن إبراهيم الحنظلي في "المسند" عن إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذورة قال : أدركتُ أبي ، وحَدّثني وهم يؤذنون هذا الأذان الذي أؤذن ، فقلتُ : صف لي ، فذكره بالترجيع ، قال : ثم يقيم فرادى ، فذكرها فرادى » . انظر : مختصر الخلافات (١/٥١٠) ونصب الراية (١/٣٧٥) .

(٥) في ط : « ما » .

(٦) في ط : زيادة « بيان » .

(٧) أي انتهى كلام ابن دقيق العيد في الجواب على اعتراضات البيهقي ، انظر : نصب الراية (١/٣٧٦) .

وقد روى أبوداود (١) ، عن ابن جريج ، عن عثمان بن السائب ، أخبرني أبي ،
وأُمُّ عبد الملك بن أبي مخذومة ، عن أبي مخذومة ، وفيه : « وعلمني رسول الله ﷺ
الإقامة مرتين مرتين » فذكرها مفسرة .

وروى الطحاوي (٢) ، عن شريك (٣) ، عن عبدالعزيز بن رفيع (٤) قال : « سمعت

(١) قد حصل اشتباه للمؤلف - رحمه الله - تبعاً للزيلعي في نصب الراية (٣٧٦/١) وذلك : أن الحديث
الذي ذكره المؤلف بالسند المذكور، أخرجه أبوداود في "سننه" كتاب الصلاة ، باب كيف الإقامة
(٣٤١/١) برقم (٥٠١) وليس فيه : « وعلمني الإقامة مرتين مرتين » وإنما قال أبوداود - عقب الحديث
الذي أورده بهذا السند - : « وحديث مسدد أبين قال فيه : « وعلمني الإقامة مرتين مرتين » فذكرها
مفسرة . وحديث مسدد هذا رواه برقم (٥٠٠) بغير السند المذكور هنا. أما السند الذي ذكره
المؤلف ، فقال أبوداود في ذكر الإقامة فيه : « قال عبد الرزاق : وإذا أقمتَ فقلها مرتين ، قد قامت
الصلاة قد قامت الصلاة ، أسمعتَ ؟ » . وعلى هذا فقوله : « مرتين » راجع إلى لفظ : « قد قامت
الصلاة » فقط ، لا إلى جميع ألفاظ الإقامة وقد أشار إلى ذلك البيهقي أيضاً في المعرفة (٢٥١/١) وانظر :
مختصر الخلافات (٥١١/١) .

(٢) شرح معاني الآثار ، كتاب الصلاة ، باب الإقامة كيف هي؟ (١٣٦/١) .
نقل البيهقي عن الحاكم أنه قال : « هذا من معضلات شريك ؛ فإنه لم يعلم أن عبدالعزيز لم يدرك أذان
أبي مخذومة ؛ فإنه ولد بعد ذلك بسنين ، والصحيح فيه : رواية يحيى بن يحيى ، عن أبي الأحوص ، وهذا
مما لا يخفى إن شاء الله على عالم » . ثم ذكر بسنده عن جرير ، عن عبدالعزيز بن رفيع ، عن أبي مخذومة -
مؤذن مكة - : « أن أذانه كان مثنى مثنى ، وإقامته واحدة واحدة » . انظر : مختصر الخلافات (٥١٣/١) .
وأشار إليه الزيلعي في نصب الراية (٣٧٦/١) . وعلى هذا يكون الحديث منقطعاً ، والله تعالى أعلم .

(٣) هو : شريك بن عبدالله النخعي ، الكوفي ، القاضي بواسط ، ثم الكوفة ، أبو عبدالله ، صدوق
يخطئ كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان عادلاً فاضلاً عابداً ، شديداً على أهل
البدع ، مات سنة (١٧٧ هـ) أو (١٧٨ هـ) أخرج له البخاري تعليقاً ، ومسلم ، وأصحاب
السنن الأربعة . التقريب (٢٦٦) وانظر : تهذيب الكمال (٤٦٢/١٢ - ٤٦٤) .

(٤) هو : عبد العزيز بن رفيع - بقاء ، مصغر - الأسدي ، أبو عبدالله المكي ، نزيل الكوفة ، ثقة ، مات
سنة (١٣٠ هـ) ويقال : بعدها . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٥٧) .

أبا محذورة يؤذن مثنى مثنى ، و يقيم مثنى مثنى (١)».

قال في "الإمام" (٢): [قال ابن معين] (٣) عبدالعزيز بن رفيع ثقة .

وروى أبوداود (٤) أيضاً ، عن شعبة (٥) ، عن عمرو بن مرة (٦) ، قال : سمعتُ ابن أبي ليلى قال : حدثنا أصحابنا أن رسول الله ﷺ قال : « لقد أعجبني أن تكون صلاة المسلمين - أو المؤمنين - واحدة ، حتى لقد هممت أن آتي (٧) رجالاً في الدُّورِ ينادون بحين الصلاة ، قال : فجاء رجلٌ من الأنصار (٨) فقال : يا رسول الله ﷺ إني لما رجعتُ لما رأيتُ من اهتمامك ، رأيتُ رجلاً عليه ثوبان أخضران ، فقام على المسجد ، فأذن ، ثم قعد ، ثم قام فقال مثلها ، إلا أنه يقول : قد قامت الصلاة . فقال رسول الله ﷺ : « لقد أراك الله خيراً فأمرُ بلا لا فليؤذن » فقال عمر : أما إني قد رأيتُ مثلَ الذي رأى ، ولكن لما سُبقتُ (٩) استحييتُ » . فقد أخبر أن الإقامة مثل الأذان .

(١) « و يقيم مثنى مثنى » ساقط من : ط .

(٢) انظر : الغاية (٧٣/ل/٢) ؛ نصب الراية (٣٧٦/١) .

(٣) زيادة من المرجعين السابقين .

(٤) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب كيف الأذان ؟ (١/٣٤٤-٣٤٥ برقم ٥٠٦) .

(٥) هو : شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم ، أبو بسطام الواسطي ، ثم البصري ، ثقة حافظ متقن ، كان الثوري يقول : هو أمير المؤمنين في الحديث ، وهو أول من فُتِّش بالعراق عن الرجال وذُبَّ عن السنة ، وكان عابداً ، مات سنة (١٦٠هـ) أخرج له الجماعة . التقريب (٢٦٦) وانظر : تهذيب الكمال (٤٧٩/١٢) .

(٦) ابن عبد الله بن طارق الجملي ، المرادي ، أبو عبد الله الكوفي ، الأعمى ، ثقة ، عابد ، كان لا يدلس ورُمي بالإرجاء ، مات سنة (١١٨هـ) وقيل : قبلها . أخرج له الجماعة . التقريب (٤٢٦) . وانظر : تهذيب الكمال (٢٣٢ / ٢٢) .

(٧) في سنن أبي داود (١/٣٤٥) ونصب الراية (١/٣٧٣) : «أن أبث رجالاً» .

(٨) هو عبد الله بن زيد الأنصاري ، كما هو مصرح به في رواية ابن أبي شيبة في مصنفه (١/١٨٥) .

(٩) «لما سُبقتُ» ساقط من : ط .

* أي فيما يراه الناسم ، يدل عليه روايات الحديث الأخرى .

فإن قيل (١): حديث ابن أبي ليلى قد اختلف عليه فيه (٢) : فروي عنه عن عبدالله ابن زيد ، وروي عنه عن معاذ بن جبل . وقال ابن خزيمة (٣): عبدالرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ ، ولا من عبدالله بن زيد .

وقال ابن إسحاق : لم يسمع منهما ، ولا من بلال ؛ فإن معاذًا توفي في طاعون عمواس (٤) سنة ثمان عشرة (٥)، وبلال توفي بدمشق سنة عشرين (٦)، وعبدالرحمن ولد (٧) لست بقين من خلافة عمر رضي الله عنه. وكذلك (٨) قال الواقدي (٩). فثبت انقطاع حديثه.

(١) قاله البيهقي في المعرفة (٢٥٧/٢-٢٥٨) إلى قوله : «فثبت انقطاع حديثه». ونقله عنه الزيلعي في نصب الراية (٣٧٤/١) وعنه نقله المؤلف . والسياق كله للزيلعي إلى آخر قول ابن دقيق العيد في "الإمام" : «دون جهالة أسمائهم» في ص (٢٣).

(٢) ساقط من : ط .

(٣) صحيح ابن خزيمة (٢٠٠/١) .

(٤) الطاعون: المرض العام، والوباء الذي يفسد له الهواء، فتفسد به الأمزجة والأبدان. النهاية لابن الأثير (١٢٥/٣) . وعمواس - بكسر الأول وسكون الثاني ، وروي بفتح الأول والثاني ، وآخره سين مهملة - قرية ، كان منها ابتداء الطاعون في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة (١٨هـ) . وكانت تقع : جنوب شرق الرملة من فلسطين ، على طريق رام الله إلى غزة ، تبعد عن القدس حوالي ثلاثين كيلا ، ترتفع أرضها (٣٧٥) مترا عن سطح البحر ، بقيت حتى سنة (١٣٨٧هـ) بيد العرب، وفي سنة (١٣٨٧هـ) هدم الأعداء بيوتها ، وأجلوا سكانها ، ولم يبق للقرية أثر، ولا عين . المعالم الأثرية في السنة والسير (٢٠٢) وانظر: معجم البلدان (١٥٨/٤).

(٥) انظر ما يؤيد ذلك في : الإصابة (١٠٩/٦)، ومعجم البلدان (١٥٨/٤) .

(٦) انظر ما يؤيد ذلك في : المستدرک للحاكم (٣١٩/٣ ، ٣٢٣)، والإصابة (٤٥٦/١) . وقيل : مات في طاعون عمواس سنة (١٨هـ) كما في المرجعين السابقين .

(٧) في المخطوط: «توفي» والتصويب من نصب الراية، والمعرفة، ومختصر الخلافيات (٥٠٤/١) .

(٨) في المخطوط: «ولذلك» والتصويب من نصب الراية ، والمعرفة .

(٩) هو : محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، الواقدي، المدني القاضي ، نزيل بغداد، متروك مع سعة علمه، مات سنة (٢٠٧هـ) وله ثمان وسبعون . أخرج له ابن ماجة. التقريب (٤٩٨) .

وقال المنذري (١) في "مختصره" (٢): قول ابن أبي ليلي : «حدثنا أصحابنا» إن أراد الصحابة ، فهو قد سمع جماعة من الصحابة؛ فيكون الحديث مسنداً وإلا فهو مرسل. [٧٤-ب] والجواب عن هذا الاعتراض كله أن نقول : سلّمنا انقطاع حديثه المروي عن معاذ ، وعبدالله بن زيد . وأمّا روايته عن أصحابه : فالمراد بهم الصحابة -رضي الله عنهم- وقد صرح بذلك ابن أبي شيبة (٣) في "مصنّفه" (٤) قال : حدثنا وكيع (٥) حدثنا الأعمش (٦) ، عن عمرو بن مرّة ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلي قال : حدثنا أصحاب محمد ﷺ أن عبدالله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي ﷺ فقال : «يا رسول الله رأيتُ في المنام كأن رجلاً قام ، وعليه بُردان (٧) أخضران فقام على حائطي فأذن مثنى مثنى» الحديث إلى آخره . فثبت اتصاله من هذه الطريق، واندفع كلام المنذري.

(١) هو : عبد العظيم بن عبد القوي بن عبدالله بن سلامة ، الحافظ زكي الدين ، أبو محمد ، المنذري الشامي الأصل ، المصري ، الشافعي ، من مؤلفاته : المعجم ، والمواقف ، واختصار صحيح مسلم وسنن أبي داود ، وغيرها ، توفي سنة (٦٥٦ هـ) . انظر : السير (٣١٩/٢٣) ؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٤٤٢/١ - ٤٤٤) .

(٢) مختصر سنن أبي داود (٢٧٩/١ برقم ٤٧٧) .

(٣) هو : عبدالله بن محمد بن أبي شيبة : إبراهيم بن عثمان ، الواسطي الأصل ، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي ، ثقة ، حافظ ، صاحب تصانيف ، مات سنة (٢٣٥ هـ) . أخرج له الجماعة إلا الترمذي . التقريب (٣٢٠) .

(٤) كتاب الأذان والإقامة ، باب ما جاء في الأذان والإقامة كيف هو ؟ (١٨٥/١) .

(٥) في ط زيادة : « قال » . وو كيع هو : ابن الجراح بن مليح الرُّؤَاسي ، أبو سفيان الكوفي ، ثقة حافظ ، عابد ، مات في آخر سنة (١٩٦ هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٥٨١) .

(٦) هو : سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي ، أبو محمد الكوفي ، الأعمش ، ثقة حافظ ، عارف بالقراءات ورع لكنه يُدَلّس ، مات سنة (١٤٧ هـ) أو (١٤٨ هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٢٥٤) .

(٧) بُردان : ثنية بُرد ، والبُردُ : نوع من الثياب معروف ، والجمع أبراد ، وبُردود ، والبُرْدَة : الشملة المخططة . قاله ابن الأثير في النهاية (١١٦/١) .

ورواه البيهقي في "سننه" ^(١) عن وكيع ، به .
 قال في "الإمام" ^(٢) : وهذه رجال الصحيح ، وهو متصل على مذهب الجماعة
 في عدالة الصحابة -رضى الله عنهم- دون جهالة أسمائهم. انتهى .
 وأخرجه ^(٣) الدارمي ^(٤) مطولا ومختصرا ، وقال فيه : « الإقامة مثنى مثنى » .
 وأخرج الدارقطني في "سننه" ^(٥) عن زياد بن عبد الله البكائي ^(٦) ، حدثنا إدريس
 الأودي ^(٧) ، عن عـون بن أبي جحيفة ^(٨) ، عن

-
- (١) السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب ما روي في تنبيه الأذان والإقامة (٦١٨/١ برقم ١٩٧٥)
 وقال: «والحديث مع الاختلاف في إسناده مرسل» .
 (٢) عزاه إليه في نصب الراية (٣٧٤/١) ، والغاية (٧٣/ل/٢) .
 (٣) أي حديث أبي محذورة رضي الله عنه في تنبيه الإقامة . انظر التصريح بذلك في الغاية (٧٢/ل/٢) .
 (٤) سنن الدارمي ، كتاب الصلاة ، باب الترجيع في الأذان (٢٩١/١-٢٩٢) ذكره مطولا بذكر ألفاظ
 الأذان ، دون ذكر ألفاظ الإقامة برقم (١١٩٦) وفيه : «والإقامة مثنى مثنى» . ومختصرا بدون ذكر
 ألفاظ الأذان والإقامة برقم (١١٩٧) .
 والدارمي هو : عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد ، أبو سعيد التميمي ، الدارمي ، السجستاني ،
 محدث هراة ، صاحب "المسند الكبير" و "الرد على بشر المريسي" و "الرد على الجهمية" وغيرها ،
 وكان جذعا في أعين المبتدعة ، توفي سنة (٢٨٠هـ) . انظر : السير (٣١٩/١٣) ؛ طبقات
 السبكي (٣٠٢/٢) ؛ الجرح والتعديل (١٥٣/٦) .
 (٥) كتاب الصلاة ، باب ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها (٢٤٢/١) . وتماه : « قال أبو عون :
 بصوتين صوتين ، وأقام مثل ذلك » .
 (٦) هو : زياد بن عبد الله بن الطفيل العامري البكائي ، أبو محمد الكوفي ، صدوق ثبت في المغازي ،
 وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين ، ولم يثبت أن وكيعا كذبه وله في البخاري موضع واحد متابعة
 مات سنة (١٨٣هـ) . أخرج له البخاري -حديثا واحدا مقرونا بغيره -ومسلم ، والترمذي ، وابن
 ماجه . التقريب (٢٢٠) .
 (٧) هو : إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي ، ثقة . أخرج له الجماعة . التقريب (٩٧) .
 (٨) هو : عون بن أبي جحيفة السوائي ، الكوفي ، ثقة ، مات سنة (١١٦هـ) . أخرج له الجماعة .
 التقريب (٤٣٢) .

أبيه (١) : « أن بلالاً كان يؤذن للنبي ﷺ مثنى مثنى ، ويقيم مثنى مثنى » (٢) انتهى .
 وزيد البكائي متكلم فيه (٣) لكن الإمام أحمد وثقه (٤) . وقال أبو زرعة (٥) :
 صدوق . واحتج به مسلم ، وروى له البخاري (٦) . وقال وكيع : هو أشرف من أن
 يكذب (٧) . فصَحَّ الاحتجاج بحديثه .

(١) أبوه هو : وهب بن عبدالله السوائي - بضم المهملة والمد - ويقال : اسم أبيه وهب أيضاً ،
 أبو جحيفة ، مشهور بكنيته ، ويقال له : وهب الخير ، صحابي معروف ، ومات سنة (٧٤هـ) .
 أخرج له الجماعة . التقريب (٥٨٥) .

(٢) نقل البيهقي عن الحاكم أنه قال : « هذا حديث وهم فيه زياد بن عبدالله بن إدريس الأودي ؛ فإن
 هذا الحديث بعينه مخرج في الصحيح [البخاري مع الفتح (٢/١٣٣ برقم ٦٣٣)] بهذا الإسناد وليس
 فيه ذكر الصوتين » . وقال البيهقي : زياد بن عبدالله البكائي : كثير الوهم . وقال ابن أبي شيبه :
 ذكرت ليحيى رواية منجاب عن إبراهيم بن يوسف عن زياد البكائي ، فقال : كان زياد ضعيفاً . ثم
 روى عن عون عن أبيه : « كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مثنى مثنى والإقامة فرادى » . انظر :
 مختصر الخلافيات (١/٤٩٩) . وقد عدَّ الذهبي في الميزان (٢/٩١ برقم ٢٩٤٩) هذا الحديث من
 مناكير زياد . وقال الحافظ في : موافقة الخير (١/٢٧٩) - بعد أن ذكر أقوال العلماء فيه - :
 « قد اختلف عليه في حديث أبي جحيفة متناً وسنداً ، فأخرج البيهقي في " الخلافيات " من وجه آخر
 عنه عن محمد بن إسحاق ، عن عون بن أبي جحيفة بلفظ : « كان الأذان مثنى مثنى ، والإقامة فرادى » .
 (٣) قال يحيى بن معين : ليس بشيء . وقال عبدالله بن علي بن المديني : سألت أبي عنه فضعَّفه . وقال
 أبو حاتم : يُكْتَبُ حديثه ولا يُحْتَجُّ به . وقال النسائي : ضعيف ، ليس بالقوي . وقال ابن سعد :
 وكان عندهم ضعيفاً وقد حدثوا عنه . وقال صالح بن محمد الحافظ : وزيد في نفسه ضعيف . انظر :
 تهذيب الكمال (٩/٤٨٧-٤٨٩) ؛ ميزان الاعتدال (٢/٩١-٩٢) .

(٤) العلل ومعرفة الرجال له (٢/٢٥٧) قال : « ليس به بأس ، حديثه حديث أهل الصدق » .
 (٥) هو : عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ ، أبو زرعة الرازي ، إمام حافظ ثقة مشهور ،
 مات سنة (٢٦٤هـ) . أخرج له مسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه . التقريب (٣٧٣) .
 وانظر قوله : في الميزان (٢/٩١) .

(٦) روى له مقروناً بغيره . انظر : نصب الراية (١/٣٧٧) ؛ التقريب (٢٢٠) .

(٧) انظر : تهذيب الكمال (٩/٤٨٧) .

هو قال - جمهور - مجيباً عن عبد الله بن مسعود : « كان الأذان مثنى مثنى ، والإقامة فرادى » . (٣٥١١)

وروى الطحاوي في "شرح الآثار" ^(١) من حديث وكيع ^(٢)، عن سلمة بن الأكوع : «أنه كان يثني الإقامة» ^(٣).

وروى أيضاً بسنده : « كان ثوبان يؤذن مثنى ، ويقيم مثنى » ^(٤).
وروى بسنده ، عن مجاهد ، قال في الإقامة مرةً : إنما هو شيء أحدثه الأمراء.
وأن الأصل الثنية. ^(٥) انتهى .

وأخرج البيهقي في "الخلافيات" ^(٦) عن سليمان بن داود ^(٧)، عن

(١) كتاب الصلاة ، باب الإقامة كيف هي ؟ (١٣٦/١) .

(٢) ساقط من : ط .

(٣) لكن في إسناده: إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمَّع الأنصاري، قال الحافظ في التقریب (٨٨): «ضعيف».
ثم إنه قد ثبت عنه موقوفاً ، ومرفوعاً أفراد الإقامة . انظر : مختصر الخلافيات (٥١٧/١) .
وروى عنه الدارقطني في سننه (٢٤١/١) والهيتمي في الجمع (٣٣١/١) مرفوعاً أنه قال : «كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مثنى مثنى ، والإقامة فرادى » . قال الهيتمي : «رواه الطبراني في الكبير ، وإسناده حسن» . وقال الحافظ في موافقة الخبر الخبر (٢٦٣/١) : «هذا حديث حسن» .

(٤) شرح معاني الآثار ، كتاب الصلاة ، باب الإقامة كيف هي ؟ (١٣٦/١) .

قال البيهقي: «وروي أفراد الإقامة عن جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - . . . ولا أعلم لهم من الصحابة مخالفاً إلا شيئاً يروي عن ثوبان ، ولا يصح ؛ لأنه من رواية حجاج بن أرطاة عن حماد عن إبراهيم ، وهذا لا يثبت من أوجه ؛ أحدها : أن إبراهيم لم يلق ثوبان . والآخر : أن حماد بن أبي سليمان غير محتج به . والثالث : أن حجاج بن أرطاة ضعيف » . انظر : مختصر الخلافيات (٥١٧/١-٥١٨) . وقال الحافظ في إتحاف المهرة (٣١/٣) : «وهو منقطع» .

(٥) شرح معاني الآثار في الموضوع السابق ، ولفظه : «عن مجاهد في الإقامة مرةً مرةً : « إنما هو شيء استخفه الأمراء » فأخبر مجاهد أن ذلك محدث ، وأن الأصل هو الثنية » .

وقد تعقبه السمعاني في الاصطلاح (١٨٤/١) ، وابن الجوزي في التحقيق (٢٣٩/١) فقالا : «وما ذكروه عن مجاهد لا يعرف أصلاً» . وانظر : مختصر الخلافيات (٥١٨/١) .

(٦) انظر : مختصر الخلافيات (٥٠٥/١) .

(٧) هو : سليمان بن داود ، أبو أحمد الرازي القزاز ، روى عنه ابن أبي حاتم ووثقه ، وقال : سمع ابن عيينة ، و معن بن عيسى . انظر : السير (٦٧٧/١٠) .

أبي أسامة^(١) عن أبي العَميس^(٢) ، قال : سمعت عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري^(٣) يحدث عن أبيه^(٤) ، عن جدّه^(٥) : أنّه أرى الأذان مثنى مثنى ، والإقامة مثنى مثنى^(٦) قال : « فأتيت النبي ﷺ فأخبرته ، فقال : «علمهنّ بلالاً» فعلمتُهنّ بلالاً ، قال : فتقدّمتُ ، فأمرني أن أقيم ، فأقمتُ^(٧) » انتهى . قال البيهقي^(٨) : قال الحاكم^(٩) : هذا في متنه ضعف ؛ فإنّ أبا أسامة أتى فيه بشيء لم يروه أحد ، وهو : أنّ بلالاً أذن ، وعبد الله بن زيد أقام ، وقد روي عن النبي ﷺ : «من أذن فهو يقيم»^(١٠) في أخبار كثيرة . وقد رواه عبد السلام بن حرب^(١١) ، عن أبي العَميس ، فلم يذكر فيه تثنية الإقامة .

(١) هو : حماد بن أسامة القرشي مولاهم ، الكوفي ، أبو أسامة ، مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ربما دلّس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره ، مات سنة (٢٠١هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (١٧٧) وانظر : تهذيب الكمال (٢١٧/٧) .

(٢) هو : عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي ، أبو العَميس - بمهملتين مصغر - المسعودي الكوفي ، ثقة . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٨١) .

(٣) هو : عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربّه الأنصاري ، له حديث الأذان مختلف في إسناده مقبول . أخرج له أبوداود . التقريب (٣٢١) .

(٤) هو : محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربّه الأنصاري ، المدني ، ثقة . أخرج له البخاري في "خلق أفعال العباد" ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٤٨٨) .

(٥) جدّه هو : عبد الله بن زيد الأنصاري الصحابي .

(٦) «والإقامة مثنى مثنى» ساقط من : ط .

(٧) ساقط من : ط .

(٨) انظر قوله في : مختصر الخلافيات (٥٠٥/١) إلى قوله : «فلم يذكر فيه تثنية الإقامة» . ونقله عنه الزيلعي في نصب الراية (٣٧٧/١-٣٧٨) .

(٩) ساقط من : ط .

(١٠) سيأتي تخريجه في ص (٦٣-٦٤) .

(١١) عبد السلام بن حرب بن سلّم التّهدي ، الملائتي ، أبو بكر الكوفي ، أصله بصري ، ثقة حافظ له مناكير ، مات سنة (١٨٧هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٥٥) .

قال في "الإمام" ^(١): وحديث عبدالسلام بن حرب رواه الحاكم ، والطحاوي ^(٢).
وعمّا قاله البيهقي عن الحاكم جوا بان :

أحدهما : إذا كان الراوي ثقة يقبل ما ينفرد به ^(٣) [٧٥-أ] وأبو أسامة لا يسأل عنه
ثقة عندهم ، و مخرّج له في الصحيح ، والراوي عنه عبدالرحمن بن أبي حاتم ،
وهؤلاء أعلام مشاهير ^(٤) .

الجواب الثاني : أن أبا أسامة لم ينفرد به ؛ فإنّ عبدالسلام بن حرب الذي قال
الحاكم : «إنّ رواه عن أبي العميس، ولم يذكر فيه الإقامة ^(٥)» قد روى هذا الحديث
بالإسناد المذكور، وفيه إقامة عبدالله بن زيد، بعد أذان بلال ^(٦). هكذا رواه الحاكم ^(٧).

^(١) نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (٣٧٨/١) وينتهي كلامه هذا عند قوله : «ولست المعارضة
بموجبة لبطلان المعارض» في ص (٢٩).

^(٢) لم أقف عليه في المستدرك للحاكم في أبواب الأذان والإقامة (٣١٢/١). أما الطحاوي، فقد
أخرجه في شرح معاني الآثار ، كتاب الصلاة، باب الرجلين يؤذن أحدهما ويقيم الآخر (١٤٢/١) .
^(٣) لكن بشرط أن لا يكون ما ينفرد به منافياً للثقات ، أو لمن هو أوثق منه ، وسيأتي التفصيل في تفرد
الثقة - عند المؤلف - في مسألة البسملة ص (١٦٠-١٦٣) نقلاً عن الزيلعي .

^(٤) يوجد سقط في كلام المؤلف بعد قوله : « والراوي عنه » والعبرة الصحيحة من نصب الراية
(٣٧٨/١) هكذا : « والراوي عنه سليمان بن داود الرازي ، قال ابن أبي حاتم فيه : صدوق ،
والراوي عنه عبدالرحمن بن أبي حاتم ، وعن عبدالرحمن ، أبو علي الحافظ ، وعنه الحاكم ، وهؤلاء
أعلام مشاهير » .

^(٥) بل قال : « فلم يذكر فيه تشية الإقامة » كما تقدم قريباً ، ولم ينفِ ذكر مطلق الإقامة ! .
^(٦) ويلاحظ : أن إقامة عبدالله بن زيد مفردة، وليست مثناة، وذلك في حديثه الذي تقدم في ص (٦-٨)
والحاكم - رحمه الله - إنما نفى ذكر تشية الإقامة، لا مطلق الإقامة .

^(٧) لم أقف عليه في المستدرك في أبواب الأذان والإقامة (٣١٢-٣١٦) والله أعلم .

ورواه أبو حفص بن شاهين (١) ، من جهة محمد بن سعيد الأصبهاني (٢) ، عن عبد السلام بن حرب ، عن أبي العميس ، عن عبد الله بن محمد بن [عبد الله بن] (٣) زيد، عن أبيه ، عن جده (٤) : «أنه حين أري (٥) الأذان، أمر بلالا فأذن، ثم أمر عبد الله ابن زيد فأقام» (٦) .

وروى أبو داود في "سننه" (٧) بسنده عن عبد الله بن زيد ، قال : « أراد النبي ﷺ في الأذان أشياء لم يصنع منها شيئاً (٨) ، قال : فأري عبد الله بن زيد الأذان في المنام فأتى النبي ﷺ فأخبره ، فقال : ألقه على بلال ، فألقاه على بلال (٩) ، فأذن بلال ، فقال عبد الله: أنا رأيته، وأنا كنت أريده، قال: فأقم (١٠) أنت » انتهى .
قال الحازمي (١١) : هذا إسناد حسن .

(١) هو: عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد ، أبو حفص ، البغدادي ، شيخ العراق ، صاحب المؤلفات ومنها : "التفسير الكبير" و "المسند" و "ناسخ الحديث ومنسوخه" ، مات سنة (٣٨٥هـ) . انظر : السير (٤٣١/١٦ - ٤٣٥) ؛ تذكرة الحفاظ (٩٨٧/٣ - ٩٩٩) ؛ هدية العارفين (٧٨١/٥) .

(٢) هو : محمد بن سعيد بن سليمان الكوفي ، أبو جعفر بن الأصبهاني ، يلقب حمدان ، ثقة ثبت مات سنة (٢٢٠هـ) . أخرج له البخاري، والترمذي ، والنسائي . التقريب (٤٨٠) .

(٣) زيادة من نصب الراية (٣٧٨/١) وهي ضرورة يقتضيها السياق .

(٤) «عن جده» ساقط من : ط .

(٥) في ط: «رأى» .

(٦) انظر : الناسخ والمنسوخ لابن شاهين ص (١٦٦ برقم ١٧٥) .

(٧) كتاب الصلاة ، باب في الرجل يؤذن ويقيم آخر (٣٥١/١ برقم ٥١٢) .

(٨) في المخطوط : «شيء» والتصويب من سنن أبي داود .

(٩) «فألقاه على بلال» ساقط من : ط .

(١٠) في ط : «قم» بدل : «فأقم» .

(١١) هو : محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم ، أبو بكر، الحازمي الهمداني .

أحد الأئمة الحفاظ العالمين بفقهاء الحديث ومعانيه ورجاله . من آثاره : "الناسخ والمنسوخ" و "عجالة المبتدي" في الأنساب ، و "المؤتلف والمختلف" في أسماء البلدان ، وغيرها . توفي شاباً سنة =

واستشهاده بحديث «من أذن فهو يقيم» استدلال (١) بالمعارضة (٢) ، وليست المعارضة بموجبة لبطلان المعارض . انتهى كلامه (٣) .

وقال الحازمي أيضا في كتاب "الناسخ والمنسوخ" (٤) :
اختلف أهل العلم في هذا الباب : فذهبت طائفة إلى أن الإقامة مثل الأذان مثني
مثني وهو قول أبي حنيفة ، وأهل الكوفة .

واحتجوا بما أخبرنا-وأسند- عن أحمد بن شعيب (٥)، أخبرنا (٦) إبراهيم بن
الحسن (٧)، حدثنا حجاج (٨) ، عن ابن جريج ، عن عثمان بن السائب ، قال :
أخبرني أبي ، وأم عبد الملك بن أبي مخذولة ، عن أبي مخذولة قال : «لما خرج رسول

= (٥٨٤هـ) . انظر : السير (٢١ / ١٦٧) ؛ طبقات السبكي (١٣/٧) . وانظر قوله في : الناسخ
والمنسوخ له (٥٢) وزاد : «وفي إسناده مقال من حديث محمد بن عمرو» . وهذا المقال الذي أشطر
إليه الحازمي ، بينه ابن الملتن في البدر المنير (٨٧٩/٢) من ثلاثة أوجه : أحدها : أن محمد بن عمرو
المذكور، هو الواقفي الأنصاري البصري ، وهو ضعيف . الثاني : أن محمد بن عبد الله لا يعرف
حاله . الثالث : أن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد ، عن أبيه ، عن جده ، لم يذكر سمع بعضهم
من بعض . وانظر : التلخيص (٣٧٥/١) ؛ المعرفة (٢٣٥/٢) ؛ التعليق المغني (٢٤٦/١) .
(١) في ط : «استدلالا» .

(٢) المعارضة : لغة : هي المقابلة على سبيل الممانعة . واصطلاحا : إقامة الدليل على خلاف ما أقام
الدليل عليه الخصم . وقيل : تسليم دليل المعلن دون مدلوله ، والاستدلال على خلاف مدلوله .
انظر : التعريفات للجرجاني (٢١٩) ؛ الكليات لأبي البقاء (٨٥٠) الأول للأول ، والثاني للثاني .
(٣) أي كلام ابن دقيق العيد ، وليس المراد الحازمي ، انظر : نصب الراية (٣٧٨/١) .
(٤) ص (٥٤-٥٥) وينتهي النقل عنه ، عند قوله : «فضلا عن الجهات كلها» في ص (٣٢) ونقله
عنه الزيلعي في نصب الراية (٣٨٠-٣٨١) بتمامه .

(٥) هو : أبو عبد الرحمن النسائي ، صاحب السنن .
(٦) في ط : «خبرنا» .

(٧) في المخطوط : «الحسين» والتصويب من الناسخ والمنسوخ ، ونصب الراية (٣٨٠/١) ، و سنن
النسائي (٣٣٤/١) . وهو : إبراهيم بن الحسن بن الهيثم ، أبو إسحاق المصيصي ، المقسمي ، ثقة .
التقريب (٨٩) . وانظر : تهذيب الكمال (٧٢/٢) .

(٨) هو : ابن محمد المصيصي الأعور ، أبو محمد ، ترمذي الأصل ، نزل بغداد ثم المصيصة ، ثقة ثبت
لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته ، مات ببغداد سنة (٢٠٦هـ) . أخرج له الجماعة .
التقريب (١٥٣) . وانظر : تهذيب الكمال (٤٥١/٥) .

الله ﷺ من حُنين (١) خرجتُ عاشرَ عشرةٍ من أهل مكة أطلبهم ، فسمعتهم يؤذنون بالصلاة ، فقمنا نؤذن ، نستهزئ بهم ، فقال النبي ﷺ : « قد سمعتُ في هؤلاء تأذينَ إنسان حسن الصوت ، فأرسلُ إلينا فجئنا ، فأذنا رجلاً رجلاً ، وكنت آخرهم ، فقال حين أذنتُ : تعال ، فأجلسني بين يديه ، ومسح على ناصيتي ، وبرك عليّ ثلاثَ مرّات ، ثم قال : اذهب فأذن عند البيت الحرام ، قلتُ : كيف يا رسول الله؟ فعلمني : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، (٢) - أشهد أن محمداً رسول الله - حيّ على الصلاة ، حيّ على الفلاح ، (٣) الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله (٤) . قال : وعلمني الإقامة [٧٥-ب] مرّتين : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ،

(١) حُنين : يبعد عن مكة ستة وعشرين كيلاً شرقاً ، وعن حدود الحرم من عَمَلِي طريق نجد : أحد عشر كيلاً ، وهو وادٍ يعرف اليوم بالشرائع ، بل يسمى رأسه : الصَّدْر ، وأسفله : الشرايع . المعالم الأثير في السنة والسيرة (١٠٤) . وانظر : معجم البلدان (٣٥٩/٢) .

(٢-٣) ساقط من : ط .

(٣) «حي على الفلاح» - الثاني - ساقط من : ط .

(٤) هكذا نقله المؤلف من نصب الراية (٣٨٠/١) أمّا الناسخ والمنسوخ (٥٣ ص) - الذي نقل الزيلعي عنه - فلا توجد فيه تنمة الأذان وهي قوله : « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله » . وقال المعلق عليه : هكذا وجد بدون تنمة الأذان . وإنما فيه بعد : «حيّ على الفلاح» : «الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم ، في أول الصباح» .

(٥) كذا بزيادة تكبيرتين في المخطوط . وفي الناسخ والمنسوخ (٥٣ ص) ، ونصب الراية (٣٨٠/١) : التكبير مرتين : «الله أكبر، الله أكبر» وهو كذلك في سنن أبي داود (٣٤١/١) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٦١٥/١) ، وصحيح ابن خزيمة (٢٠١/١) . أما أربع مرّات - كما أورده المؤلف - فقد ورد عند النسائي في سننه كتاب الصلاة ، باب الأذان في السفر (٣٣٤/١-٣٣٥ برقم ٦٣٢) إلا أنه ليس فيه تنمة الأذان .

حيَّ على الصلاة ، حيَّ على الصلاة (١) ، حيَّ على الفلاح ، حيَّ على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة (٢) ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله . قال ابن جريج : أخبرني عثمان بن السائب بهذا كله عن أبيه ، وعن أم عبد الملك بن أبي محذورة ، أنهما سمعا ذلك من أبي محذورة .

قال (٣) : وهذا حديث حسنٌ على شرط أبي داود ، والترمذي ، والنسائي . وجعلوا هذا الحديث ناسخاً لحديث أنس رضي الله عنه : «أمر بلالاً ، أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة» (٤) . قالوا : وحديث بلال إنما كان أول ما شرع (٥) الأذان ، كما دلَّ عليه حديث أنس المذكور ، وحديث أبي محذورة عام حنين ، وبينهما (٦) مدَّةٌ مديدة . واعترض المخالف : بأنَّ حديث أبي محذورة لا يصلح أن يكون ناسخاً لحديث أنس ؛

(١) في ط زيادة : «(حي على الصلاة) مرة ثالثة .

(٢) في ط : زيادة «(قد قامت الصلاة)» مرَّةً ثالثة ، ولا وجه لها .

(٣) أي الحازمي في الناسخ والمنسوخ ص (٥٣) .

(٤) أخرجه النسائي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب تنبيه الأذان (١/٣٣٠ برقم ٦٢٦) ، وابن حبان في صحيحه - انظر : الإحسان - كتاب الصلاة ، باب ذكر البيان بأن قول أنس : «أمر بلالاً» أراد به رسول الله ﷺ دون غيره (١/٥٦٨ برقم ١٦٧٦) ، والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب أفراد الإقامة (١/٦٠٩ برقم ١٩٥٥-١٩٥٦) والحاكم في المستدرک ، أبواب الأذان والإقامة (١/٣١٣ برقم ٧١٠-٧١١) كلهم عن أنس رضي الله عنه قال : «إن رسول الله ﷺ أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة» . قال الحاكم : «هذا حديث أسنده إمام أهل الحديث ومزكي الرواة بلا مدافعة [يعني : يحيى بن معين] وقد تابعه عليه الثقة المأمون : قتيبة بن سعيد ، والشيخان لم يخرجاه بهذه السياقة ، وهو صحيح على شرطهما» . وقال المنذري في مختصره (١/٢٧٩) : «(ورجال إسناده ثقات)» . وهو في الصحيحين ، بلفظ : «أمر بلالاً أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة» : صحيح البخاري ، كتاب الأذان ، باب بدء الأذان (١/٩٢ ، ٩٨ برقم ٦٠٣ ، ٦٠٥) وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة (١/٢٩٩ برقم ٨٣٦-٨٣٩) .

(٥) في ط : «(سرَّع)» هكذا مضبوطة بالشكل ، وهو تصحيف .

(٦) في ط : «(بينهما)» وهو تصحيف .

لأنَّ من شرط النسخ أن يكون أصحَّ سنداً ، وأقوى من جميع جهات التَّرجيح (١) على ما تقدَّم (٢) ، وحديث أبي مخذورة لا يوازي حديث أنس من جهةٍ واحدةٍ فضلاً عن الجهات كُلِّها (٣) .

وأجيب (٤) : بمنع اشتراط كون النسخ أقوى ، وأصحَّ سنداً ، بل يكفي فيه أن يكون صحيحاً متأخراً ، معارضاً (٥) ، غير ممكن الجمع بينه وبين معارضه ، فلو فرضنا هما متساويين (٦) في الصحة ، ووجد ما ذكرناه من الشروط لثبت النسخ (٧) وأمّا اشتراط كونه أرجح من المعارض في الصحة فلا نسلم ؛ نعم ، لو كان دونه في الصحة ففيه نظر (٨) ، والله تعالى أعلم .

(١) وكذلك إذا كان مثل المنسوخ في القوة والصحة ، وهذه الصورة لم يتعرض لها الحازمي ، وقد نصَّ أهل الأصول على ذلك ، فذكروا من شروط النسخ : أن يكون أقوى من المنسوخ أو مثله ، فإن كان أضعف منه لم ينسخه ؛ لأن الضعيف لا يزيل القوي . انظر : البحر المحيط (٢١٧/٥) ؛ إرشاد الفحول (٧٩/٢) ؛ التمهيد لأبي الخطاب (٣٤١/٢) ؛ أصول الفقه للزحيلي (٧٩/٢) .

(٢) هذا من كلام الحازمي ، أي ما تقدم في مقدمة كتابه "النسخ والنسوخ" ، ونص ما قاله : «على ما قررناه في مقدمة الكتاب» .

(٣) هنا ينتهي النقل الطويل من النسخ والمنسوخ للحازمي (٥٣-٥٤) .
ونقل المؤلف - رحمه الله - هذا الكلام الطويل عن الحازمي يوهِّم أنه يقوي مذهب القائلين بتثنية الإقامة ، والواقع خلاف ذلك ؛ فإنه استعرض أقوال وأدلة العلماء في هذه المسألة الخلافية ، وخُلصَ إلى أن تثنية الإقامة منسوخة ؛ لأن النبي ﷺ لما عاد من حنين أقرَّ بلالاً على أذانه وإقامته . كما أنه ناقش أدلة القائلين بتثنية الإقامة دليلاً دليلاً ، وردَّ عليه بما فيه مقنع ، والله تعالى أعلم .

(٤) هذا الجواب لابن دقيق العيد ، نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (٣٨١/١-٣٨٢) .

(٥) ساقط من : ط .

(٦) في ط : «متساويين» وهو تصحيف .

(٧) انظر بعض هذه الشروط : في كشف الأسرار للبخاري (٣٢٣/٣) .

(٨) انظر : البحر المحيط (٢١٧/٥) ؛ إرشاد الفحول (٧٩/٢) ؛ التمهيد لأبي الخطاب (٣٤١/٢) .

وروى ^(١) الطحاوي ^(٢) بإسناده عن مجاهد في الإقامة مرةً مرةً : « إنما هو شيء استحدثه ^(٣) الأمراء » .

وذكر أبو الفرج ابن الجوزي ^(٤) عن مجاهد قال : « كان الأذان والإقامة مثني مثني ، فلما قام بنو أمية أفردوا الإقامة » .

وروى البيهقي ^(٥) عن إبراهيم النخعي بإسناده : أن أول من نقص ^(٦) الإقامة معاوية بن أبي سفيان ^(٧) . وحكى عن الحاكم أبي عبد الله : إنما نقل إلينا بالضاد المعجمة ، فيكون نقض الإقامة تثنيها لا إفرادها .

قال صاحب ^(٨) "الإمام" ^(٩) : ردُّ الكلام يبعد على الحاكم الجمع بين هذا ، وبين

(١) من هنا منقول من الغاية (٢/٧٤-٧٥) إلى آخر المسألة .

(٢) شرح معاني الآثار ، كتاب الصلاة ، باب الإقامة كيف هي؟ (١/١٣٦) . قال ابن الجوزي في التحقيق (١/٣٠٥) : « وما ذكره عن مجاهد لا يعرف » . وانظر : مختصر الخلافيات (١/٥١٨) .

(٣) في ط : « استحدثته » وفي الغاية ، ومختصر الخلافيات : « استحقه الأمراء » ، وفي شرح معاني الآثار : « استخفه الأمراء » .

(٤) التحقيق (١/٣٠٤) . وإنما أورده - بدون سند - في معرض ذكر أدلة الحنفية ، ثم رد عليه بما تقدم عنه قريباً .

(٥) عزاه إليه السروجي في الغاية (٢/٧٤) . ولم أقف عليه في السنن الكبرى ، والمعرفة ، ومختصر

الخلافات . وذكره أيضاً محمد بن الحسن الشيباني في الحجة على أهل المدينة (١/٨٤) .

وقد نقل كلام الحاكم هذا ، السمعاني في الاصطلاح (١/١٨٣-١٨٤) ، وابن الجوزي في التحقيق (١/٣٠٥) وأيده . قال السمعاني : « والمنقول بالصاد ، لا بالصاد ، وكان نقضه بالإقامة أن

جعلها مثني مثني ، فإننا روينا أن الإقامة كانت فرادى في زمان رسول الله ﷺ ، والخلفاء الراشدين من بعده ، فذكر إبراهيم أن أول من غيرها معاوية بن أبي سفيان . قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ :

والدليل على أن المنقول عن إبراهيم هكذا ، أننا روينا عن إبراهيم النخعي ما يوافق مذهبنا . إلى أن قال : فإذا جمعنا بين الروایتين عن إبراهيم ظهر أن نقض الإقامة تثنيها لا إفرادها » .

(٦) في ط : « نقض » . والمثبت موافق لما في الغاية .

(٧) الأموي ، أبو عبد الرحمن الخليفة ، صحابي أسلم قبل الفتح ، وكتب الوحي ، مات سنة (٦٠ هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٥٣٧) .

(٨) هو : محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري ، أبو الفتح ، تقي الدين ، المصري ، المالكي ثم

الشافعي المعروف بـ ابن دقيق العيد ، محدث ، حافظ ، فقيه ، أصولي ، من مؤلفاته : "الإمام في أحاديث

الأحكام" و "الإمام شرح الإمام" وغيرهما ، توفي سنة (٧٠٢ هـ) . انظر : طبقات الشافعية لابن

قاضي شهبة (٣/٨٤) ؛ الديباج لابن فرحون (٢/٣١٨) ؛ تذكرة الحفاظ (٤/١٤٨١) .

(٩) عزاه إليه السروجي في الغاية (٢/٧٤) ولم أقف على رواية يحنى عند غيره ، والله أعلم .

رواية يحيى بسنده، عن إبراهيم : « وكان أذان بلال وإقامته مثنى مثنى، حتى كان هؤلاء الملوك فجعلوها واحدة واحدة للسرعة إذا خرجوا » وكذا الرواية المتقدمة عن مجاهد يقتضي التغيير بالنقص (١) الذي هو ضد الزيادة .

قال الطحاوي (٢): وكان بلال بعد رسول الله ﷺ يؤذن مثنى، ويقيم مثنى . بتواتر الآثار.

وقيل : إفراد الإقامة [٧٦-أ] منسوخ ؛ لأنه روى أنس قال : « ذكروا النار والناقوس فذكروا اليهود والنصارى ، فأمر بلال أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة » (٣) فكان الأمر بإفراد الإقامة في ابتداء مشروعية الأذان والإقامة ، وحديث أبي محذورة -الذي فيه تثنية الإقامة- متأخر عام حنين ، فيكون ناسخاً (٤).

أجاب الحازمي (٥) عن هذا : بأن شرط النسخ أن يكون أصح إسناداً ، وأقوى قاعدةً ، في جميع جهات الترجيحات .

وقد ذكرت ذلك فيما تقدم* وجواب صاحب "الإمام" له عن ذلك . وإنما أعدته ؛ لأن السروجي ذكره وأجاب عنه ، وعن قول الحازمي : « بأن

(١) في ط : «(بالنقص)» وهو تصحيف .

(٢) شرح معاني الآثار (١/١٣٤) . وليس فيه قوله : «(بتواتر الآثار)» . ونص ما قاله : « ثم قد روي

عن بلال ﷺ أنه كان بعد رسول الله ﷺ يؤذن مثنى مثنى ، ويقيم مثنى مثنى » .

ثم ذكر أثرين عن الأسود، وسويد بن غفلة ، عن بلال ﷺ . وكلاهما منقطع، وفي رجال إسنادهما من

لا يحتاج به . انظر: المعرفة (٢/٢٥٦-٢٥٧)؛ مختصر الخلافيات (١/٤٩٦-٤٩٧)؛ التحقيق (١/٣٠٥) .

(٣) متفق عليه واللفظ للبخاري ، وتقدم تخريجه في ص (٣١) من المجلد الثاني .

(٤) قال الحافظ في الفتح (٢/١٠٠) : « وعورض ؛ بأن في بعض طرق حديث أبي محذورة المحسنة ،

التربيع والترجيع ، فكان يلزمهم القول به ، وقد أنكر أحمد على من ادعى النسخ بحديث أبي محذورة

واحتمج بأن النبي ﷺ رجع بعد الفتح إلى المدينة ، وأقر بلالاً على إفراد الإقامة ، وعلمه سعد القرظ ،

فأذن به بعده ، كما رواه الدارقطني ، والحاكم » .

(٥) النسخ والمنسوخ (٥٤) .

* انظر: ص (٣١-٣٣) .

بعض أئمة الحديث قال : إنما هو في تننية كلمة التكبير وكلمة الإقامة فقط « (١) .
فأجاب السروجي عن كلام الحازمي أولاً : « بأن شرط الناسخ أن يكون أصحَّ
إسناداً » بأن هذا جهل منه بأصول الفقه* ، وليس من شرط [الناسخ] (٢) ما ذكّر من
رجحانه . كما أجاب صاحب "الإمام" (٣) .

وأجاب عن قوله : « أن بعض أئمة الحديث قال : إنما هو في تننية كلمة التكبير
وكلمة الإقامة » . بأن هذا قولٌ بالتوهم بلا دليل (٤) ، وكيف يستقيم له هذا الوهم
مع ما تقدّم من حكاية الإقامة لفظةً لفظةً ؟ وما قاله خطأ محضٌ ، عدولٌ عن الحق
المبين ، ونسبه الرازي (٥) إلى ما لا يحسنُ .

ولأنّ الآتي بالزيادة قد حفظ ما لم (٦) يحفظه الناقص ، فكان أولى بالقبول
والعمل به ؛ لأنّه أحوط في الدين ، وفي زيادة الأجر ؛ لأنّها عبادة .
ولهذا كان التّربيع للتكبير في أول الأذان ، والأخذ بـ «قد قامت الصلاة» مرتين في
الإقامة أولى من تننية التكبير وإفراد الإقامة عند الجمهور . ولأنّ من أتى بالزيادة ، فقد
أتى بجميع ما ورد به الشرع من طريق صحيحة ، على ما قرّرناه (٧) .

(١) انظر قول الحازمي في الناسخ والمنسوخ (٥٤) وقمّاه : « فحملها بعض الرواة على جميع كلماتها » .
ومن قال بهذا من أئمة الحديث : البيهقي في السنن الكبرى (٦١٦/١) والمعرفة (٢٥١/٢) .
(٢) زيادة من الغاية (٧٥/ل/٢) يقتضيها النص .

(٣) انظر : المرجع السابق .
(٤) بل قد أورد دليلاً على ذلك - وإن كان لا يُسلم له في بعض الروايات - فقال : « وفي رواية حجاج
ابن محمد ، وعبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن عثمان بن السائب ، عن أبيه ، وعن أم عبد الملك
ابن أبي محذورة ، كليهما عن أبي محذورة ما يدل على ذلك » . الناسخ والمنسوخ له (٥٤) . وانظر :
السنن الكبرى (٦١٥/١) ، ومختصر الخلافات (٥١١/١) .

(٥) هو : أحمد بن علي بن أبي بكر محمد البغدادي ، المعروف بالخصاص ، الرازي ، الحنفي ، من تصانيفه :
"أحكام القرآن" و "شرح مختصر الكرخي" و "شرح مختصر الطحاوي" وغيرها توفي
سنة (٣٧٠هـ) . انظر : الجواهر المضية (٢٢٠/١ - ٢٢٤) ؛ السّير (٣٤٠/١٦) . ولم أقف على قوله في غير الغاية .
(٦) في ط : « (لا) » .

(٧) قال البيهقي في المعرفة (٢٦٠/٢) : « والترجيح بالزيادة إنما يجوز بعد ثبوت الزيادة ، وقد ذكرنا
ضعف رواية من روى في قصة تننية الإقامة ، ثم في حديث أنس بن مالك - الذي قد اتفق أهل العلم
بالحديث على صحته - وحديث عبد الله بن عمر ، دلالة على أن الأمر صار إلى إفراد الإقامة إن
كانت مثنى قبل ذلك ، وبالله التوفيق » .

احتج المخالف: بما رواه البخاري^(١): «أنه أمر بلال، أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة» ولا ذكر للنبي ﷺ فيه، فلا يكون حجة؛ لاحتمال أن يكون الأمر غير النبي ﷺ^(٢). قال الحازمي^(٣): وهذا فاسد؛ لأن بلالاً لحق بالشام^(٤) بعد موت النبي ﷺ. قال السروجي^(٥): قلت: وما قاله هو الفاسد؛ فإن بلالاً أذن لأبي بكر الصديق -رضي الله عنهما- في خلافته^(٦)، وإنما لحق بالشام في خلافة عمر رضي الله عنه على ما قرّره^(٧)، والمثبت أولى من النافي^(٨)، فيجوز أن يكون الأمر عمر، أو بعض الخلفاء. فإن ثبت أن الأمر رسول الله ﷺ، فيحتمل أن يكون معنى قوله: «أن يشفع الأذان» بصوتين بينهما سكتة «ويوتر الإقامة» أن يأتي بها بصوت صوت من غير سكتة بين الكلمتين^(٩).

(١) بل هو متفق عليه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، تقدم تخريجه في ص (٣١) الهامش رقم (٤).
(٢) هذا الاحتمال الذي أورده المؤلف -نقلاً عن السروجي- بعيد عن الواقع كل البعد، مخالف لما عليه جميع الحديثين، وجهور الفقهاء والأصوليين، ويرده أدلة قاطعة صريحة في محل الخلاف؛ فإن الحديث ورد موصولاً بذكر النبي ﷺ، كما تقدم في حاشية ص (٣١) وقال النووي في شرحه على صحيح مسلم (٣٠٠/٢): «قوله: «أمر بلال» أي أمره رسول الله ﷺ، هذا هو الصواب الذي عليه جمهور العلماء من الفقهاء وأصحاب الأصول، وجميع الحديثين. وشذ بعضهم فقال: هذا اللفظ وشبهه موقوف لاحتمال أن يكون الأمر غير رسول الله ﷺ، وهذا خطأ، والصواب أنه مرفوع لأن إطلاق ذلك إنما ينصرف إلى صاحب الأمر والنهي، وهو رسول الله ﷺ». وانظر: الفتح (٩٥/٢)؛ شرح السنة (٢٥٥/٢)؛ معالم السنن (١٥٤/١)؛ صحيح ابن خزيمة (١٩٠/١)؛ مختصر الخلافات (٤٩٦/١).

(٣) لم أقف على قوله في مظانه في النسخ والنسخ-المطبوع- (٥١-٥٥) بعد بحث متكرر. وإنما عزاه إليه السروجي في الغاية (٧٥/ل/٢). لكن وقفت على هذا القول نفسه للخطابي -رحمه الله- في معالم السنن (١٥٤/١).

(٤) الشام -وفيها ثلاث لغات: المد بدون همز، والهمز مع السكون، والهمز مع الفتح-: ويطلق في التاريخ على فلسطين، وسورية، ولبنان، والأردن، وكان أول دخول المسلمين أرض الشام في غزوة مؤتة. المعالم الأثرية في السنة والسير (١٤٧) وانظر: معجم البلدان (٣٥٣/٣-٣٥٧).

(٥) الغاية (٧٥/ل/٢). وينتهي قوله هذا في آخر الباب عند قوله: «إلا أن يكون علم بنسخه».

(٦) انظر ما تقدم من التعليق عليه في ص (١٠) عند قول المؤلف: «إلى أن توفي الصديق».

(٧) في الغاية للسروجي (٧٥/ل/٢): «على ما قدمناه». وقد قطع السمعاني في الاصطلاح (١٧٢/١، ١٨٠) بأن بلالاً ذهب إلى الشام في خلافة أبي بكر رضي الله عنه. وقد اختلفت الروايات عنه في ذلك، انظر: طبقات ابن سعد (١٧٦/٣)؛ أسد الغابة (٢٤٣/١-٢٤٤)؛ مجمع الزوائد (٢٧٤/٥) الإصابة (٤٥٥/١).

(٨) وهو قول أكثر العلماء، وسيأتي تفصيله عند المؤلف في أواخر مسألة البسمة ص (٢٣٤-٢٣٥).

(٩) قال السمعاني في الاصطلاح (١٧٤/١): «وليس هذا بشيء؛ لأن في الخبر إضافة الشفع والإيتار إلى الأذان والإقامة، والأذن والإقامة هي الكلمات لا الصوت المسموع في الكلمات».

ويدلّ عليه : ما رواه أبو بكر [٧٦-ب] ابن أبي شيبة (١) ، والنسائي شيخ الجماعة في "سننه" (٢) عن أسامة (٣) ، عن سعيد (٤) ، عن أبي معشر (٥) ، عن إبراهيم : « أن بلالاً كان يثني الأذان والإقامة » .

وقد ذكرنا عنه فيما تقدّم مثل هذا (٦) . فكيف يمكن أن يأمره رسول الله ﷺ بشيء ويأتي هو بخلافه ! إلا أن يكون علم بنسخه على ما مرّ . انتهى كلامه (٧) والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (٨) .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الأذان والإقامة ، باب من كان يشفع الإقامة ، ويرى أن يثنيها (١٨٧/١ برقم ٢١٤٣) . وفي إسناده انقطاع في موضعين : بين سعيد بن أبي عروبة وأبي معشر . وبين إبراهيم النخعي وبلال ؓ . انظر : المراسيل لابن أبي حاتم (١٧، ٦٩) وجامع التحصيل للعلاني (١٦٨، ٢٢١) .

(٢) لم أجدّه في سنن النسائي المجتبى والكبرى بعد بحث متكرر في كتاب الأذان ، والله أعلم .
(٣) أسامة بن زيد اللثي مولاهم ، أبو زيد المدني ، صدوق يهيم ، مات سنة (١٥٣هـ) بالمدينة .
التقريب (٩٨) .

(٤) في المخطوط ، والغاية : «سعد» والتصويب من المصنّف . وهو : ابن أبي عروبة .
(٥) هو : زياد بن كليب الحنظلي ، أبو معشر الكوفي ، ثقة ، مات سنة (١١٩هـ) أو (١٢٠هـ) .
أخرج له الجماعة . التقريب (٢٢٠) .

(٦) انظر ص (٣٤) .
(٧) أي كلام السروجي .

(٨) للحافظ ابن حجر - رحمه الله - كلام نفيس ، يمكن أن يكون بمثابة الخلاصة لما سبق في هذه المسألة قال : « والحاصل أن كل من جاء عنه تثنية الإقامة جاء عنه أفرادها من غير عكس . ولم يختلف عن أنس ؓ في الأفراد ، ولا عن سعد القرظ ، وللعلماء في ذلك طريقتان : إمّا سلوك طريق الجمع بالحمل على جواز الأمرين ، وهذه طريق ابن خزيمة في آخرين . ومنهم من جمع ؛ بأن حمل تثنية الإقامة على تكرير : «قد قامت الصلاة» وهذا إن سلّم في بعض الروايات لا يسلم في بقيتها ، ولا سيما الرواية التي فيها : «والإقامة سبع عشرة كلمة» . وإمّا سلوك طريق الترجيح ؛ فإن رواية أفرادها أكثر عدداً ، وأثبت أسانيد ، ولا سيما حديث أنس ، وعليه اقتصر صاحبنا الصحيح . ومنهم من سلك في الترجيح دعوى النسخ ؛ لتأخر قصة أذان أبي محذورة ، لكن لا تخلو من نظر والله أعلم » موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر (١/٢٧٠) .

وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٢/٦٦-٦٧) : «الصواب مذهب أهل الحديث ومن وافقهم وهو تسويغ كل ما ثبت في ذلك عن النبي ﷺ لا يكرهون شيئاً من ذلك إذ تنوع صفة الأذان والإقامة كتنوع صفة القراءات والتشهدات ونحو ذلك ، وليس لأحد أن يكره ما سنّه رسول الله ﷺ لأمتّه . وأما من بلغ به الحال إلى الاختلاف والتفرق حتى يوالي ويعادي ويقاثل على مثل هذا ونحوه ممّا سوّغه الله تعالى - كما يفعله بعض أهل المشرق - فهؤلاء من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً » .

باب

لا يؤذن لصلاة^(١) قبل دخول وقتها ، في قول أبي حنيفة ، ومحمد بن الحسن^(٢) ، وسفيان الثوري^(٣) . وخالفهم في ذلك أبو يوسف^(٤) ، ومالك^(٥) ، والشافعي^(٦) ، وأحمد^(٧) ، فقالوا : يجوز الأذان قبل طلوع الفجر .

قال السروجي^(٨) : قال أبو يوسف ، وأحمد ، ومالك في قول^(٩) : يجوز من نصف الليل . وهو الأصح من أقوال الشافعي^(١٠) . وقوله الثاني : قبيل طلوع الفجر . وبه قطع البغوي^(١١) ، وصححه القاضي

(١) في ط : «لصلاة الفجر» .

(٢) انظر : المبسوط (١٣٤/١-١٣٥) ؛ البدائع (١٥٤/١) ؛ الغاية (٧٨/٢) .

(٣) انظر قوله في المجموع (٩٨/٣) ؛ المغني (٦٣/٢) ؛ الفتح (١٢٣/٢) .

(٤) هو : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حبيش بن سعد بن بجير الأنصاري الكوفي ، الإمام المجتهد القاضي ، من أنبل تلامذة الإمام أبي حنيفة وأعلمهم ، قال الإمام أحمد بن حنبل : وكان أميل إلى الحديث من أبي حنيفة ومحمد . توفي سنة (١٨٢هـ) . انظر : السير (٥٣٩-٥٣٥/٨) ؛ وفيات الأعيان (٣٧٨/٦) الجواهر المضية (٦١١/٣-٦١٣) .

وانظر قوله في : المبسوط (١٣٤/١-١٣٥) ؛ البدائع (١٥٤/١) .

(٥) الموطأ (٧٩، ٧٥/١) ؛ المدونة الكبرى (١٥٩/١) ؛ مواهب الجليل (٧٩/٢) .

(٦) الأم (١٧٠/١) ؛ المهذب - مع المجموع - (٩٥/٣) .

(٧) المغني (٦٢/٢) ؛ الإنصاف (٤٢٠/١) .

(٨) الغاية (٧٨/٢) .

(٩) هو رواية ابن حبيب عنه ، وقال ابن وهب : من سدس الليل الأخير . وهو المختار عندهم ، وقيل :

من آخر الليل غير محدد . انظر : الاستذكار (٧١/٤) ؛ الذخيرة للقرافي (٧١/٢) ؛ البيان والتحصيل

(١٥٦-١٥٧) ؛ شرح الزرقاني على الموطأ (٢١٧/١) .

(١٠) بل هو أصح الأوجه عند أصحابه . انظر المجموع (٩٦-٩٧) والكلام التالي منقول عنه ، وقد

نبه المؤلف عليه في آخره .

(١١) هو : الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي ، الحافظ أبو محمد الخراساني ، الشافعي . من

مؤلفاته : "شرح السنة" و"معالم التنزيل" و"كتاب التهذيب" وغيرها . توفي سنة (٥١٦ هـ) .

انظر : السير (٤٣٩-٤٤٣) ؛ طبقات السبكي (٧٥/٧) ؛ وفيات الأعيان (١٣٦/٢) .

حُسين^(١)، والمتولي^(٢).

قال النووي : وهذا ظاهر المنقول عن بلال، وابن أم مكتوم . الثالث : يؤذّن لها في الشتاء لسُبُعٍ يبقى من الليل، وفي الصيف لنصف سُبُعٍ . الرابع : من ثلث الليل آخر الوقت المختار .

قلت^(٣) : يناسب أن يكون هذا الأذان للإعلام بانقضاء الوقت المستحبّ للعشاء

[لا للصبح]^(٤) . الخامس : جميع الليل وقت لأذان الصبح ، حكاه إمام الحرمين^(٥) .

قلتُ : وما أعلم أي الأذنين تُقدّم؛ أذان المغرب أم أذان الصبح، إذا كان جميع الليل محلاً لأذان الصبح ؟.

قال النووي^(٦) : وهذا القول ضعيفٌ . وأمّا السُبُع ، ونصف السُبُع : فحديثٌ باطلٌ

(١) هو : القاضي حسين بن محمد بن أحمد ، العلامة ، أبو علي المروزي ، ويقال له أيضاً : المروّوذي الخراساني ، الشافعي، فقيه خراسان . من مؤلفاته : "التعليقة الكبرى" و "الفتاوى" و "أسرار الفقه" وغيرها، توفي بمرور سنة (٤٦٢هـ) انظر: السير (١٨/٢٦٠-٢٦٢) ؛ طبقات السبكي (٤/٣٥٦) ؛ وفيات الأعيان (٢/١٣٤) .

(٢) هو : عبدالرحمن بن مأمون بن علي بن إبراهيم ، النيسابوري ، شيخ الشافعية ، أبو سعيد المتولي أحد أصحاب الوجوه في المذهب . من مؤلفاته : "التمّة" ولم يكملها ، و "مختصر في الفرائض" و كتاب في الخلاف، توفي ببغداد سنة (٤٧٨هـ) . انظر : السير (١٨/٥٨٥-٥٨٦) ؛ طبقات السبكي (٥/١٠٦) ؛ وفيات الأعيان (٣/١٣٣-١٣٤) .

(٣) ساقط من : ط .

(٤) زيادة من الغاية (٢/٧٩/ل) .

(٥) هو : عبد الملك بن عبدالله بن يوسف ، أبو المعالي ، الجويني ، الفقيه ، الشافعي ، الملقب بضياء الدين، المعروف بإمام الحرمين، من مؤلفاته : "نهاية المطلب في دراية المذهب" و "البرهان" وغيرها ، توفي سنة (٤٧٨هـ) . انظر : السير (١٨/٤٦٨-٤٧٧) ؛ طبقات السبكي (٥/١٦٥) ؛ وفيات الأعيان (٣/١٦٧-١٦٨) .

(٦) ونصُّ ما قال : «(وهو في غاية الضعف، بل غلط ...)» إلى آخر الحديث المذكور.

عند أهل الحديث ، وإنما رواه الشافعي ، عن سعد القرظ بإسناد ضعيف ، وهو مخالف لمذهبه^(١)؛ فإنه قال (٢): «كان (٣) أذاننا [في الصبح]^(٤) في الشتاء لسبع ونصف سبع يبقى من الليل، وفي الصيف لسبع يبقى منه». قاله النووي^(٥) انتهى كلام السروجي.

حجة أبي يوسف ، ومن قال بتقديم أذان الفجر (٦) : مارواه البخاري^(٧) ومسلم^(٨) عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ أنه قال : «إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (٩)» .

وفي الصحيحين (١٠) عن ابن عمر ، وعائشة - رضي الله عنهم - قالوا : «كان

(١) أي لمذهب صاحب هذا الوجه، وهو إمام الحرمين، وآخرون من الخراسانيين؛ قال النووي: «وهذا المنقول مع ضعفه مخالف لقول صاحب هذا الوجه، فالصحيح اعتبار نصف الليل» المجموع (٩٧/٣)

(٢) أي سعد القرظ .

(٣) ساقط من : ط .

(٤) زيادة من المجموع يقتضيها النص .

(٥) المجموع (٩٦-٩٧/٣) والنقل عنه بتصرف .

(٦) من هنا يبدأ النقل الطويل من نصب الراية (٣٩٤-٣٩٩) وينتهي عند قوله : «والذي يقال في

هذا الخبر إنه حسن» في ص (٥٢) إلا أن المؤلف قدّم وأخرّ في بعض المواضع .

(٧) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب أذان الأعمى إذا كان له من يخبره (١١٨/٢ برقم ٦١٧) وباب الأذان قبل الفجر (١٢٣/٢ برقم ٦٢٢، ٦٢٣) ، وكتاب الصيام، باب قول النبي ﷺ : «لا يمنعنكم من سحوركم أذان بلال» (١٦٢/٤ برقم ١٩١٨، ١٩١٩)

(٨) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب صفة الفجر الذي تتعلق به أحكام الصوم (٢٠٣/٧ برقم ٢٥٣٣) .

(٩) هو : عمرو بن زائدة - أو ابن قيس بن زائدة، ويقال : زيادة - القرشي، العامري ، ابن أم مكتوم

الأعمى، الصحابي المشهور ، قدم الإسلام ، ويقال : اسمه: عبدالله . ويقال: الحصين. كان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة، مات في آخر خلافة عمر ﷺ . أخرج له أبو داود ، والنسائي، وابن ماجه .

التقريب (٤٢١) .

(١٠) صحيح البخاري، كتاب الأذان ، باب الأذان قبل الفجر (١٢٣/٢ برقم ٦٢٢-٦٢٣) ؛ صحيح

مسلم، كتاب الصوم، باب صفة الفجر الذي تتعلق به الأحكام (٢٠٣/٧-٢٠٤ برقم ٢٥٣٢) واللفظ له .

لرسول الله ﷺ مُؤذنان ؛ بلالٌ ، وابن أم مكتوم ، فقال رسول الله ﷺ: «إِنْ بَلَائاً يُؤذِّنُ بَلِيلٌ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَأْذُنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» .

وروى البخاري^(١)، ومسلم^(٢)، عن ابن مسعود ، أن النبي ﷺ قال : «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ»^(٣) ؛ فإنه يؤذِّن-أو قال: ينادي- بَلِيلٌ لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ وَيَنْتَبِهَ نَائِمَكُمْ» انتهى .

حجة أبي حنيفة ومن وافقه : ما رواه أبو داود^(٤) ، عن شدّاد^(٥) عن بلال أن رسول الله ﷺ [٧٧-أ] قال له^(٦) : « لَا تَوْذِّنْ حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكَ الْفَجْرُ ، هَكَذَا» ومدَّ يده عرضاً . رواه أبو داود، وسكت عنه^(٧).

وروى أبو داود^(٨) والترمذي^(٩) والنسائي^(١٠) ، وأحمد^(١١) ، عن سودة بن حنظلة

(١) صحيح البخاري الموضع السابق برقم (٦٢١) .

(٢) صحيح مسلم الموضع السابق برقم (٢٥٣٥) .

(٣) في الأصل: «(سجوده)» والمثبت هو الصواب .

(٤) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب في الأذان قبل دخول الوقت (٣٦٥/١ برقم ٥٣٤) .

(٥) شدّاد مولى عياض ، الجزري ، مقبول يرسل . أخرج له أبو داود . التقريب (٢٦٤) .

(٦) ساقط من : ط .

(٧) هكذا قاله الزيلعي في نصب الراية (٣٩٥/١) . ولكن أبا داود لم يسكت عنه، بل أعله بالانقطاع ؛

فقال : «شدّاد مولى عياض لم يدرك بلالاً» . وكذا قاله الهيثمي في المجمع (١٥٢/٣) ، والبيهقي في

المعرفة (٢١٤/٢) . وقال ابن عبد البر في التمهيد (٥٩/١٠): «وهذا حديث لا يقوم به حجة ولا

يمثله ؛ لضعفه وانقطاعه» . وذكر الزيلعي إعلال البيهقي له بالانقطاع ، ونقل عن ابن القطان أنه

قال : «وشدّاد أيضاً مجهول لا يعرف بغير رواية جعفر بن برقان عنه» .

(٨) سنن أبي داود ، كتاب الصوم ، باب وقت السحور (٧٥٩/٢ ، برقم ٢٣٦٤) .

(٩) سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في بيان الفجر (٨٦/٣ برقم ٧٠٦) وقال: هذا حديث حسن.

(١٠) سنن النسائي ، كتاب الصيام ، باب كيف الفجر؟ (٤٥٧/٢ ، برقم ٢١٧٠) .

(١١) المسند (٦٣٥/٥ برقم ١٩٥٩٢) واللفظ له، وأما بقية المصادر فليس فيها قوله: «(في بصره سوءاً)» .

وفي لفظ للإمام أحمد في المسند (٦٠٣/٣ برقم ١٢٠٢٠) : «... فإن في بصره شيئاً» من طريق

قتادة ، عن أنس رضي الله عنه . قال عنه الشيخ الألباني في الإرواء (٢٣٨/١) : «(إسناده صحيح إن كان قتادة

القشيري (١) قال : سمعتُ سمرة بن جندب (٢) يقول : «إِنَّ رسول الله ﷺ قال: لا يغرنكم أذان بلال ؛ فإن في بصره سوءاً» (٣) .

قال ابن الجوزي (٤) : رواه الجماعة ، ولم يقولوا : « في بصره سوء » .

قلنا(٥):سواده بن حنظلة،ذكره ابن حبان في "الثقات"(٦)،والزيادة من الثقة مقبولة. وروى البيهقي (٧) عن الحاكم بسنده ، عن ابن عمر : « أن بلالاً أذن قبل الفجر، فقال له النبي ﷺ: ما حملك على ذلك ؟ قال : استيقظتُ وأنا وسنانٌ (٨) فظننتُ أن (٩) الفجر طلع ، فأمره النبي ﷺ أن ينادي بالمدينة : إنَّ العبد قد نام ، ثم أقعده إلى جنبه حتّى طلع الفجر» انتهى .

سمعه من أنس فإنه موصوم بالتدليس ، وقد عنعنه » .

(١) البصري ، صدوق . أخرج له مسلم ، وأبوداود ، والترمذي ، والنسائي . التقريب (٢٥٩) .

(٢) سمرة بن جندب بن هلال الفزاري ، حليف الأنصار ، صحابي مشهور ، مات بالبصرة سنة (٥٨هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٢٥٦) .

(٣) وأصل الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب صفة الفجر الذي تتعلق به أحكام الصوم (٢٠٥/٧-٢٠٦ برقم ٢٥٤٠-٢٥٤٣) دون قوله : « فإن في بصره سوءاً » .

(٤) التحقيق له (٣٠٨/١) .

(٥) القائل هو الزيلعي في نصب الراية(٣٩٥/١) .

(٦) (٣٤٠/٤) .

(٧) السنن الكبرى، كتاب الصلاة ، باب رواية من روى النهي عن الأذان قبل الوقت(٥٦٤/١).وهذا الحديث وَهِمَ في رفعه عامرُ بن مدرك، والصواب:عن شعيب بن حرب،عن عبدالعزيز،عن نافع،عن مؤذن عمر ، عن عمر ﷺ من قوله . انظر: السنن الكبرى الموضع السابق،ومختصر الخلافيات(٤٦٤/١)؛سنن أبي داود(٣٦٥/١)؛سنن الدارقطني(٢٤٥/١) .

(٨) الوسنان:النائم الذي ليس بمستغرق في نومه ، والوسن : أول النوم . النهاية لابن الأثير(١٨٧/٥) .

(٩) في ط تكرار : «أن» .

وروى الطبراني^(١) عن أشعث بن سوار^(٢)، عن أبي هبيرة يحيى بن عباد^(٣) عن جدّه شيان^(٤)، قال: «تسحّرتُ ثم أتيتُ المسجد، فاستندتُ إلى حجرة النبي ﷺ فرأيتُه يتسحّرُ، فقال: أبا يحيى؟ قلتُ: نعم، قال: هلمّ إلى الغداء^(٥)، قلتُ: إني أريد الصيام، قال: وأنا أريد الصيام، ولكنّ مؤذّننا هذا في بصره سوءٌ -أو قال: شيء -وأَنّه أذن قبل طلوع الفجر» انتهى.

وروى أبو يوسف القاضي، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة^(٦) عن أنس: «أنّ بلالاً أذن قبل الفجر، فأمره النبي ﷺ أن يصعدَ، فينادي: إنّ العبد نام، ففعل، وقال: ليت بلالاً لم تلده أمّه». رواه الدارقطني^(٧)، ثم قال: تفرد به أبو يوسف، وغيره أرسله عن قتادة: «أنّ بلالاً...» ولم يذكر أنساً، والمرسل أصحّ.

(١) المعجم الكبير (٧/٣٣٣ برقم ٧٢٢٨). وذكره ابن سعد في: الطبقات الكبرى (٦/١٢٣).
قال الحافظ في الدراية (١/١٢٠): «إسناده صحيح» مع أن في إسناده: أشعث بن سوار، وهو ضعيف، قاله الحافظ نفسه - كما سيأتي في ترجمته - فلعله وقف على إسناده آخر له، والله أعلم.
وقال الهيثمي في المجمع (٣/١٥٣): «فيه قيس بن الربيع، وثقه شعبة والثوري، وفيه كلام».
(٢) الكندي، النجار، الأفرق، الأثرم، صاحب التواييت، قاضي الأهواز، ضعيف، مات سنة (١٣٦هـ). التقريب (١١٣).

(٣) هو: يحيى بن عباد بن شيان الأنصاري، أبو هبيرة الكوفي، ثقة، مات بعد (٢٢٠هـ). أخرج له البخاري في "الأدب المفرد"، ومسلم، وأصحاب السنن الأربعة. التقريب (٥٩٢).
(٤) هو: شيان بن مالك الأنصاري، أبو يحيى، وله صحبة. انظر: تهذيب الكمال (٣١/٣٩٠)، ضمن ترجمة حفيده، يحيى بن عباد. وذكره ابن سعد في: الطبقات الكبرى (٦/١٢٣).
(٥) في ط: «الغذاء».

(٦) قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي، أبو الخطاب، البصري، ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه، مات سنة مائتين وبضع عشرة. أخرج له الجماعة. التقريب (٤٥٣).
(٧) سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها (١/٢٤٤-٢٤٥). قال البيهقي: «وروي عن أنس بن مالك ولا يصح». انظر: مختصر الخلافات (١/٤٦٥).

قلت : المرسل حجة بانفراده عندنا، وقد عرف (١). والمسند صحيح، رواه الطحاوي (٢) بسنده عن سعيد (٣) بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً .
وروى الدارقطني (٤) عن حميد بن هلال (٥) : « أن بلالا أذن ليلة بسواد فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادى : إن العبد نام ، فرجع » . قال البيهقي (٦) : هذا مرسل .
قال الشيخ في "الإمام" (٧) : لكنه مرسل جيد، ليس في رجاله مطعون فيه . قلت :
والمرسل حجة عندنا، وعند مالك (٨)، وأحمد (٩) .

وروى الطحاوي ، ثم البيهقي (١٠) ، عن عبد الكريم الجزري (١١) ، عن نافع، عن

(١) انظر : كشف الأسرار (٧/٣) ؛ شرح التلويح على التوضيح (١٤/٢) ؛ أصول السرخسي (٣٦٠/١) ؛ تيسير التحرير (١٠٢/٣) .

(٢) الحديث الذي رواه الطحاوي بسنده عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً هو غير هذا الحديث ، ولفظه : « لا يغرنكم أذان بلال ؛ فإن في بصره شيئاً » . شرح معاني الآثار ، كتاب الصلاة ، باب التأذين للفجر أي وقت هو؟ (١٤٠/١) .

(٣) في ط : « سعد » وهو خطأ .

(٤) سنن الدارقطني ، كتاب الصلاة ، باب ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها (٢٤٤/١) .

(٥) حميد بن هلال العدوي ، أبو نصر البصري ، ثقة عالم . أخرج له الجماعة . التقريب (١٨٢) .

(٦) السنن الكبرى (٥٦٦/١) . وانظر مختصر الخلافيات (٤٦٧/١) .

(٧) نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (٣٩٥/١) .

(٨) هو مشهور مذهب الإمام مالك، وشرط قبوله عنده: أن يكون المرسل ثقة ولا يرسل إلا عن الثقات .

انظر: نثر الورود على مراقبي السعود (٤٠٨/١) ؛ إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي (٢٧٢)

(٩) هي رواية عنه اختارها القاضي أبو يعلى . وعنه : أنه لا يقبل إلا مراسيل الصحابة . انظر : شرح

مختصر الروضة (٢٣٠/٢) ؛ التمهيد لأبي الخطاب (١٣٠/٣-١٣١) .

(١٠) شرح معاني الآثار ، كتاب الصلاة ، باب التأذين للفجر أي وقت هو؟ (١٤٠/١) واللفظ له .

وأخرجه البيهقي في الخلافيات ، انظر : مختصر الخلافيات (٤٧٠/١) قال البيهقي عقب هذا

الحديث : « هكذا في هذه الرواية وهو محمول إن صح على الأذان الثاني ، والصحيح عن نافع بغير

هذا اللفظ » .

(١١) ساقط من : ط . وهو : أبو سعيد مولى بني أمية، وهو الخضرمي ، ثقة متقن ، مات سنة

(١٢٧هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٦١) .

ابن عمر ، عن حفصة بنت عمر: «أن النبي ﷺ كان إذا أذن المؤذن بالفجر قام فصلّي ركعتي الفجر، ثم خرج إلى المسجد ، فحرم الطعام، وكان لا يؤذن حتّى يصبح».

فإن قيل: حديث حفصة رواه الناس عن نافع ، فلم يذكروا [٧٧-ب] فيه ما ذكره عبدالكريم الجزري ؟ (١) .

قلنا : قال الشيخ في "الإمام" (٢): وعبد الكريم الجزري ، قال فيه ابن معين، وابن المديني (٣): ثبت ثقة. قال الثوري: ما رأيت مثله. وقال ابن عيينة (٤): كان لا يقول إلّا حدثنا، أو سمعتُ . والزيادة من مثل هذا الثبت (٥) الثقة مقبولة.

وروى الأوزاعي عن الزهري (٦) ، عن عروة (٧) ، عن عائشة ، قالت: «كان

(١) وهو قوله : « وكان لا يؤذن حتى يصبح » والقائل هو الإمام الأثرم ، نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (٣٩٥/١) والسروجي في الغاية (٨٠/ل/٢) .

(٢) نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (٣٩٥/١) . وانظر أيضاً الأقوال المذكورة في عبد الكريم الجزري ، في: الجرح والتعديل (٥٨-٥٩/٦) ؛ تهذيب الكمال (٢٥٢/١٨-٢٥٨) .

(٣) في ط : «وابن المعين» مكان: «ابن المديني» وهو خطأ .

(٤) هو : سفيان بن عيينة بن أبي عمران ، ميمون الهلالي ، أبو محمد الكوفي ، ثم المكي ، ثقة ، حافظ ، فقيه ، إمام حجة ، إلّا أنه تغيّر حفظه بآخره ، وكان ربما دلّس لكن عن الثقات ، مات في رجب سنة (٢٩٨هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٢٤٥) .

(٥) ساقط من : ط .

(٦) هو : محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب ، القرشي ، الزهري ، أبو بكر الفقيه ، الحافظ ، متفق على جلالته وإتقانه ، مات سنة (١٢٥هـ) — وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين . أخرج له الجماعة . التقريب (٥٠٦) .

(٧) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي ، أبو عبد الله المدني ، ثقة ، فقيه ، مشهور ، مات سنة (١٩٤هـ) على الصحيح . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٨٩) .

رسول الله ﷺ إذا سكت المؤذن بالأذان الأول من صلاة الفجر قام ، فركع ركعتين خفيفتين» . قال الأثرم (١) : سمعت أحمد يضعف حديث الأوزاعي عن الزهري . قال الشيخ في "الإمام" : ليس هذا بتعليل جيد ؛ فإن الأوزاعي من أئمة المسلمين ، وقد روى عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : «ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر» أخرجه [أبو الشيخ] (٢) الأصفهاني (٣) عن وكيع ، عن سفيان ، عن ابن إسحاق (٤) ، عن الأسود ، عنها (٥) .

وروى أبو داود (٦) ، عن حماد بن سلمة (٧) ، عن أيوب (٨) ، عن نافع (٩) ، عن ابن عمر : « أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي: إن العبد

(١) هو : أحمد بن محمد بن هانئ ، أبو بكر الأثرم ، ثقة ، حافظ له تصانيف ، مات سنة (٣٧٣هـ) . أخرج له النسائي . التقريب (٨٤) .

(٢) زيادة من نصب الراية (٣٩٦/١) وفي : الأصل : بياض بقدر جملة : (أبو الشيخ) .

(٣) هو : عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان ، الحافظ ، أبو محمد ، المعروف بأبي الشيخ ، صاحب التصانيف ، ومنها : "السنة" ، وكتاب "العظمة" . توفي سنة (٣٦٩هـ) . انظر : السير (٢٧٦/١٦ - ٢٨٠) ؛ تذكرة الحفاظ (٩٤٥/٣) ؛ كشف الظنون (١٤٠٦/٢) .

(٤) هو : محمد بن إسحاق بن يسار ، أبو بكر المطلي مولا هم ، المدني ، نزيل العراق ، إمام المغازي صدوق يدلّس ، ورمي بالتشيع والقدر ، مات سنة (١٥٠هـ) ويقال بعدها . أخرج له البخاري تعليقا ، ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٤٦٧) وانظر : تهذيب الكمال (٤٠٥/٢٤) .

(٥) قال الحافظ في الدراية (١٢٠/١) - بعد أن عزاه إليه - : «(إسناده صحيح)» .

(٦) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب في الأذان قبل دخول الوقت (٣٦٣/١ - ٣٦٥ برقم ٥٣٢ - ٥٣٣) .

(٧) حماد بن سلمة بن دينار البصري ، أبو سلمة ، ثقة ، عابد ، أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بأخرة ، مات سنة (١٦٧هـ) أخرج له البخاري تعليقا ، ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (١٧٨) .

(٨) أيوب بن أبي تيممة : كيسان السخّيتاني ، أبو بكر البصري ، ثقة ثبت ، حجة ، من كبار الفقهاء العباد ، مات سنة (١٣١هـ) وله خمس وستون . أخرج له الجماعة . التقريب (١١٧) .

(٩) نافع ، أبو عبد الله المدني ، مولى ابن عمر ، ثقة ثبت ، فقيه ، مشهور ، مات سنة (١١٧هـ) أو بعد ذلك . أخرج له الجماعة . التقريب (٥٥٩) .

قد نام ثلاث مرّات، فرجع فنّادى: ألا إن العبد (قد) نام (١) نام (٢)».

قال أبوداود : رواه الدّرّاوردي (٣) عن عبيد الله (٤) ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال: «كان لعمر مؤذن يقال له: مسعود (٥) » فذكر نحوه (٦) .

وتكلّم بعضُ الناس في حديث حمّاد بن سلمة ، بأنّه شاذ، أو غير محفوظ، إلى غير ذلك ممّا قيل فيه (٧) . إلّا أنّ البيهقي قال في "الخلافيات" (٨) - بعد إخرّاجه حديث

(١) زيادة من : ط . وهي موجودة في سنن أبي داود .

(٢) في ط زيادة: «ثلاث مرّات ، فرجع فنّادى : ألا إن العبد نام» ولم أقف عليها في كتب الحديث .

(٣) في ط : «الداروردي » وهو خطأ . وهو: عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدّرّاورديّ ، أبو محمد الجهنّي مولاهم، المدني ، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر ، مات سنة (١٨٦هـ) أو (١٨٧هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٥٨) .

(٤) في المخطوط : «عبد الله » ، والتصويب من سنن أبي داود (٣٦٥/١) .

(٥) وقيل : اسمه، مسروح ؛ قال الحافظ: مسروح المؤذن، مولى عمر ، ويقال : اسمه مسعود ، مقبول. أخرج له أبوداود . التقريب (٥٢٨) .

(٦) تمة كلام أبي داود : وهذا أصح من ذاك . أي حديث نافع عن مؤذن لعمر الذي رواه الدراوردي أصح من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعاً الذي رواه حماد بن سلمة .

(٧) قال الحافظ في الفتح (١٢٢/٢) : « اتفق أئمة الحديث؛ علي بن المديني، وأحمد بن حنبل ، والبخاري، والذهلي، وأبو حاتم، وأبوداود، والترمذي، والأثرم، والدارقطني، على أن حمّاداً أخطأ في رفعه، وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه وأن حماداً انفرد برفعه » . وانظر فيما يؤيد كلام الحافظ : السنن الكبرى (٥٦٤/١)؛ سنن الترمذي (٣٩٥-٣٩٤/١) ؛ التحقيق (٣٠٩-٣٠٨/١) ؛ سنن الدارقطني (٢٤٥-٢٤٤/١) ؛ التمهيد (٦٠/١٠) وأخيراً نصب الراية (٣٩٧-٣٩٦/١) فقد ذكر الزيلعي أقوال العلماء فيه، فأجاد وأفاد ، وانتهى إلى أن الحديث غير محفوظ ، لكن المؤلف رحمه الله اختصر كلامه ولم يذكره بتمامه .

(٨) نص كلامه من مختصر الخلافيات (٤٦٣/١) قال : « فأما حماد بن سلمة : فإنه أحد أئمة المسلمين حتى قال أحمد بن حنبل : إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتمه ؛ فإنه كان شديداً على أهل البدع . إلّا أنه لما طعن في السن ساء حفظه ، ولذلك ترك البخاري الاحتجاج بحديثه ، وأما مسلم

حمّاد هذا-: «وحمّاد بن سلمة أحد أئمة المسلمين؛ قال أحمد: إذا رأيت الرجل يغمر حمّاد بن سلمة فاقمه على الإسلام».

وروى الإمام القاسم بن ثابت السَّرْقُسْطِي (١) في كتابه "غريب الحديث" (٢) حدّثنا

فإنه اجتهد في أمره وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغييره ، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ أكثر من اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد دون الاحتجاج به ، وإذا كان الأمر على هذا فالاحتياط لمن راقب الله تعالى أن لا يحتج بما يجد من أحاديثه مخالفاً لأحاديث الثقات الأثبات ، وهذا الحديث من جملتها . وهكذا بتمامه نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (٣٩٧/١) وسكت عليه ! .
فقد بين الإمام البيهقي أن هذا الحديث مخالف لأحاديث الثقات الأثبات -أي أنه شاذ- فالاحتياط أن لا يُحتجَّ به ، وبذلك وافق بقية المحدثين في تضعيف هذا الحديث ، وعلى هذا فلا معنى لاستدراك المؤلف -تبعاً للسروجي في الغاية (٢/ل/٧٩-٨٠) - حيث إن استدراكه يوهم أن البيهقي صحّح الحديث ، وليس الأمر كذلك ، والله تعالى أعلم .

(١) في المخطوط: «(الربطي)» والتصويب من نصب الراية (٣٩٧/١) ومصادر الترجمة .

وهو : قاسم بن ثابت بن حزم ، أبو محمد ، وقيل : أبو الفضل ، السَّرْقُسْطِي - نسبة إلى سَرْقُسْطَة وهي بلدة على ساحل البحر من بلاد الأندلس - المالكي ، كان عالماً بالحديث ، والفقه ، متقدماً في معرفة الغريب ، والنحو ، والشعر ، توفي سنة (٣٠٢هـ) . انظر : ترتيب المدارك (٥/٢٤٨-٢٤٩) ؛ شجرة النور الزكية (٨٦) ؛ الدياج لابن فرحون (٢/١٤٧) ، و (١/٣٩١) ؛ هدية العارفين (٥/٨٢٦) .

(٢) عزاه إليه الزيلعي في نصب الراية (٣٩٧/١) . ولم أجده في غريب الحديث (٢/ل/٢٤٢) المخطوط -بعد بحث متكرر- في مرويات الحسن بهذا اللفظ، وإنما فيه : «وقال في حديث الحسن رحمه الله وسمع ضوضاء في المسجد ، فقال: ما هذه المعلوجاء التي تناهق تناهق الحمير» . وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب الصلاة ، باب يؤذن بليل أيعيد الأذان أم لا ؟ (١/٢٠١ برقم ٢٣٠٩) بلفظ : «كان الحسن إذا ذكر عنده هؤلاء الذين يؤذنون بليل ، فقال : يقال : عَلَوْجٌ فِرَاغٌ ، لا يصلون الإقامة ، لو أدرتهم عمر بن الخطاب لأوجعهم ضرباً ، أو لأوجع رؤوسهم » . قال الحافظ في الدراية (١/١٢٠) -بعد أن ذكره بلفظ المؤلف- : «وهذا مرسل ضعيف ، ويعارض ذلك حديث ابن عمر عن النبي ﷺ : «إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم» متفق عليه ، وعن عائشة مثله» .

محمد بن علي^(١)، حَدَّثَنَا سعيد^(٢) بن منصور^(٣)، حَدَّثَنَا أبو معاوية^(٤)، حَدَّثَنَا أبو سفيان السعدي^(٥) عن الحسن^(٦) - أَنَّهُ سَمِعَ مُؤَدِّنًا يُؤَدِّنُ بَلِيلَ - فَقَالَ : «عُلُوجٌ»^(٧) تنادي^(٨) الديوك، وهل كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ إلا بعد ما يطلع الفجر؟ ولقد أذن بلال بليل فأمره النبي ﷺ فصعد فنادى : «إِنَّ الْعَبْدَ نَامٌ» .

وروى الدارقطني^(٩)، عن عامر بن مدرك^(١٠) ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَادٍ^(١١) عن نافع ، عن ابن عمر : « أَنَّ بِلَالاً أَذَّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ

(١) محمد بن علي بن ميمون الرقي، أبو العباس العطار، ثقة، مات سنة (٢٦٨هـ). أخرج له النسائي .
التقريب (٤٩٧) وانظر: تهذيب الكمال (١٥٦/٢٦) .

(٢) في ط : «سعد» وهو خطأ .

(٣) سعيد بن منصور بن شعبة ، أبو عثمان الخراساني ، نزيل مكة ، ثقة ، مصنف ، وكان لا يرجع عما في كتابه ؛ لشدة وثوقه به ، مات سنة (٢٢٧هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٢٤١) .

(٤) هو : محمد بن خازم ، أبو معاوية الضرير الكوفي ، عَمِيٌّ وَهُوَ صَغِيرٌ ، ثقة ، أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهم في حديث غيره ، مات سنة (١٩٥هـ) ، وقد رُمِيَ بالإرجاء . أخرج له الجماعة . التقريب (٤٧٥) .

(٥) هو : طريف بن شهاب - أو ابن سعد - السعدي، البصري ، الأشل ، ويقال له : الأعمش، ضعيف . أخرج له الترمذي، وابن ماجه . التقريب (٢٨٢) .

(٦) الحسن بن أبي الحسن البصري ، واسم أبيه يسار ، الأنصاري مولا هم ، ثقة ، فقيه ، فاضل ، مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس ، مات سنة (١١٠هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (١٦٠) .

(٧) عُلُوجٌ : جمع ، عِلْجٌ : وهو الرجل الشديد الغليظ ، ويجمع أيضاً على : أعلاج ، ومعلوجى بالقصر ومعلوجاء بالمد. ومن معانيه أيضاً : العير الوحشي إذا سمن وقوي . انظر : لسان العرب (٣٤٩/٩) ؛ معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١٢١/٤) .

«عُلُوجٌ»

(٨) في الدراية (١٢٠/١) : «تباري» بدل : «تنادي» .

(٩) سنن الدارقطني ، كتاب الصلاة ، باب ذكر الإقامة واختلاف الرويات فيها (٢٤٤/١-٢٤٥) .

(١٠) عامر بن مدرك بن أبي الصفياء، لين الحديث. أخرج له ابن ماجه في التفسير. التقريب (٢٨٨) .

(١١) عبد العزيز بن أبي رواد - بفتح الراء وتشديد الواو - صدوق ، عابد ، ربما وهم ، ورمي بالإرجاء =

فأمره أن ينادي: إنَّ العبد نام ، فوجد بلالٌ وجداً شديداً» .

قال الدار قطني : وَهَمَ فِيهِ عامر بن مدرك ، والصواب : ما رواه شعيب بن حرب^(١)، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن مؤذِّنٍ لعمر، يقال له: مسروح^(٢) «أُذِّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَ فَيَنَادِي»^(٣) .

قلنا : فيما فعله [٧٨-أ] عَمَرُ مِنْ أَمْرِهِ مُؤَذِّنُهُ بِذَلِكَ بِحُضُورِ الصَّحَابَةِ مَنْ غَيْرِ نَكِيرِ حُجَّةٍ كَافِيَةٍ لِإِثْبَاتِ مَا ادَّعَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْأَذَانُ قَبْلَ الْفَجْرِ مَعْهُوداً عَنْهُمْ لَمَّا أَمَرَهُ عَمَرُ بِالنِّدَاءِ الْمَذْكُورِ^(٤). وسيأتي بعد ذلك تمام الجواب إن شاء الله تعالى *

وروى الطبراني في كتابه "مسند الشاميين"^(٥) بسنده عن بلال : « كُنَّا لَا نُؤَذِّنُ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى نَرَى الْفَجَرَ » .

وبهذا السند عن عبد العزيز^(٦) ، عن محمد بن المنكدر^(٧) ، عن^(٨) أبي سلمة بن

مات سنة (١٥٩هـ) أخرج له البخاري تعليقا ، وأصحاب السنن الأربعة. التقريب (٣٥٧) .

(١) شعيب بن حرب المدائني ، أبو صالح ، نزيل مكة ، ثقة ، عابد ، مات سنة (١٩٧هـ). أخرج له البخاري ، وأبوداود ، والنسائي . التقريب (٢٦٧) .

(٢) في المخطوط : «مُروح» والتصويب من سنن الدارقطني (٢٤٤/١) ونصب الراية (٢٩٧/١) .

(٣) انظر أيضاً : السنن الكبرى (٥٦٤/١) ؛ مختصر الخلافات (٤٦٥/١) .

(٤) قال ابن عبد البر في التمهيد (٦١/١٠) : «وَإِذَا كَانَ حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَحِيحاً قَوْلُهُ :

«إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ» فَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ مَعَ السَّنَةِ ، وَلَوْ لَمْ يَجْزِ الْأَذَانُ قَبْلَ الْفَجْرِ لَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ

بِلَالاً عَنْ ذَلِكَ ، وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ أَنَّ عَمَرَ ﷺ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا بِخَبَرٍ وَاحِدٍ عَنْ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ خَبَرُ

ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَالْمَصِيرُ إِلَى الْمَسْنَدِ أَوَّلَى مِنْ طَرِيقِ الْحُجَّةِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ» .

(٥) (٢٨٣/٢) . قال الحافظ في الدراية (١٢٠/١) : «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ» .

(٦) هو الدراوردي .

(٧) ابن عبد الله بن الهُدَيْر - بالتصغير - التيمي ، المدني ، ثقة ، فاضل ، مات سنة (١٣٠هـ) أو بعدها .

أخرج له الجماعة . التقريب (٥٠٨) .

(٨) في ط : «وعن» والمثبت هو الصواب .

* انظر : ص (٥٦) عند قول : «والمراد بذلك النداء عندها» .

عبدالرحمن (١) عن بلال : « كُنَّا لَا نُؤْذِنُ لصلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى نَرَى الْفَجْرَ » (٢).
ففي هذا دليل على أنَّ أذان بلالٍ بليغٌ كان لغير الصلاة. وسيأتي ذلك إن شاء الله
تعالى . *

وروى أبوداود (٣) عن ابن (٤) إسحاق ، عن محمد بن جعفر بن الزبير (٥)، عن
عروة بن الزبير ، عن امرأةٍ من بني النجار (٦) ، قالت : « كان (٧) بيتي أطول بيتٍ
حول المسجد، وكان بلال يأتي بسَحَرٍ (٨) يجلس عليه، فينظر إلى الفجر، فإذا رءاه أذن » . *
قال ابن القطان (٩) : وهذا صحيح على أصله فإن ابن إسحاق عنده ثقة ، ولم

(١) أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري ، المدني ، قيل : اسمه ، عبدالله ، وقيل : إسماعيل ، ثقة
مكثر ، مات سنة (٩٤هـ) أو (١٠٤هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٦٤٥) .

(٢) مسند الشاميين (٢/٢٨٤) وفي إسناده : عبدالعزيز بن عبيد الله ، وهو ضعيف . التقريب (٣٥٨) .

(٣) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب الأذان فوق المنارة (١/٣٥٧ برقم ٥١٩) .

قال الحافظ : «إسناده حسن» انظر : الفتح (٢/١٢٢) ؛ الدراية (١/١٢٠)

وذهب الحافظ إلى أن هذه الرواية تحمل على أن بلالاً كان في أول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا
يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر، ثم استقر الأمر بعد ذلك على أن يؤذن بدله ابن أم مكتوم ، ويؤذن
هو قبله، فاستقر أذان بلال بليلاً. وأورد على ذلك أدلة مقنعة، راجعها في: الفتح (٢/١٢٢) .

(٤) في ط تكرار : «عن» بدل : «ابن» .

(٥) محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الأسدي ، المدني ، ثقة، مات سنة بضع عشرة ومائة. أخرج له
الجماعة . التقريب (٤٧١) .

(٦) قال الحافظ : هي صحابية لم تُسَمَّ ، أخرج لها أبوداود . التقريب (٧٦٢) .

(٧) ساقط من : ط .

(٨) السَّحَر - بفتح الحاء - : قبيل الصبح ، وبضمين لغةً ، والجمع أسحار . انظر : القاموس المحيط (٣٦٥)
المصباح المنير (١٤١) .

(٩) هو : علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى ، الكتامي المغربي الفاسي ، أبو الحسن ، المالكي ،
المعروف بابن القطان ، فقيه ، أصولي ، محدث ، عارف بالرجال ، مصري الأصل ، مراكشي الدار
من تصانيفه : "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" لأبي محمد عبد الحق ، توفي سنة
=

* انظر: ص ٥٢

* ص ٢٩٨/١ (١) قال: لم يُسمَّ ، أخرج لها أبوداود . التقريب (٧٦٢) .
سلامة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري .

يعرض له الضعف إلا من جهة معارضة غيره .

قال الشيخ في "الإمام" (١) : ولا معارضة بين هذه الرواية ، وبين : « كان بلال يؤذن بليل » إلا بتقدير أن بلالا يؤذن بليل في سائر العام ، وليس كذلك ؛ إنما كان ذلك في رمضان ، والذي يقال في هذا الخبر : إنه حسن (٢) .
وأما الجواب عما استدل به أبو يوسف ، ومن وافقه ، عن حديث بلال المروي في الصحيحين ، من قوله ﷺ : « إن بلالا يؤذن بليل » :

فقد قال الطحاوي في "شرح الآثار" (٣) ناقلا عن إمامه (٤) ، ومن وافقه ، بعد رواية حديث بلال المذكور ، فقال : قالوا : إنما كان أذان بلال الذي كان يؤذن بليل لغير الصلاة (٥) . فذكرُوا ما حدثنا

(٦٢٨ هـ) . انظر : السير (٣٠٦/٢٢-٣٠٧) ؛ كشف الظنون (٢٦٢/١) ؛ تذكرة الحفاظ (١٤٠٧/٤) . وانظر قوله في : بيان الوهم والإيهام (٣٣٦-٣٣٧) ونصه : « ذكر أبو محمد عبدالحق هذا الحديث ، ثم رده بأن قال : الصحيح الذي لا اختلاف فيه أن بلالا يؤذن بليل . ويجيء على أصله أن يكون هذا صحيحا من جهة الإسناد ؛ فإن ابن إسحاق عنده ثقة ، ولم يعرض له الآن [كذا في الأصل ، ولعل صوابه : اللين] إلا من جهة معارضة غيره ... والذي نقول به في هذا الخبر هو : أنه حسن » .

(١) نقله السروجي في الغاية (٨١/ل/٢) والزيلعي في نصب الراية (٣٩٩/١)

(٢) ويرى كثير من العلماء أن الحديث عام في سائر العام وليس خاصا برمضان ؛ قال الحافظ في الفتح (١١٨/٢) ، وابن قدامة في المغني (٦٣/٢) ، وابن عبد البر في التمهيد (٥٨/١٠) واللفظ للأخير : « وفي قوله ﷺ : « إن بلالا يؤذن بليل » إخبار منه أن شأن بلال أن يؤذن للصبح بليل ، يقول : فإذا جاء رمضان فلا يمنعكم أذانه من سحورك ، وكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ؛ فإن من شأنه أن يقارب الصباح بأذانه » .

(٣) (١٣٩-١٤٢) ومن هنا يبدأ النقل الطويل عنه ، وينتهي عند قوله : « أن التأذين قبل طلوع الفجر خلاف لسنة أصحاب محمد ﷺ » في ص (٦١) وهناك نبه المؤلف - رحمه الله - على انتهاء كلامه .

(٤) أي الإمام أبي حنيفة رحمه الله .

(٥) يريد أنه لم يكن بألفاظ الأذان ، قال السروجي في الغاية (٨١/ل/٢) : « هذا لم يكن أذانا ، وإنما

علي بن معبد (١)، وأبو بشر الرقي (٢) قال: حدثنا شجاع بن الوليد (٣) - واللفظ لابن معبد - .

وحدثنا محمد بن عمرو بن يونس (٤) ، قال: حدثنا أسباط بن محمد (٥) .
وحدثنا نصر بن مرزوق (٦) ، قال: حدثنا نعيم (٧) قال: حدثنا ابن المبارك .
وحدثنا _____ فهد (٨) ، قال: حدثنا _____

كان يُذكر، ويُسخر كالعادة الفاشية في رمضان . قال الحافظ في الفتح (١٢٣/٢): «وهذا مردود ، لكن الذي يصنعه الناس اليوم مُحدث قطعاً» .

(١) علي بن معبد بن شدّاد ، الرقي ، نزيل مصر ، ثقة ، فقيه ، مات سنة (٢١٨هـ) . أخرج له الترمذي ، والنسائي . التقريب (٤٠٥) .

(٢) هو : عبد الملك بن مروان الأهوازي ، أبو بشر ، نزيل الرقة ، مقبول ، مات سنة (٢٥٦هـ) . تميز . التقريب (٣٦٥) .

(٣) شجاع بن الوليد بن قيس ، أبو بدر الكوفي ، صدوق ، ورع ، له أوهام ، من التاسعة ، مات سنة (٢٠٤هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٢٦٤) وانظر : تهذيب الكمال (٣٨٢/١٢) .

(٤) محمد بن عمرو بن عمران بن دينار النميري ، أبو جعفر بن يونس السوسي الكوفي ، قال الذهبي : قال العقيلي : كان بمصر يذهب إلى الرفض ، وحدث بمناكير ، حدثنا عنه جماعة . انظر : الميزان (٦٧٥/٣) ؛ الثقات لابن حبان (١٣٦/٩) .

(٥) أسباط بن محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن ميسرة ، القرشي مولا هم ، أبو محمد ، ثقة ضَعْف في الثوري ، مات سنة (٢٠٠هـ) أخرج له الجماعة . التقريب (٩٨) .

(٦) نصر بن مرزوق ، أبو الفتح ، المصري ، قال ابن أبي حاتم : كتبنا عنه وهو صدوق . توفي سنة (٢٦٢هـ) . انظر : الثقات لابن حبان (٤٧٢/٨) ؛ كشف الأستار (١٠٨) .

(٧) نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث ، الخزاعي ، أبو عبد الله المروزي ، نزيل مصر ، صدوق يخطئ كثيراً ، فقيه عارف بالفرائض ، مات سنة (٢٢٨هـ) على الصحيح . وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه وقال : باقي حديثه مستقيم . أخرج له البخاري ، ومسلم في المقدمة ، وأبوداود ، والترمذي ، وابن ماجه . التقريب (٥٦٤) وانظر : تهذيب الكمال (٤٦٦/٢٩) .

(٨) فهد بن سليمان بن يحيى ، أبو محمد الكوفي ، ذكره ابن يونس في "الغرائب" توفي سنة (٢٧٥هـ) وكان ثقة ثبّأ . انظر : كشف الأستار (٨٥) . ولم أقف عليه في غيره .

أبو غسان (١) ، قال: حدَّثنا زهير (٢) ، عن سليمان التيمي (٣) ، عن أبي عثمان التَّهْدِي (٤) ، عن عبد الله بن مسعود : أنَّ رسول الله ﷺ قال : « لا يمنع أحدكم أذان بلالٍ من سحوره ؛ فإنَّه ينادي -أويؤذن- بليلٍ ؛ ليرجع غائبكم ، وينتبه نائمكم» الحديث إلى آخره .

فقد أخبر النبي ﷺ أنَّ ذلك النداء كان من بلال ؛ لينبه (٥) النَّائم ، وليرجع الغائب لا للصلاة (٦) .

قلتُ : وهذا الحديث الذي رواه الطحاوي : رواه البخاري ومسلم^(٧) عن أبي عثمان النهدي، عن ابن مسعود.

(١) هو : مالك بن إسماعيل التَّهْدِي ، أبو غسان ، الكوفي ، سبط حماد بن أبي سليمان ، ثقة ، متقن صحيح الكتاب ، عابد ، مات سنة (٢١٧هـ) . أخرج له الجماعة .التقريب (٥١٦) . وانظر : تهذيب الكمال (٨٦/٢٧) .

(٢) زهير بن معاوية بن حُذَيْج ، أبو خيثمة ، الجعفي ، الكوفي ، نزيل الجزيرة ، ثقة ثبت ، إلا أنَّ سماعه عن أبي إسحاق بأخرة ، مات سنة مائة واثنين -أو ثلاث أو أربع- وسبعين .أخرج له الجماعة . التقريب (٢١٨) . وانظر : تهذيب الكمال (٤٢٠/٩) .

(٣) سليمان بن طَرْحَانَ التَّيْمِي ، أبو المعتمر البصري ، ثقة ، عابد ، مات سنة (١٤٣هـ) وهو ابن سبع وتسعين . أخرج له الجماعة . التقريب (٢٥٢) . وانظر : تهذيب الكمال (٥/١٢) .

(٤) في ط : «الهندي» . وهو : عبدالرحمن بن ملِّ -بلام ثقيلة، والميم مثلثة- أبو عثمان النهدي ، مشهور بكنيته ، مخضرم ، ثقة ثبت ، عابد ، مات سنة (٩٥هـ) وقيل : بعدها ، وعاش مائة وثلاثين سنة ، وقيل : أكثر . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٥١) .

(٥) في شرح معاني الآثار (١٣٩/١) : «لينتبه» .

(٦) شرح معاني الآثار (١٣٩/١) . وتعقبه الحافظ ، بأن قوله : «لا للصلاة» زيادة في الخبر وليس فيه حصرٌ فيما ذَكَرَ .الفتح (١٢٤/٢)

(٧) تقدم تخريجه منهما في ص (٤١) .

قال الطحاوي: (١) وقد روي عن (٢) ابن عمر ما حدثنا يزيد بن سنان (٣) [٧٨-ب] قال: حدثنا موسى بن إسماعيل (٤)، قال: حدثنا حماد بن سلمة .

وحدثنا محمد بن خزيمة ، قال : حدثنا حجاج ، قال : حدثنا حماد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر : « أن بلالا رضي الله عنه أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي : ألا إن العبد قد نام » (٥) .

فهذا ابن عمر روى عن النبي ﷺ ما ذكرنا ، وهو ممن قد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «إن بلالا ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم» (٦) فثبت بذلك أن ما كان من ندائه قبل طلوع الفجر مما كان مباحا له هو لغير الصلاة ، وإنما (٧) أنكره عليه ؛ إذ فعله قبل الفجر كان للصلاة .

وقد روي عن ابن عمر أيضا ، عن حفصة بنت عمر -رضي الله عنهم- : «أن النبي ﷺ كان إذا أذن المؤذن بالفجر قام فصلّى ركعتين ، ثم خرج إلى المسجد ، وحرّم الطعام، وكان لا يؤذن حتى يصبح » (٨) .

فهذا ابن عمر يخبر أنهم كانوا لا يؤذنون للصلاة إلا بعد طلوع الفجر . وأمر النبي ﷺ بلالا أن يرجع فينادي : « ألا إن العبد قد نام » يدل على أن

(١) شرح معاني الآثار (١٣٩/١-١٤٢) والنقل مازال موصولا به .

(٢) ساقط من : ط .

(٣) يزيد بن سنان بن يزيد ، القزاز البصري ، أبو خالد ، نزيل مصر ، ثقة ، مات سنة (٢٥٤هـ -

وله بضع وثمانون . أخرج له النسائي . التقريب (٦١٠) وانظر : تهذيب الكمال (١٥٢/٣٢) .

(٤) موسى بن إسماعيل المنقري ، أبو سلمة التبوذكي ، مشهور بكنيته وباسمه ، ثقة ثبت ، مات سنة

(٢٢٣هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٥٤٩) وانظر : تهذيب الكمال (٢١/٢٩) .

(٥) تقدم تخريجه أيضا في ص (٤٦-٤٧) من سنن أبي داود .

(٦) متفق عليه ، تقدم في ص (٤٠-٤١) .

(٧) في ط : «(إن ما)» .

(٨) تقدم تخريجه أيضا في ص (٤٥) .

عادتهم أنهم كانوا لا يعرفون أذاناً قبل الفجر ، ولو كانوا يعرفون ذلك أذاناً لما احتاجوا إلى هذا النداء .

والمراد بذلك النداء عندنا -والله أعلم- إنما هو لِيُعْلِمَهُمْ أَنَّهُمْ فِي لَيْلٍ بَعْدُ ، حَتَّى يَصَلِّيَ مِنْ أَثَرِ مَنْهُمْ ، وَلَا يَمْسُكُ عَمَّا يَمْسُكُ عَنْهُ الصَّائِمُ .
وقد يحتمل أن يكون بلال كان يؤذّن في وقتٍ كان يرى أن الفجر قد طلع فيه ، ولا يتحقق ذلك ؛ لضعف بصره .

والدليل على ذلك: ما حدّثنا ابن أبي داود ^(١)، قال : حدّثنا أحمد بن إشبك ^(٢) .
وحدّثنا فهد ، قال : حدّثنا شهاب بن عبّاد العبدي ^(٣)، قال: حدّثنا محمد بن بشر ^(٤) عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، قال : قال رسول الله ﷺ :
«لَا يَغَرَّنْكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ؛ فَإِنْ فِي بَصَرِهِ سُوءٌ» ^(٥) .

فدلّ ذلك على أن بلالاً كان يريد الفجر، فيخطئه ^(٦) لضعف بصره ^(٧) ، فأمرهم

(١) عبد الله بن سليمان بن الأشعث ، أبو بكر السجستاني، صاحب التصانيف، قال الذهبي : «وكان من بحور العلم بحيث إن بعضهم فضّله على أبيه ، صنّف "السنن" و "الناسخ والمنسوخ" و "البعث" وغيرها». توفي سنة (٣١٦هـ) . انظر : تاريخ بغداد (٩/٤٦٤-٤٦٨) ؛ السير (١٣/٢٢١-٢٤٠) ؛ وفيات الأعيان (٢/٤٠٥) .

(٢) في المخطوط: «شهاب» والتصويب من شرح معاني الآثار (١/١٤٠) .
وهو : أحمد بن إشبك الخضرمي ، أبو عبد الله الصّفّار ، واسم إشبك : مُجَمَّع ، ثقة ، حافظ مات سنة (٢١٧هـ) أو بعدها . أخرج له الجماعة . التقريب (٧٧) .
(٣) أبو عمر الكوفي ، ثقة، مات سنة (٢٢٤هـ). أخرج له البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، وابن ماجة . التقريب (٢٦٩) وانظر: تهذيب الكمال (١٢/٥٧٣) .
(٤) في ط : «بُسر» وهو تصحيف. وهو: محمد بن بشر العبدي ، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ ، من التاسعة ، مات سنة (٢٠٣هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٤٦٩) . وانظر: تهذيب الكمال (٢٤/٥٢٠) .

(٥) في شرح معاني الآثار (١/١٤٠) : «فإن في بصره شيئاً» .

(٦) في المخطوط: «فيخليه» والتصويب من شرح معاني الآثار (١/١٤٠) .

(٧) ساقط من : ط .

رسول الله ﷺ أن لا يعملوا على أذانه ؛ إذ (١) كان من عادته الخطأ لضعف بصره .
وقد حدثنا الربيع بن سليمان الجيزي (٢) ، قال : حدثنا أبو
الأسود (٣) ، قال : حدثنا ابن لهيعة (٤) ، عن سالم (٥) ، عن سليمان بن أبي
عثمان (٦) ، أنه حدثه عن عدي بن حاتم (٧) ، عن أبي ذر (٨) ، قال : قال
رسول الله ﷺ لبلال : « إنك تؤذن إذا كان الفجر ساطعاً (٩) ، وليس ذلك الصبح ،

(١) في ط : «(إذا)» .

(٢) الربيع بن سليمان بن داود الجيزي ، أبو محمد الأزدي ، المصري ، الأعرج ، ثقة ، مات سنة
(٢٥٦هـ) . أخرج له أبوداود ، والنسائي . التقريب (٢٠٦) .

(٣) النضر بن عبد الجبار المرادي مولاهم ، أبو الأسود ، مشهور بكنيته ، ثقة ، مات سنة (٢١٩هـ)
وله أربع وسبعون . أخرج له أبوداود ، والنسائي ، وابن ماجة . التقريب (٥٦٢) وانظر : تهذيب
الكمال (٣٩١/٢٩) .

(٤) عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي ، أبو عبدالرحمن المصري ، القاضي ، صدوق ، خلط بعد
احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما ، وله في "مسلم" بعض شيء
مقرون ، مات سنة (١٧٤هـ) . التقريب (٣١٩) .

(٥) سالم بن غيلان التميمي ، المصري ، ليس به بأس ، مات سنة (١٥١هـ) أو (١٥٣هـ) . أخرج
له أبوداود ، والترمذي ، والنسائي . التقريب (٢٢٧) .

(٦) هو : التميمي ، البصري ، قال ابن أبي حاتم : روى عن حاتم بن عدي ، روى عنه سالم بن غيلان
سمعت أبي يقول ذلك ، وسمعتة يقول : هؤلاء مجهولون . وقال الذهبي : مجهول . انظر : الجرح
والتعديل (١٣٤/٤) ؛ الميزان (٢١٤/٢) .

(٧) عدي بن حاتم بن عبدالله بن سعد ، أبو طريف ، صحابي شهير ، وكان ممن ثبت في الردة ،
وحضر فتوح العراق ، وحروب علي رضي الله عنه ، ومات سنة (٦٨هـ) وهو ابن مائة وعشرين سنة ،
وقيل : وثمانين . أخرج له الجماعة . التقريب ٣٨٨٠ .

(٨) الغفاري ، الصحابي المشهور ، اسمه : جندب بن جنادة على الأصح ، تقدم إسلامه وتأخرت
هجرته ؛ فلم يشهد بدرا ، ومناقبه كثيرة جدا ، مات سنة (٣٢هـ) في خلافة عثمان رضي الله عنه . أخرج
له الجماعة . التقريب (٦٣٨) .

(٩) ساطعاً : يعني الصبح الأول المستطيل ، يقال : سطع الصبحُ يسطع فهو ساطع ، أول ما يَنشَقُّ
مستطيلاً . انظر : النهاية لابن الأثير (٣٦٥/٢) .

إِنَّمَا الصُّبْحُ هَكَذَا» معترضاً . (١) فأخبر في هذا الأثر أنه (٢) كان يؤذّن بطلوع ما يرى أنّه الفجر ، وليس هو في الحقيقة [بفجر] (٣) . وقد رويّا عن عائشة - رضي الله عنها - أنّ رسول الله ﷺ قال : « إِنَّ بِلَالاً ينادى بليلى ، فكلوا واشربوا حتّى ينادي ابن أمّ مكتوم . قالت : ولم يكن بينهما [٧٩-أ] إلاّ مقدار ما يصعد هذا ، ويترّل هذا » (٤) . فلمّا كان بين أذاّهما [مِنَ الْقُرْبِ] (٥) ما ذكرنا ، ثبت أنّهما كانا يقصدان وقتاً واحداً ، وهو طلوع الفجر ، فيخطئه بلال ؛ لما يبصره (٦) ، ويصيه ابن أمّ مكتوم ؛ لأنّه لم يكن يفعله حتّى تقول له الجماعة : « أصبحت ، أصبحت » (٧) . ثمّ قد روي عن عائشة - رضي الله عنها - من بعد رسول الله ﷺ ما حدّثنا ابن مَرْزُوق (٨) قال : حدّثنا

(١) وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في مسنده (٢١٧/٦) . وفي سنده ابن لهيعة وقد اختلط . وسالم ، وسليمان بن أبي عثمان ، وهما مجهولان . لما أدركتهما .
(٢) ساقط من : ط .

(٣) زيادة من شرح معاني الآثار ، يقتضيها النص .

(٤) تقدم تخريجه أيضاً في ص (٤١) . علم يدلّ على صحّة الخبر .

(٥) زيادة من شرح معاني الآثار (١٤٠/١) .

(٦) في ط : « يبصره » وكذا في شرح معاني الآثار (١٤٠/١) .

(٧) هو من قول ابن عمر رضي الله عنهما ، انظر : صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب أذان الأعمى إذا كان له من يخبره (١١٨/٢) . قال الحافظ في الفتح (١٢٥/٢) - معقّباً على قول الطحاوي هذا : « لو كان كذلك لما أقره النبي ﷺ مؤذناً واعتمد عليه ، ولو كان كما ادعى لكان وقع ذلك منه نادراً وظاهر حديث ابن عمر يدل على أن ذلك كان من شأنه وعادته » .

(٨) هو : إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي ، البصري ، نزيل مصر ، ثقة عمي قبل موته فكان يخطئ ولا يرجع ، مات سنة (٢٧٠هـ) . أخرج له النسائي . التقريب (٩٤) . وانظر : تهذيب الكمال (١٩٧/٢) .

فائدة : ذكر العيني : حيث ما وقع في كتاب الطحاوي : حدّثنا ابن مرزوق ، فالمراد هو إبراهيم ابن

وهب (١) ، عن شعبة ، عن أبي إسحاق (٢) ، عن الأسود ، قال : قلتُ : « يا أم المؤمنين متى توترين ؟ قالتُ : إذا أذن المؤذن » . قال الأسود : إنما (٣) كانوا يؤذنون بعد الصبح .

وهذا تأذینهم فی مسجد رسول الله ﷺ ؛ لأنَّ الأسود إنما كان سماعه عن (٤) عائشة - رضي الله عنها - بالمدينة ، وهی قد سمعتُ من النبي ﷺ ما روينا عنها ، فلم تُنكرْ عليهم تركهم التأذین قبل الفجر ، ولا أنكر ذلك غيرها من أصحاب رسول الله ﷺ ، فدلَّ ذلك أنَّ مراد بلال بأذانه ذلك : الفجر . وأنَّ قول رسول الله ﷺ : « فكلوا واشربوا حتَّى ينادي ابن أم مكتوم » إنما هو لإصابته (٥) طلوع الفجر ، فلمَّا رويت هذه الآثار على ما ذكرنا ، وكان في حديث حفصة : « أنَّهم كانوا لا يؤذنون حتَّى يطلع الفجر » (٦) . فإن كان ذلك كذلك ، فقد بطل المعنى الذي ذهب إليه أبو يوسف .

وإن كان المعنى على غير ذلك ، وكانوا يؤذنون قبل الفجر على القصد منهم لذلك ، فإنَّ حديث ابن مسعود (٧) عن رسول الله ﷺ قد بيَّن أنَّ ذلك التأذین كان

مرزوق، ومن شيوخه أيضاً : نصر بن مرزوق ، ولكن لا يذكره إلا باسمه ، حتَّى لا يلتبس بإبراهيم ابن مرزوق . انظر : كشف الأستار عن رجال معاني الآثار (١٣٨) .

(١) وهب بن جرير بن حازم بن زيد، أبو عبد الله الأزدي ، البصري ، ثقة، مات سنة (٢٠٦هـ) .

أخرج له الجماعة . التقريب (٥٨٥) وانظر : تهذيب الكمال (٤٨٩/١٢) .

(٢) هو السبيعي ، عمرو بن عبد الله بن عبيد ، ويقال : علي ، أبو إسحاق السبيعي ، ثقة ، عابد ،

اختلط بأخرة ، مات سنة (١٢٩هـ) وقيل قبل ذلك . أخرج له الجماعة . التقريب (٤٢٣) .

(٣) في ط : « وإنما » .

(٤) في المخطوط : « (سماعه من) » والتصويب من شرح معاني الآثار (١٤١/١) .

(٥) في ط : « (إصابة) » .

(٦) تقدم تخريجه في ص (٤٥) .

(٧) تقدم حديثه في ص (٥٤، ٤١) .

لغير الصلاة .

و(١) في تأذين ابن أم مكتوم بعد طلوع الفجر دليلٌ أن ذلك موضعُ (٢) أذانٍ لتلك الصلاة ، ولو لم يكن ذلك [موضعاً] (٣) أذان (٤) لها لما أبيح الأذان فيها .
فلما أبيح ذلك ، ثبت أن ذلك الوقت وقت الأذان ، واحتمل تقديمهم أذان بلال قبل ذلك ما ذكرنا .

ثم اعتبرنا ذلك أيضاً من طريق النظر؛ لنستخرج من القولين قولاً صحيحاً فرأينا (٥) سائر الصلوات - غير الفجر - لا يؤذن لها إلا بعد دخول أوقاتها، واختلفوا في الفجر: فقال قومٌ : يؤذن لها قبل وقتها. وقال آخرون: بل هو بعد دخول وقتها . فالنظر على ما وصفنا : أن يكون التأذين لها كالأذان لغيرها من الصلوات ، فلما كان ذلك بعد دخول أوقاتها ، كان أيضاً في الفجر كذلك (٦)، فهذا هو النظر، وهو قول أبي حنيفة، ومحمد، وسفيان الثوري.

حدثني ابن أبي عمران (٧)، قال: حدثنا علي بن الجعد (٨) ، قال : سمعت

(١) ساقط من : ط .

(٢) في المخطوط : «الموضع» والتصويب من شرح معاني الآثار (١/١٤١) .

(٣) زيادة من شرح معاني الآثار ، يقتضيها النص .

(٤) في المخطوط : «أذاناً» والتصويب من المصدر السابق .

(٥) ساقط من : ط .

(٦) لكنه قياس مع الفارق ؛ لأن الصبح يأتي غالباً عقب نوم ، فناسب أن ينصب من يوقظ الناس قبل دخول وقتها ، ليتأهبوا ويدركوا فضيلة أول الوقت ، بخلاف غيره من الأوقات . انظر: الفتح (٢/١٢٤) المغني (٢/٦٤) ؛ المعونة (١/٢٠٩) .

(٧) هو : أحمد بن أبي عمران : موسى بن عيسى البغدادي ، أبو جعفر ، شيخ الحنفية ، الفقيه ، المحدث الحافظ ، توفي سنة (٢٨٠هـ) . انظر : السير (١٣/٣٣٤) ؛ الميزان (١/١٢٤) .

(٨) علي بن الجعد بن عبيد الجوهري ، البغدادي ، ثقة ثبت ، رمي بالتشيع ، مات سنة (٢٣٠) . أخرج له البخاري ، وأبوداود . التقريب (٣٩٨) .

سفيان بن سعيد ، وقال له رجل : «إني أؤذن قبل طلوع الفجر ؛ لأكون أول من يقرع باب السماء بالنداء ، فقال سفيان : لا ، حتى ينفجر الفجر».

وقد روي عن علقمة (١) من هذا شيء .

حدثنا فهد ، قال : حدثنا محمد بن سعيد الأصبهاني ، قال : أخبرنا شريك عن علي بن علي (٢) [٧٩-ب] عن إبراهيم ، قال : «شيعنا علقمة إلى مكة ، فخرج بليل فسمع مؤذنا (٣) يؤذن بليل فقال : أما هذا فقد خالف سنة أصحاب محمد ﷺ ، لو كان نائما كان خيرا له ، فإذا طلع الفجر أذن» (٤) . فأخبر علقمة أن التأذين قبل طلوع الفجر خلاف لسنة أصحاب محمد ﷺ . انتهى كلام الطحاوي .

قال مشايخنا (٥) : المقصود من الأذان : الإعلام بدخول الوقت ، والأذان من نصف الليل يكون تجهيلا (٦).

وقال الشافعي : لو اقتصر على الأذان (٧) الأول جاز . نقله السروجي عن النووي (٨)

(١) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي ، الكوفي ، ثقة ثبت ، فقيه ، عابد ، مات بعد الستين ، وقيل بعد السبعين . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٩٧) .

(٢) علي بن علي بن نجاد ، الرفاعي ، اليشكري ، أبو إسماعيل البصري ، لا بأس به ، رمي بالقدر وكان عابدا ، ويقال : كان يشبه النبي ﷺ . أخرج له البخاري في "الأدب المفرد" وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٤٠٤) .

(٣) في ط : «مؤذن» وهو خطأ .

(٤) أخرجه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب الصلاة ، باب من كره أن يؤذن المؤذن قبل الفجر (١٩٤/١) وذكره ابن عبد البر في التمهيد (٦٠/١٠) وقال : «ومحل [أحد رواته] ليس بالقوي» .

(٥) إذا أطلق «المشايخ» عند الحنفية فالمراد بهم من لم يدرك الإمام . حاشية ابن عابدين (٤٩٥/٤) .

(٦) انظر : المبسوط (١٣٤/١) ؛ الهداية (٣٩٤/١) . قال الحافظ ابن حجر : «الإعلام بالوقت أعم من أن يكون إعلاما بأنه دخل ، أو قارب أن يدخل» الفتح (١٢٤/٢) . وعليه فلا يكون تجهيلا .

(٧) ساقط من : ط .

(٨) انظر : الغاية (٨١/٢) ، والمجموع (٩٨/٣) .

ثم قال السروجي^(١) : وأي إعلام في هذا ؟ بل هو غرور، والله تعالى أعلم .

باب

لا بأس أن يؤذن واحدٌ ويقيم آخر، في قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد^(٢) .
ونقل عن الشافعي : كراهة ذلك^(٣) ، وعن أبي حنيفة^(٤) .

حجة أبي حنيفة ومن وافقه : ما رواه أبو داود ، عن عبدالله بن زيد ، قال : «أراد النبي ﷺ في الأذان أشياء^(٥) لم يصنع منها شيئاً ، قال : وأري عبدالله بن زيد في المنام الأذان ، فأتى النبي ﷺ فأخبره فقال : ألقه على بلال . قال : فألقاه عليه ، فأذن بلال فقال عبدالله : أنا رأيته ، وأنا كنت أريد^(٦) » انتهى .

وروى الطحاوي^(٧) بسنده عن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن زيد ، عن أبيه ، عن جده ، أنه حين أرى^(٨) الأذان : «أمر النبي ﷺ بلالاً فأذن ، ثم أمر عبدالله فأقام » .
وروى بسنده أيضاً عن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن زيد ، عن أبيه ، عن جده

(١) الغاية: الموضع السابق . وكلامه هذا فيه نظر ؛ فإن فيه إعلاماً بوقت التأهب والاستعداد لصلاة الصبح ، فلا يكون غروراً ، وخاصة إذا كان معتاداً في وقت واحد ، والله تعالى أعلم .

(٢) انظر : المبسوط (١/١٣٢) ؛ البدائع (١/١٥١) ؛ شرح معاني الآثار (١/١٤٣) ؛ الفتاوى الهندية (١/٥٤) ؛ حاشية ابن عابدين (٢/٦٤) . قال الكاساني : «وإن أقام غيره ، فإن كان يتأذى [أي المؤذن] بذلك يكره ؛ لأن اكتساب أذى المسلم مكروه ، وإن كان لا يتأذى به لا يكره » .

(٣) والمذهب : أن المستحب أن يكون المؤذن هو المقيم . انظر : المجموع (٣/١٣٠) ؛ الأم (١/١٧٥) ؛ الحاوي الكبير (٢/٥٩) ؛ مختصر الخلافات (١/٤٩٣) .

(٤) انظر : البدائع (١/١٥١) ؛ الغاية (٢/٨٢) .
(٥) في ط : «شيئاً» .

(٦) تقدم في ص (٢٨) . وتماه : «قال : فأقم أنت » وهذا هو موضع الشاهد .

(٧) شرح معاني الآثار ، كتاب الصلاة ، باب الرجلين يؤذن أحدهما ويقيم الآخر (١/١٤٢) . وقد تقدم في ص (٢٨) .

(٨) في ط : «رأى» .

قال : « أتيتُ النبي ﷺ ، فأخبرته كيف رأيتُ الأذان ، فقال : ألقهنَّ على بلال ؛ فإنه أُنْدى صوتاً منك . فلما أذن بلال ، ندم عبدالله فأمره النبي ﷺ أن يقيم » (١) .
وجه رواية الكراهة: حديث الترمذي (٢)، عن زياد بن الحارث الصدائي (٣)
قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أؤذن في صلاة الفجر ، فأذنتُ ، فأراد بلال أن يقيمَ فقال رسول الله ﷺ : إنَّ أخا صُداء (٤) ، قد أذن ، ومن أذن فهو يُقيم » .
قال أبو عيسى: حديث زياد لا نعرفه إلا من حديث الإفريقي (٥) والإفريقي ضعيفٌ عند أهل الحديث ، ضعفه يحيى بن سعيد (٦)، وغيره (٧) . وقال [أحمد] (٨) : لا

(١) شرح معاني الآثار الموضع السابق . قال البيهقي في السنن الكبرى (٥٨٧/١) : « وكان أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الفقيه يضعف هذا الحديث » . وانظر: مختصر الخلافيات (٥٠٦/١) الاستذكار (٧٠/٤) .

(٢) سنن الترمذي ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم (٣٨٣/١-٣٨٤ برقم ١٩٩) .
وقد ارتضى تضعيف هذا الحديث النووي في المجموع (١٢٨/٣) ، والبغوي في شرح السنة (٣٠٢/٢) وابن الملقن في البدر المنير (٢٨٧) . وقال البيهقي في السنن الكبرى (٥٨٦/١) : « (وله شاهد من حديث ابن عمر في إسناده ضعف) » . *«مُعْتَمَدٌ عَلَى الْإِسْنَادِ فِي الْمَرْكُومِ»* (٢٥٥٨)
(٣) زياد بن الحارث الصدائي - بضم المهملة - له صحبة ووفادة . أخرج له أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه .
التقريب (٢١٨) .

(٤) صُداء : قبيلة قحطانية من اليمن ، قدم وفدهم على رسول الله ﷺ . انظر: المعالم الأثرية في السنة والسيره ص (١٥٦)؛ الأنساب (٥٢٦/٣) . والمراد بـ «(أخا صداء)» هو: زياد بن الحارث الصدائي المتقدم .
(٥) هو : عبدالرحمن بن زياد بن أنعم ، الإفريقي قاضيها ، ضعيف في حفظه ، مات سنة (١٥٦هـ -)
وقيل : بعدها ، وكان رجلاً صالحاً . التقريب (٣٤٠) .

(٦) ابن فروخ ، التيمي ، أبو سعيد القطان ، البصري ، ثقة ، متقن ، حافظ ، إمام ، قدوة ، مات سنة (١٩٨هـ) .
أخرج له الجماعة . التقريب (٥٩١) .

(٧) في ط : «(وغيرة)» وهو تصحيف .

(٨) زيادة من سنن الترمذي .

أكتب حديث الإفريقي . قال (١) : ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول :
هو مقارب الحديث (٢) . انتهى .

(١) أي أبو عيسى الترمذي .

(٢) مقارب الحديث: يجوز فيه فتح الراء، بمعنى أن غيره يقاربه في الحفظ، ويجوز كسرهما، بمعنى أنه يقارب غيره، فهو في الأول مفعول، وفي الثاني فاعل، والمعنى واحد. انظر: تعليق الشيخ أحمد شلكر على سنن الترمذي (٩/١).

باب شروط الصلاة

الركبة من العورة في قول أبي حنيفة وأصحابه، والسُّرَّة ليست عورة عندهم (١) .
فلو بدت ركبته في صلاته فسدت . وبه قال الأوزاعي ، والثوري (٢) .
استُبدِلَ لأبي حنيفة ومن وافقه (٣) بقوله عليه الصلاة والسلام : « عورة الرجل ما بين [٨٠-أ] سُرَّته إلى ركبته » (٤) رواه أحمد في "مسنده" (٥) ولفظه : « فَإِنَّ مَا أَسْفَلَ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى رَكْبَتِهِ » (٦) من عورته . ورواه العُقَيْلِيُّ (٧) في

(١) انظر : الباب شرح الكتاب (٦١/١) ؛ الهداية (٤٠٨/١-٤٠٩) ؛ الغاية (٨٧/٢) ؛ البناية (١٣٦/٢) . وفي رواية عن أبي حنيفة : أن السرة من العورة . انظر : المرجعين الأخيرين .
(٢) انظر : الغاية (٨٨/٢) .

(٣) انظر : نصب الراية (٤٠٨/١-٤١٠) فالسياق له إلى قوله : «استحيت منه الملائكة» في ص (٦٨) .
(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث ، وقد ذكره - بهذا اللفظ - المرغيناني في الهداية (٤٠٨/١) . وعزاه الحافظ في الدراية (١٢٣/١) إلى الدارقطني ، والبيهقي . وقد أخرجه الدارقطني في سننه ، كتاب الصلاة ، باب الأمر بتعليم الصلوات ... وحدُّ العورة التي يجب سترها (٢٣٠-٢٣١) ، والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب عورة الرجل (٢/٣٢٤ برقم ٣٢٣٧) كلاهما من طريق زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ، عن أبي أيوب رضي الله عنه مرفوعاً ، بلفظ : « ما فوق الركبتين من العورة ، وما أسفل من السُّرَّة من العورة » قال الحافظ في الدراية (١٢٣/١) ، وفي التلخيص (٥٠٥/١) «إسناده ضعيف ، فيه عباد بن كثير وهو متروك» . وأعله البيهقي بسعيد بن راشد ، فقال : «(وهو ضعيف)» . وارتضى تضعيفه الزيلعي في نصب الراية (٤١١/١) حيث نقل عن الشيخ ابن دقيق العيد أنه قال : «(وسعيد ، وعباد قيل في كلٍّ منهما : متروك)» .

(٥) (٣٨٧/٢ ، برقم ٦٧١٧) ذكره مطولاً ، من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

(٦) في المسند : «(ركبته)» .

(٧) هو محمد بن عمر بن موسى بن حمَّاد ، أبو جعفر ، العُقَيْلِيُّ ، الحجازي ، الإمام ، الحافظ ، مصنف كتاب "الضعفاء" توفي سنة (٣٢٢هـ) . انظر : السير (٢٣٦/١٥) ؛ تذكرة الحفاظ (٨٣٣/٣-٨٣٤) .

"ضعفاه" ^(١) ولين سوار بن داود ^(٢) . قال ^(٣) صاحب "التنقيح" ^(٤) : "سوار بن داود، أبو حمزة البصري، وثقه يحيى بن معين، وابن حبان ^(٦)، وقال أحمد: شيخ بصري لا بأس به. انتهى .

وروى الحاكم في "المستدرک" ^(٧) عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ^(٨) ، قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « ما بين السرة إلى الركبة عورة » وسكت عنه ^(٩) . وذكر ^(١٠) البخاري ^(١١) : « أن النبي ﷺ كان قاعداً في مكان قد

(١) الضعفاء الكبير (١٦٧/٢-١٦٨) ولفظه: «... فإن من السرة إلى الركبة عورة» .

(٢) سوار - بتشديد الواو آخره راء - ابن داود المزني ، أبو حمزة الصيرفي البصري ، صاحب الحلي ، صدوق له أوهام . أخرج له أبو داود ، وابن ماجه . التقريب (٢٥٩) .

(٣) في ط: «وقال» .

(٤) هو : محمد بن أحمد بن عبد الهادي ، المقدسي ، الجماعيلي الأصل ، ثم الصالحى الدمشقي ، الحنبلي ، الحافظ ، المفسر ، من آثاره : "تنقيح التحقيق" و "الصارم المكي في الرد على ابن السبكي" و "المغني" في الفقه ، وغيرها ، توفي سنة (٧٤٤هـ) . انظر: تذكرة الحفاظ (١٥٠٨/٤) ؛ هدية العارفين (١٥١/٦) ؛ ذيل تذكر الحفاظ للسيوطي (٣٥١/٥) .

(٥) تنقيح التحقيق (٧٤٤/١) . وتتمه كلامه : « وقال الدارقطني : لا يتابع على أحاديثه فيعتبر به » وانظر أيضاً قول ابن معين ، والإمام أحمد في : تهذيب الكمال (٢٣٦/١٢-٢٣٧) .

(٦) الثقات (٤٢٢/٦) .

(٧) كتاب معرفة الصحابة ، ذكر عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ﷺ (٦٥٧/٣) ، برقم (٦٤١٨) .

(٨) عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي ، أحد الأجواد ، ولد بأرض الحبشة ، وله صحبة ، مات سنة (٨٠هـ) وهو ابن ثمانين . أخرج له الجماعة . التقريب (٢٩٨) .

(٩) تعقبه الذهبي في تلخيصه (٥٦٨/٣) فقال : « أظنه موضوعاً ؛ فإسحاق متروك ، وأصرم متهم بالكذب » . ونقل عنه هذا القول الزيلعي في نصب الراية (٤٠٩/١) وسكت عليه سكوت رضاء .

وأعله الحافظ في التلخيص (٥٠٥-٥٠٦) بأصرم بن حوشب ، وقال : « وهو متروك » .

(١٠) في ط : « وذكره » .

(١١) صحيح البخاري ، كتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عثمان ﷺ (٦٥/٧) برقم (٣٦٩٥)

كشف^(١) عن ركبته، فدخل عثمان رضي الله عنه فغطاها» .

وعنه عليه الصلاة والسلام: «الركبة من العورة» أخرجه الدارقطني^(٢). وفي سنده

عقبة^(٣) بن علقمة^(٤) ، ضعفه الدارقطني .

واستدل المخالف : بما رواه البخاري^(٥) ومسلم^(٦) ، من حديث أنس : « أن

رسول الله ﷺ لما غزا خيبر ... و قول أنس : ثم حَسَرَ^(٧) الإزارَ عن فخذه، حتى إني

لأنظر إلى بياض فخذ النبي ﷺ». وفي رواية: «فانحسر الإزارُ عن فخذ النبي ﷺ»^(٨) .

وروى مسلم^(٩) عن عائشة ، قالت : «كان رسول الله ﷺ مضطجعا في بيته ،

موصولا من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه . وقد استدل به ابن أبي العز الحنفي في: التنبيه على مشكلات الهداية (٢١٥/١) على أن الركبة ليست بعورة . ويظهر أن استدلاله أقوى من استدلال المؤلف ؛ لأن قصة الحديث تدل على أنه ﷺ كشف عن ركبته بمحضر من الصحابة ، فلو كانت عورة لما كشفها ، أما كونه غطاها لما دخل عثمان رضي الله عنه - وهذا هو موضع الشاهد للمؤلف - فذلك حياء منه ﷺ كما سيأتي ذلك قريبا في حديث عائشة رضي الله عنها. والله أعلم.

(١) في الأصل: «انكشف» وفي ط: «انكشفت» . والمثبت من صحيح البخاري .

(٢) سنن الدارقطني ، كتاب الصلاة ، باب الأمر بتعليم الصلوات .. وحدُّ العورة التي يجب سترها

(٢٣١/١) وقال : «أبو الجنوب [عقبة بن علقمة] ضعيف» .

وقال في الدراية (١٢٣/١) : «إسناد ضعيف» . وانظر : نصب الراية (٤١٠/١) وتنقيح التحقيق

(٧٤٦/١) ، فقد ارتضيا تضعيفه .

(٣) في ط: «في سنده ، وعقبة» .

(٤) اليشكري ، أبو الجنوب ، كوفي ، ضعيف . أخرج له الترمذي . التقريب (٣٩٥) .

(٥) صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب ما يذكر في الفخذ (٥٧٢/١ برقم ٣٧١) واللفظ له .

(٦) صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها (٢٢١/٥ - ٢٢٢ برقم ٣٤٨٢) .

(٧) حَسَرَ: أي كشف . القاموس المحيط (٣٣٨) ، والنظر في معانيهم ، الفتح (٥٧١/١) .

(٨) هذه رواية صحيح مسلم ، في الموضوع السابق . قال الحافظ في الدراية (٢٢٧/١) : « لا فرق في

نظري بين الروایتين من جهة أنه ﷺ لا يُقَرُّ على ذلك لو كان حراما ، فاستوى الحال بين أن

يكون حسره باختياره ، أو انحسر بغير اختياره» .

(٩) صحيح مسلم ، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم ، باب من فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه

كاشفاً عن فخذه ، وساقيه (١) ، فاستأذن أبو بكر رضي الله عنه ، فأذن له وهو على تلك الحال ، فتحدّث (٢-٢) ثم استأذن عمر رضي الله عنه ، فأذن له وهو كذلك ، فتحدّث (٢-٢) ثم استأذن عثمان رضي الله عنه ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسوّى ثيابه فدخل ، فتحدّث ، فلما خرج ، قالت عائشة : دخل أبو بكر رضي الله عنه فلم يُبالِه ، ثم دخل عمر رضي الله عنه فلم يُبالِه ، ثم دخل عثمان رضي الله عنه فجلست وسوّيت عليك ثيابك ! فقال : ألا أستحي من رجلٍ استحييتُ (٣) منه الملائكة ! . وهذان الحديثان حجة من يقول : إنّ الفخذ ليست من العورة (٤) . وأما (٥) من قال : بأنّ العورة ما بين السُرّة والركبة (٦) كما هو مذهب الشافعي (٧) وأحمد (٨) ، وزفر (٩) ، ممّا نقله السروجي (١٠) : فالفخذ عورة ، والحديثان حجة عليه .

(١٦٤/٨ ، برقم ٦١٥٩) .

(١) في صحيح مسلم : « عن فخذه ، أو ساقيه » بالشك .

(٢-٢) ساقط من : ط .

(٣) في ط : « استحييت » وفي صحيح مسلم : « تستحي » .

(٤) قال العيني في عمدة القاري (٨٠/٢) : « وأما القوم الذين ذهبوا إلى أن الفخذ ليس بعورة فهم :

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب ، وإسماعيل بن علية ، ومحمد بن جرير الطبري ، وداود الظاهري ،

وأحمد في رواية ، ويروى ذلك أيضاً عن الإصطخري من أصحاب الشافعي حكاه الرافعي » .

(٥) في ط : « فأما » .

(٦) أي : وليست السرة والركبة من العورة .

(٧) انظر : الأم (١٨١/١) ؛ المجموع (١٧٣/٣) .

(٨) انظر : المغني (٢٨٤/٢-٢٨٦) ؛ الإنصاف (٤٤٩/١) .

(٩) زفر بن الهذيل العنبري ، الفقيه المجتهد ، أبو الهذيل بن الهذيل بن قيس بن سليم ، قال الذهبي :

هو من محور الفقه ، وأذكاء الوقت ، تفقه بأبي حنيفة وهو أكبر تلامذته ، وكان منصفاً في البحث

متبعاً . توفي سنة (١٥٨ هـ) . انظر : السير (٣٨/٨-٤١) ؛ الجواهر المضية (٢٤٣/١) ؛ وفيات

الأعيان (٣١٧/٢-٣١٨) .

(١٠) الغاية (٨٧/٢) .

وهو حجة لمن قال : العورة القبل والدبر فقط. وهو قول الإصطخري .
 قال النووي : وهو شاذ منكر^(١) . وهو رواية عن أحمد ، حكاه عنه في
 "المغني"^(٢) وقال : هو قول ابن أبي ذئب^(٣) ، وداود^(٤) . ومحمد بن جرير^(٥) .
 واستدل ابن حزم^(٦) : بحديث أنس الذي^(٧) رواه البخاري ، ومسلم^(٨) .
 ثم قال^(٩) : ولأنها ليست مخرجا للحدث ، فلم تكن عورة كالساق . وفي قوله
 تعالى : ﴿ قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءا تكتم ﴾^(١٠) . وقوله : ﴿ بدت لهما
 سوءا تهما ﴾^(١١) . وقوله : ﴿ كيف يواري سوءة أخيه ﴾^(١٢) : دليل على أنه لا

(١) المجموع (١٧٣/٣-١٧٤) .

(٢) (٢٨٤/٢) .

(٣) في المخطوط : «ذؤيب» والتصويب من المغني .

وهو : محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب ، القرشي العامري ، أبو الحارث
 المدني ، ثقة فقيه فاضل ، مات سنة (١٥٨هـ) وقيل : سنة (١٥٩هـ) . أخرج له
 الجماعة . التقريب (٤٩٣) .

(٤) هنا ينتهي قول صاحب المغني (٢٨٤/٢) ولم يذكر ما بعده .

(٥) في المخطوط : «حرب» والتصويب من الغاية (٨٧/٢) والمجموع (١٧٥/٣) .

وهو : محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ، أبو جعفر الطبري ، صاحب التفسير الكبير والتاريخ
 الشهير ، من آمل طبرستان ، توفي سنة (٣١٠هـ) انظر : السير (٢٦٧/١٤) ؛ طبقات السبكي
 (١٢٠/٣) ؛ وفيات الأعيان (١٩١/٤-١٩٢) .

أما قوله ، فقد قال الحافظ في الفتح (٥٧٣/١) : «وفي ثبوت ذلك عنه نظر ؛ فقد ذكر المسألة في
 "تهذيبه" ورد على من زعم أن الفخذ ليست عورة» .

(٦) المحلى (٢٤٢/٢) .

(٧) ساقط من : ط .

(٨) تقدم تخريجه في ص (٦٧) .

(٩) القائل هو ابن قدامة في المغني (٢٨٤-٢٨٥) مستدلا به لرواية الإمام أحمد ، ولم أقف على
 هذا الكلام لابن حزم .

(١٠) الأعراف ، الآية (٢٦) .

(١١) الأعراف ، الآية (٢٢) .

(١٢) المائدة ، الآية (٣١) .

عورة إلا السوءة ^(١) فَلَمَّا رُوِيَ : «أَنَّ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ عَوْرَةٌ» ^(٢) وهو يقتضي أَنَّ الفخذ عورة. وحديث أنس يقتضي أَنَّ الفخذ ليست [٨٠-ب] بعورة ^(٣) ورُوِيَ : «الرُّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ» ^(٤) . ورُوِيَ : «وعورة الرجل ما دُونَ سُرَّتِهِ حَتَّى يَجَاوِزَ رُكْبَتَهُ» رواه صاحب ^(٥) الكافي ^(٦) . اقتضى ذلك أَنَّ الرُّكْبَةَ عَوْرَةٌ . فأخذ أبو حنيفة بالاحتياط ، وجعل الرُّكْبَةَ مِنَ الْعَوْرَةِ ؛ ترجيحاً للحظـر ^(٧) . ولأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «حَتَّى يُجَاوِزَ رُكْبَتَهُ» محكمٌ فِي أَنَّ الرُّكْبَةَ عَوْرَةٌ . وقوله عليه الصلاة والسلام : «إِلَى رُكْبَتِهِ» وكلمة : «إِلَى» محتملةٌ : تَارَةً تَكُونُ بِمَعْنَى : «مَعَ» كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ ^(٨) أَي : مَعَ .

(١) فِي ط : «السوء» . والسوءة فِي الْأَصْلِ : الْفَرْجُ ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى كُلِّ مَا يَسْتَحْيِي مِنْهُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ .
النهاية لابن الأثير (٤١٦/٢) وانظر : لسان العرب (٤١٧/٦) .

(٢) تقدم تخريجه فِي ص (٦٥-٦٦) .

(٣) تقدم حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ص (٦٧) .

(٤) تقدم أيضاً فِي ص (٦٧) .

(٥) هو : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، حَافِظُ الدِّينِ ، أَبُو الْبَرَكَاتِ النَّسْفِيُّ ، الْحَنْفِيُّ ، مِنْ مَوْلاَتِهِ : "الْكَافِي شَرْحُ الْوَافِي" وَ "كَتَرُ الدَّقَائِقِ" وَ "الْمَنَافِعُ شَرْحُ الْفَقْهِ النَّافِعِ" لِلْسَّمَرْقَنْدِيِّ ، وَغَيْرَهَا ، تَوَفَّى سَنَةَ (٧١٠هـ) . انظر : الْجَوَاهِرُ الْمُضِيئَةُ (٢٩٤/٢) ؛ الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ (١٠١-١٠٢) ؛ كَشَفُ الظُّنُونِ (١٩٢١/٢-١٩٢٢) .

(٦) الْكَافِي شَرْحُ الْوَافِي لِأَبِي الْبَرَكَاتِ النَّسْفِيِّ (١/٣٢/أ) . وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ بِدُونِ سِنْدٍ . وَذَكَرَهُ أَيْضاً صَاحِبُ الْهُدَايَةِ (١/٤٠٩) بِهَذَا اللَّفْظِ . قَالَ السَّرُوحِيُّ فِي الْغَايَةِ (٢/٨٨/ل) : «وَقَوْلُهُ : «حَتَّى يَجَاوِزَ رُكْبَتَهُ» لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ» . وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي نَصَبِ الرَّايَةِ (١/٤٠٩) : «غَرِيبٌ» . وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الدَّرَايَةِ (١/١٢٢) : «لَمْ أَجِدْهُ» . وَقَالَ ابْنُ الْهَمَامِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ (١/٢٦٥) : «لَمْ يُعْرَفْ» .

(٧) انظر : حَاشِيَةُ الشُّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ (١/٩٦) ؛ الْبَدَائِعُ (٥/١٢٣) ؛ فَتْحُ الْقَدِيرِ (١/٢٦٥) ؛ إِعْلَاءُ السَّنَنِ (١/١٣٥) .

(٨) النِّسَاءُ ، آيَةُ (٢) .

أموالكم^(١). فنحملها عليها دفعاً للتعارض بين النصوص ، ولو حُمِلَتْ على حقيقتها، وهي الغاية^(٢)، فهي غاية للإسقاط^(٣)، فتدخل الركبة. ولو قُدِّرَ أنها غاية مدٌّ^(٤)، فتعارضت الروايات^(٥) فتسقط^(٦) ، ويثبت كون الركبة من العورة بقوله عليه الصلاة والسلام : «غَطُّ رَكْبِكَ يَا جَرَّهْدُ^(٧) فَإِنَّمَا

(١) انظر : تفسير الماوردي (النكت والعيون) (٤٤٨/١) .

(٢) معنى الغاية لغةً : أقصى الشيء ومنتهاه . لسان العرب (١٦٣/١٠)

والأصل في معنى (إلى) أنها لانتهاء الغاية مكانية أو زمانية ، ومعنى انتهاء الغاية : أن المعنى قبل (إلى) ينتهي بوصوله إلى المحرور بعدها ، فلا يدخل ما بعد (إلى) في حكم ما قبلها . وقد تكون للمصاحبة بمعنى (مع). انظر: ضياء السالك (٢٩٥/٢)، والمحصول للرازي (٣٧٨/١)، والإحكام للآمدي (١٠٢/٣) .

(٣) في ط: «الإسقاط» . والمعنى : أنها لإسقاط ما عدا الركبة . انظر : البناية (١٣٧/٢) .

(٤) أي مدُّ الحكم إلى الغاية بـ (إلى) وهذا هو حقيقة معنى (إلى)، وعلى هذا لا تدخل الركبة في

العورة . انظر : البحر المحيط (١٧٩/٥) ؛ إرشاد الفحول (٦٥/٢) ؛ البناية (١٣٧/٢) .

(٥) قال العيني في البناية (١٣٧/٢) - مبيناً وجه التعارض - : إن قوله ﷺ «ما بين سرته إلى ركبته» يدل على أن السرة ليست من العورة ؛ لقضية (إلى) ، وقوله ﷺ «حتى يجاوز ركبته» يدل على أن الركبة من العورة ، وبينهما تعارض ظاهر ، فإذا أبقينا (إلى) على حالها، تساقط - أي الحديثان! - ويعمل حينئذٍ في كون الركبة من العورة بحديث آخر وهو: «الركبة من العورة».

قلتُ : كل هذا البحث متوقف على صحة أحاديث كون الركبة عورة، ولم تصح؛ قال ابن أبي العز الحنفي: «(و) لم يثبت في كون الركبة من العورة حديث ، ولا في السرة ، بل قد ثبت ما يدل على خلاف ذلك في حديث أبي موسى» التنبيه على مشكلات الهداية (٢١٥/١). وانظر : فتح القدير لابن الهمام (٢٦٥/١) .

(٦) أي تسقط حكمها . والأولى منه التعبير بالتوقف ؛ قال الحافظ في نزهة النظر (١٠٧-١٠٨) : «والعبر بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط ؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة ، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه ، والله أعلم » .

وقال الملا علي القاري في شرح نخبة الفكر (٣٨٧) : «إن إطلاق التساقط على الأدلة الشرعية ، خارج عن سنن الآداب الشرعية» .

(٧) جَرَّهْدُ بن رَزَاخ - بكسر الراء بعدها زاي وآخره مهملة - الأسلمي ، مدني له صحبة ، وكان من أهل الصفة ، يقال : مات سنة (٦١هـ) أخرج له البخاري تعليقاً ، وأبو داود ، والترمذي ،

عورة» (١) .

قلتُ : حديث جرَّهَد هذا ذكره صاحب "الكافي" (٢) وما أعرفه إلا أنه أمره بأن يغطي فخذه ، كما رواه أبو داود (٣) ، قال (٤) : «جلس النبي ﷺ عندنا وفخذي مكشوفة ، فقال : «أما علمت أن الفخذ عورة» .

وفي "الترمذي" (٥) قال : «مرَّ النبي ﷺ بجرَّهَد في المسجد ، وقد انكشفت فخذه فقال : إنَّ الفخذ عورة» قال حديثٌ حسنٌ .

وقد روي حديث جرَّهَد من طرق غير هذه ، لم يذكر إلا الفخذ (٦) . ويأتي تمام بحث الركبة في باب الكراهية ، إن شاء الله تعالى .

وابن ماجة . التقريب (١٣٨) .

(١) كل الروايات تذكر الفخذ، كما قاله المؤلف، والله تعالى أعلم . وهذا البحث من قوله : «ولأنَّ قوله ﷺ : «حَتَّى يُجَاوِزَ رِكْبَتَهُ» محكمٌ» إلى هنا منقول من الكافي شرح الوافي (١/٣٢/أ) .
(٢) الكافي شرح الوافي (١/٣٢/أ) .

(٣) سنن أبي داود ، كتاب الحمام ، باب النهي عن التعري (٤/٣٠٣ برقم ٤٠١٤) . وحديث جرَّهَد هذا ذكره البخاري معلقاً في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب ما يذكر في الفخذ (١/٥٧٠) . قال الحافظ في الفتح (١/٥٧١) : «وحديثه موصول عند مالك في "الموطأ" ، والترمذي وحسنه ، وابن حبان وصححه ، وضعفه المصنف في "التاريخ" للاضطراب في إسناده ، وقد ذكرت كثيراً من طرقه في "تغليق التعليق" . وانظر : تغليق التعليق (٢/٢٠٩) : قال : «حديث مضطرب جداً» .

(٤) أي قال جرَّهَد .

(٥) كتاب الأدب، باب ما جاء أن الفخذ عورة (٥/١٠٢) وقال: «هذا حديث حسن ما أرى إسناده يمتثل». ثم أخرجه بإسناد آخر بلفظ: «غَطَّ فَنَحْذِكُ فَإِنَّمَا مِنَ الْعُورَةِ» وقال: «هذا حديث حسن».

(٦) أخرجه -غير من ذكره المؤلف-: ابن حبان في صحيحه -الإحسان- كتاب الصلاة ، باب شروط الصلاة (٤/٦٠٩ برقم ١٧١٠) والبيهقي في "السنن الكبرى" كتاب الصلاة باب عورة الرجل (٢/٣٢٢) والحاكم في "المستدرک" كتاب اللباس (٤/٢٠٠ برقم ٣٧٦٠) وقال : « هذا حديث صحيح ولم يخرجاه ، وشاهده حديث محمد بن جحش . وكلهم ذكروا : «الفخذ» .

وأما الجواب عن حديث أنس ، و^(١) انخسار الإزار : فيحتمل أنه عليه الصلاة والسلام غطّى فخذه بسرعة لما انكشف . والثاني : لم يجزم الراوي به ^(٢) .

وقد عارض حديث أنس ما أخرجه الترمذي ^(٣) عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ قال : الفخذ عورة » . أخرجه الترمذي ، وقال ^(٤) : حديث حسن غريب .

وأخرجه الحاكم في "المستدرک" ^(٥) ولفظه : «مرّ النبي ﷺ على رجل فرأى فخذه مكشوفة، فقال: غطّ فخذك ؛ فإن فخذ الرجل من عورته» انتهى ، وسكت عنه .

وفي "مسند الإمام أحمد" ^(٦) : «مرّ النبي ﷺ على معمر ^(٨) وهو جالس على باب داره، وفخذه مكشوفة ، فقال له : «يا معمر غطّ فخذك ؛ فإن الفخذ عورة» انتهى . وسنده صالح ^(١٠) . ورواه الطبراني في "معجمه" ^(١١) من ست

(١) ساقط من : ط .

(٢) انظر : نصب الراية (٤١٠/١) .

(٣) سنن الترمذي، كتاب الأدب ، باب ما جاء أن الفخذ عورة (٥/١٠٣ برقم ٢٧٩٦) . وقد سكت عنه، والذي نقله عنه المؤلف - رحمه الله - إنما قاله في الحديث الذي بعده، وهو حديث جرّده .

(٤) «وقال» ساقط من : ط .

(٥) كتاب اللباس [بدون باب] (٤/٢٠٠-٢٠١ برقم ٧٣٦٣) . وأخرجه أيضاً : البخاري تعليقاً ، في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب ما يذكر في الفخذ (١/٥٧٠) . وصححه البيهقي ، والطحاوي انظر : السنن الكبرى (٢/٣٢٣) ؛ شرح معاني الآثار (١/٤٧٤) .

(٦) (٦/٣٩٢ ، برقم ٢١٩٨٨ ، ٢١٩٨٩) من حديث محمد بن جحش .

(٧) في ط : «أمر» وهو خطأ .

(٨) معمر بن عبد الله بن نافع بن نضلة العدوي ، وهو ابن أبي معمر ، صحابي كبير ، من مهاجرة الحبشة . أخرج له مسلم ، وأبوداود ، والترمذي ، وابن ماجة . التقريب (٥٤١) .

(٩) في ط : «فخذه» بدون الواو .

(١٠) قاله ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (١/٧٤٣) والزيلعي في نصب الراية (٦/١٣٥) ، وتبعه العيني في البناية (١/١٦٢) .

(١١) المعجم الكبير (١٩/٢٤٥-٢٤٧ ، بأرقام ٥٥٠-٥٥٥) وألفاظها متقاربة .

طرق دائرة على العلاء (١) . قيل (٢) : (٤) - ورواه الطحاوي (٣) ، وصححه (٤) - .
 ورواه الحاكم في "المستدرک" (٥) وسكت عنه . ورواه البخاري في "تاريخه
 الكبير" (٦) . وهذا نص في أن الفخذ عورة ، وبه قال أكثر أهل العلم .
 فإن قيل : قال البخاري (٧) : إن (٨) حديث أنس أسند (٩) من حديث جرهد ؟ .
 قيل : وقد قال : حديث جرهد أحوط . حتى يخرج من خلافهم (١٠) . (١١) - ونحن نقول :
 حديث «الركبة عورة» أحوط ، حتى نخرج من خلافهم (١١) والله تعالى أعلم (١٢) .

-
- (١) العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي ، أبو شبل ، المدني ، صدوق ربما وهم ، مات سنة مائة وبضع
 وثلاثين . أخرج له البخاري في جزء القراءة ، ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٤٣٥) .
 (٢) قائل «قيل» هو : الزيلعي في نصب الراية (١٣٥/٦) .
 (٣) شرح معاني الآثار ، كتاب الصلاة ، باب الفخذ هل هو عورة أم لا؟ (١/٤٧٤-٤٧٥) .
 (٤) ساقط من : ط .
 (٥) كتاب اللباس [بدون باب] (٤/٢٠٠ برقم ٧٣٦٣) . وفي كتاب معرفة الصحابة ، باب : ذكر
 محمد بن عبدالله بن جحش (٣/٧٣٨ برقم ٦٦٨٤) .
 (٦) (٢/٢٤٨-٢٤٩) . وحديث محمد بن جحش هذا : ذكره البخاري في صحيحه تعليقا ،
 كتاب الصلاة ، باب ما يذكر في الفخذ (١/٥٧٠) .
 قال الحافظ في الفتح (١/٥٧١) : « رجاله رجال الصحيح ، غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة ،
 لكن لم أجد فيه تصريح بتعديل » . وقال البيهقي (٢/٣٢٣) - بعد أن ساق أحاديث جرهد ،
 وابن عباس ، ومحمد بن جحش - رضي الله عنهم - : « وهذه أسانيد صحيحة يحتاج بها » .
 (٧) صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب ما يذكر في الفخذ (١/٥٧٠) .
 (٨) في ط : «من» وهو خطأ .
 (٩) أسند : أي أصح إسناداً ، كأنه يقول : حديث جرهد ولو قلنا بصحته فهو مرجوح بالنسبة إلى
 حديث أنس . قاله الحافظ في الفتح (١/٥٧١) .
 (١٠) انظر - من قوله : فإن قيل - : اللباب للمنبجي (١/٢١٤) .
 (١١-١٢) زيادة من : ط . ولعل الصواب في قوله : «(من خلافهم)» : «(من خلافهم)» .
 (١٢) قال الإمام ابن القيم في تهذيب السنن (٦/١٧) : «(وطريق الجمع بين هذه الأحاديث ، ما ذكره
 غير واحد من أصحاب أحمد وغيرهم : أن العورة عورتان : مخففة ، ومغلظة ؛ فالمغلظة :
 السوءتان ، والمخففة : الفخذان . ولا تنافي بين الأمر بغض النظر عن الفخذين لكونهما
 عورة ، وبين كشفهما لكونهما عورة مخففة ، والله تعالى أعلم » .

والسُّرَّة ليست بعورة [٨١-أ] في الصحيح عن أبي حنيفة^(١).

لما رواه أحمد في "مسنده"^(٢)، وابن جبان في "صحيحه"^(٣)، والبيهقي في "سننه"^(٤) عن عمير بن^(٥) إسحاق^(٦)، قال: «كنت أمشي مع الحسن بن علي - رضي الله عنهما - (٧) في بعض طُرق المدينة، فلَقِينَا أبوهريرة رضي الله عنه، فقال للحسن: اكشف لي عن بطنك - جُعِلَتْ فداك - حَتَّى أَقْبَلَ حيث رَأَيْتُ رسولَ الله ﷺ يَقْبَلُهُ قال: فكشف عن بطنه فقَبَّلَ سُرَّتَهُ». ولو كانت من العورة ما كشفها. ورواه ابن أبي شيبة بسنده^(٨). وما رواه ابن جريج عن النبي ﷺ أَنَّهُ قال: «السُّرَّة من العورة»^(٩).

(١) الهداية (٤٠٨/١). وفي رواية عنه: أنها من العورة. انظر: الغاية (٨٧/٢).
(٢) (٢/٥٠٢، برقم ٥٤٦٢) و(٣/١٦٠، ٢٧٩ برقم ٩٢٢٦، ١٠٠٢٦).
(٣) انظر: الإحسان، كتاب الحظر والإباحة، باب ذكر إباحة تقبيل المرء ولَدَه وولَدَ وَلَدِهِ على سُرَّتِهِ (١٢/٤٠٥-٤٠٦). وفي كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم، باب تقبيل المصطفى ﷺ الحسن بن علي على سُرَّتِهِ (٥١/٤٢٠).
(٤) كتاب الصلاة، باب من زعم أن الفخذ ليس بعورة، وما قيل في السرة والركبة (٢/٣٢٨ برقم ٣٢٤٧-٣٢٤٨). قال الهيثمي في المجمع (٩/١٧٧): «رجاله رجال الصحيح غير عمير بن إسحاق وهو ثقة». وقال الحاكم في المستدرک (٣/١٨٤): «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

(٥) في المخطوط: «أبي» والتصويب من كتب التخریج.
(٦) عمير بن إسحاق، أبو محمد، مولى بني هاشم، مقبول. أخرج له البخاري في الأدب المفرد، والنسائي. التقريب (٤٣١).
(٧) ابن أبي طالب الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ، وقد صحبه وحفظ عنه، مات شهيداً بالسُّمِّ، سنة (٤٩هـ)، وقيل: بل مات سنة (٥٠هـ)، وقيل: بعدها. أخرج له أصحاب السنن. التقريب (١٦٢).
(٨) بحث عنه في "مصنفه" فلم أجده، ثم وجدت أن الزيلعي صرَّح في نصب الراية (٦/١٣٢) والعيني في البناية (١١/١٥٩): أنه رواه في مسنده. وعليه فعل قولُه: «(بسنده) مصحَّف مِن:» (في مسنده) إلا أني لم أجده أيضاً في مسنده - المطبوع - والله أعلم.

(٩) ذكره الزيلعي في نصب الراية (١/٤١٠)، والعيني في البناية (١/٦١)، والحافظ في الدراية

قال في "الإمام" (١): وهو هكذا مرسل و (٢) معضل. والمعضل لا يحتج به، والله تعالى أعلم.

باب (٣)

بدن المرأة الحرة عورة إلا وجهها ، وكفيها . وهذا (٤) قول أبي حنيفة ، وأكثر أهل العلم (٥) . وعن أحمد في رواية : كفاها عورة (٦) .

حجة الأكرين : قوله تعالى : ﴿ ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها ﴾ (٧) .

قال ابن عباس : ﴿ ما ظهر منها ﴾ وجهها ، وكفاها (٨) .

(١٢٣) وقال-أي الحافظ- : وهذا معضل . وكلهم عزوه إلى البيهقي في "الخلافيات" وهو في مختصر الخلافيات (١٥٢/٢) قال البيهقي : «وهذا لا تقوم به حجة ؛ لانقطاعه عما دون التلبيين والله تعالى أعلم» .

(١) انظر عزوه إليه في نصب الراية (٤١٠/١) .

(٢) ساقط من : ط . والمعضل : أن يسقط من وسط الإسناد راويان فأكثر مع التوالي . قال النووي : ويسمى منقطعا أيضا ، ويسمى مرسلا عند الفقهاء وغيرهم . تقرب النواوي مع التدريب (١٧٤) . وانظر : نزهة النظر (١١٢) ؛ التقييد والإيضاح (٨١) .

(٣) في ط : «مسألة» .

(٤) في ط : «فهذا» .

(٥) ومنهم الأئمة الثلاثة ، والأوزاعي ، وأبو ثور ، وغيرهم . انظر : الهداية (٤١١/١) ، وشرحها الغاية (٨٩/٢) ؛ حاشية ابن عابدين (٤٠٥/١) . والكافي لابن عبد البر (٦٣) ؛ مواهب الجليل (١٨/٢) . والأم (١٨٣، ١٨١/١) ؛ المجموع (١٧٣/٣) ؛ الأوسط (٧٠/٥) .

(٦) وهي المذهب عندهم . والرواية الثانية : أنهما ليستا بعورة .

أما الوجه : فالصحيح من المذهب أنه ليس بعورة . وقال بعضهم : إنه عورة ، وإنما كشف في الصلاة للحاجة . انظر : الإنصاف (٤٥٢/١) ؛ الفروع (٣٣٠/١) ؛ المغني (٣٢٦-٣٢٧) .

(٧) النور ، الآية (٣١) .

(٨) انظر ذلك في : تفسير ابن كثير (٢٧٤/٣) ، وتفسير الطبري (١١٧/١٨-١١٨) .

وقد ورد في تفسير الآية أن المراد بـ ﴿ ما ظهر منها ﴾ الثياب الظاهرة .

فسره بذلك عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وهو مروي عن إبراهيم النخعي ، والحسن البصري ، وهو

وروى البخاري (١) عن ابن عمر- رضي الله عنهما-: « أن النبي ﷺ نهي المحرمة عن لباس القفازين (٢) والنقاب ». فلو كان الوجه والكفان عورة لما حرم سترهما (٣).

المشهور عن الإمام أحمد . ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير سورة النور (٧٨) وأورد على ذلك من الأدلة ما فيه مقنع ، ويطمئن إليه النفس . كما رجحه الشيخ الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان (١٩٦/٦-٢٠٠) وقال : « وهذا القول أظهر الأقوال ، وأحوطها ، وأبعدها عن أسباب الفتنة ، وأظهرها لقلوب الرجال والنساء ، ولا يخفى أن وجه المرأة هو أصل جمالها ، ورؤيته من أعظم أسباب الافتتان بها كما هو معلوم ، والجاري على قواعد الشرع الكريم هو تمام المحافظة والابتعاد من الوقوع فيما لا ينبغي » . ثم أورد أدلة من الآية نفسها على عدم صحة إرادة الوجه والكفين بالزينة المذكورة في الآية ، فليراجع . وانظر أيضا : تفسير القرطبي (٢٢٨/١٢-٢٢٩).

(١) صحيح البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة (٦٣/٤) برقم (١٨٣٨) . حديث طويل ، وفيه : « ولا تنتقب المرأة ، ولا تلبس القفازين » .

قال شيخ الإسلام في تفسير سورة النور (٧٨)- بعد إيراده هذا الحديث :- « وهذا مما يدل على أن النقاب والقفازين كانا معروفين في النساء اللاتي لم يحرمن ، وذلك يقتضي ستر وجوههن وأيديهن » (٢) في ط : « النفاذين » وهو تحريف .

والقفاز : بالضم والتشديد : شيء يلبسه نساء العرب في أيديهن ، يغطي الأصابع ، والكف ، والساعد ، من البرد ويكون فيه قطن محشو . وقيل : هو ضرب من الحلي تتخذه المرأة ليديها . النهاية لابن الأثير (٩/٤) والمراد هنا : المعنى الأول . والنقاب : هو الخمار الذي يبدو منه محجر العين . النهاية لابن الأثير (١٠٣/٥) ؛ لسان العرب (٢٥٠/١٤) .

(٣) ليس فيه ما يدل على تحريم سترهما ، بل غاية ما فيه منعها من لبس القفازين والنقاب ؛ قال الإمام ابن القيم في تهذيب السنن (٣٠٥/٢) : « وأما نهي ﷺ في حديث ابن عمر ﷺ المرأة أن تنتقب وأن تلبس القفازين ، فهو دليل على أن وجه المرأة كبدن الرجل لا كراسه . فيحرم عليها فيه ما وضع وفصل على قدر الوجه كالنقاب والبرقع ، ولا يحرم عليها ستره بالمقنعة والجلباب ونحوهما وهذا أصح القولين ؛ فإن النبي ﷺ سوى بين وجهها ويديها ، ومنعها من القفازين والنقاب ، ومعلوم أنه لا يحرم عليها ستر يديها ، وأنهما كبدن المحرم يحرم سترهما بالمفصل على قدرهما وهما القفازان ، فهكذا الوجه إنما يحرم ستره بالنقاب ونحوه . وليس عن النبي ﷺ حرف واحد في وجوب كشف المرأة وجهها عند الإحرام إلا النهي عن النقاب ، وهو كالنهي عن القفازين فنسبة النقاب إلى الوجه كنسبة القفازين إلى اليد سواء ... » الخ .

وتفسير ابن عباس رواه البيهقي ، ومثله عن عائشة (١) .

وروى أبو داود في "سننه" (٢) عن عائشة - رضي الله عنها - : أن أسماء بنت أبي بكر (٣) دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال : «يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يُرى منها إلا هذا ، وهذا» (٤) - وأشار إلى وجهه وكفيه - وهذا الحديث مرسل ، وفيه مقال (٥) .

لكن يكفي للاستدلال الاستثناء في الآية ، كما فسره ابن عباس - رضي الله عنهما - وما روياه من حديث البخاري . والمرسل كالتابع (٦) .

فإن قيل : فقد روى الترمذي (٧) أن النبي ﷺ قال : « المرأة عورة مستورة »

(١) أخرجهما في السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب عورة المرأة الحرة (٣١٨/٢-٣١٩) .

(٢) كتاب اللباس ، باب فيما تبدي المرأة من زينتها (٣٥٧/٤-٣٥٨ برقم ٤١٠٤) قال أبو داود : «هذا مرسل ؛ خالد بن دريك لم يدرك عائشة رضي الله عنها» .

(٣) أسماء بنت أبي بكر الصديق ، زوج الزبير بن العوام ، من كبار الصحابة ، عاشت مائة سنة ، وماتت سنة (٧٣هـ) أو (٧٤هـ) . أخرج لها الجماعة . التقريب (٧٤٣) .

(٤) «وهذا» ساقط من : ط .

(٥) قال الزيلعي في نصب الراية (٤١٢/١) : «قال ابن القطان : ومع هذا فخالده مجهول الحال» . وقال الحافظ في التقريب (٢٣٤) : «سعيد بن بشير ضعيف» .

(٦) لكنه يرد على استدلال المؤلف : أن تفسير ابن عباس ﷺ قد عارضه تفسير ابن مسعود ﷺ ومن وافقه ، على أن تفسير ابن عباس ﷺ يحتمل أن يكون تفسيراً للزينة التي نهي عن إبدائها ، كما قاله الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢٧٤/٣) . وأما حديث البخاري فليس صريحاً في الحكم كما مرّ بيانه ، والله تعالى أعلم .

(٧) سنن الترمذي ، كتاب الرضاع ، باب [بدون عنوان] (٤٧٦/٣ برقم ١١٧٣) . من حديث عبدالله بن مسعود ﷺ مرفوعاً : « المرأة عورة ، فإذا خرجت استشرفها الشيطان » وليس فيه لفظ : «مستورة» . قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن غريب » .

وقال الزيلعي في نصب الراية (٤١١/١) : «أخرجه الترمذي ، وابن حبان في صحيحه ، والبخاري في مسنده ، ولفظ : «مستورة» لم أجده عند أحد منهم ، والله أعلم» .

وصحَّحه الترمذي. قلنا: الاستثناء في الآية، وحديث البخاري مخصَّصٌ لهذا الحديث.
واختلف مشايخنا - رحمهم الله تعالى - في القدمين^(١): فقال بعضهم: عورة،
واختاره المرغيناني^(٢)، والإسبيجاني^(٣). قال الإمام الطحاوي^(٤): ليس بعورة.
وذكر الكرخي^(٥): أنَّهما ليسا^(٦) بعورة في حق النظر بغير شهوة.

وفي "المفيد"^(٧): وفي القدمين اختلاف المشايخ. وقال الثوري،

وقال الحافظ في الدراية (١٢٣/١) عن قوله: «(مستورة)»: «لم أجده». ثم ذكر الحديث كما
هو عند الترمذي، وقال: «(وصحَّحه الترمذي، وابن حبان، وابن خزيمة)».

(١) من هنا منقول من الغاية (٨٩/ل/٢) إلى آخر الأقوال. ~~في النص الأصلي~~
(٢) صرَّح السروجي في الغاية (٨٩/ل/٢) أنه قاله في "الفتاوى". فهو: محمود - وقيل: محمد - بن
أحمد بن برهان الدين عبدالعزيز بن مازة، برهان الدين البخاري، المرغيناني، من مؤلفاته:
"المحيط البرهاني" و"الذخيرة البرهانية" و"الفتاوى" وغيرها، توفي سنة (٦١٦هـ). انظر: الفوائد
البيهية (٢٠٥-٢٠٧)؛ كشف الظنون (٨٢٣/١). والمرغيناني: نسبة إلى (مرغينان) وهي بلدة من
بلاد (فرغانة) وهي كورة واسعة بما وراء النهر متاخمة لبلاد تركستان. انظر: الأنساب
(٢٥٩/٥)؛ معجم البلدان (٢٨٧/٤).

(٣) في ط: «(الاستيجاني)» وهو خطأ. وهو: محمد بن أحمد الخجندي الإسبيجاني، صاحب "شرح
مختصر الطحاوي". انظر: كشف الظنون (١٦٢٧/٢). ولم أقف على ترجمته أكثر من هذا في
كتب تراجم الحنفية، ولا غيرهم. ويلاحظ أيضاً أنه يوجد بهذا اللقب أكثر من واحد عند الحنفية،
وإنما الذي عينته من خلال استقرار النقول عنه - وقد تكرر ذكره - فإنها توافق لما في كتابه المذكور.
والإسبيجاني: نسبة إلى (إسبيجاب) وهي بلدة كبيرة من أعيان بلاد ما وراء النهر، في حدود
تركستان. انظر: معجم البلدان (٢١٣/١)؛ الأنساب (١٤٧/١).

وانظر اختياره في: شرح مختصر الطحاوي له (٣٦/ب) وانظر فيه أيضاً قول الطحاوي، والكرخي.

(٤) مختصر الطحاوي ص (٢٨).

(٥) هو: عبيد الله بن الحسين بن دلال، أبو الحسن، البغدادي الكرخي، الفقيه الحنفي. قال
الذهبي: «(وكان رأساً في الاعتزال، الله يسامحه)». من مصنفاته: "المختصر" و"شرح الجامع
الكبير" وغيرها، توفي سنة (٣٤٠هـ). انظر: السير (٤٢٦/١٥)؛ الفوائد البيهية (١٠٨-١٠٩).

(٦) في ط: «(ليستا)» وهو أولى.

(٧) في ط: «(المقيد)» وهو خطأ.

والمزني (١): القدمان ليستا بعورة (٢) .

ويدلُّ على أنَّهما ليستا بعورة : ما روي عن عائشة ، وميمونة ، وأمِّ سلمة أزواج النبي ﷺ : « أَنَّهُنَّ كُنَّ يَصْلِينَ فِي دَرْعٍ ، وَخِمَارٍ (٣) لَيْسَ عَلَيْهِنَّ إِزَارٌ » رواه مالكٌ في "الموطأ" (٤) . وذكره ابن بطَّال (٥) في "شرح البخاري" (٦) .

قال أحمد : اتفقت عامتهم على الدرع والخمار (٧) .

والدرعُ : القميص الطَّويل (٨) ، والغالب على القميص الطويل عدم تغطية القدم به فهذا يدل على أنَّ القدم ليست [٨١-ب] بعورة .

والآيةُ وحديث البخاري ، وأبي داود الذي ذكرته . ما رواه أبو داود أيضاً (٩) عن أمِّ

(١) هو : إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل ، أبو إبراهيم ، المزني ، المصري ، تلميذ الإمام الشافعي من مصنفاته : "المختصر" و "الجامع الكبير" و "الجامع الصغير" وغيرها . توفي سنة (٢٦٤هـ) . انظر : السير (١٢/٤٩٢) ؛ طبقات السبكي (٢/٩٣-١٠٩) ؛ وفيات الأعيان (١/٢١٧) ؛ الأنساب للسمعي (٥/٢٧٧-٢٧٨) . وانظر قوله أيضاً في المجموع (٣/١٧٤) .

(٢) هنا ينتهي النقل من الغاية . وانظر أيضاً في الأقوال السابقة : البناية (١/١٤٠) ؛ البدائع (٥/١٢٢) .

(٣) الخمار : ما تغطي به المرأة رأسها . انظر : النهاية لابن الأثير (٢/٧٨) ؛ القاموس المحيط (٢٤٩) أما الدرع فسيذكره المؤلف .

(٤) كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الدرع والخمار (١/١٤١-١٤٢) .

(٥) هو : علي بن خلف بن بطلال البكري ، أبو الحسن ، القرطبي ، المالكي ، ثم البنسني ، شارح صحيح البخاري ، ويعرف بابن اللِّجَام - بالمعجمة - توفي سنة (٤٤٩هـ) وقيل : (٤٤٤هـ) وقيل : غير ذلك . انظر : السير (١٨/٤٧-٤٨) ؛ ترتيب المدارك (٨/١٦٠) ؛ الديباج (٢/١٠٥-١٠٦) .

(٦) (١/١٣٠) .

(٧) انظر : المغني (٢/٣٣٠) وتام كلامه : « وما زاد فهو خير وأستر » .

(٨) عامة أهل اللغة يقولون : الدرع ، قميص المرأة . ولم أقف على من وصفه بالطويل .

انظر : النهاية لابن الأثير (١/١١٤) ؛ لسان العرب (٤/٣٣١) ؛ الصحاح للجوهري (٣/١٢٠٦)

مختار الصحاح (٨٥) ؛ معجم مقاييس اللغة (٢/٢٦٨) ؛ تاج العروس (٢٠/٥٣٨) وغيرها .

(٩) هكذا في المخطوط ، ولعل الصواب : « (وما رواه أبو داود أيضاً) » . وانظر : سنن أبي داود =

سلمة قالت : قلتُ : « يا رسول الله ﷺ أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار ؟ قال : نعم ، إذا كان سابغاً يُغطَّى ظهور قدميها » يقتضي أن القدم عورة ، والأخذ بهذه الرواية أحوط .

مسألة

نقل السروجي عن أحمد (١) : أنه شرط لصحة الصلاة ستر بعض المنكبين ، ولو بثوب رقيق يصف ما تحته ، في ظاهر مذهبه . حكاه عنه ابن قدامة (٢) في "المغني" (٣) .
لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على (٤) عاتقه منه شيء » خرَّجاه (٥) .

كتاب الصلاة ، باب في كم تصلي المرأة ؟ (١/٤٢٠ برقم ٦٣٩) . قال أبو داود : « روى هذا الحديث مالك بن أنس ، وبكر بن مضر ، وحفص بن غياث ، وإسماعيل بن جعفر ، وابن أبي ذئب ، وابن إسحاق ، عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة ، لم يذكر أحد منهم النبي ﷺ ، قصروا به على أم سلمة رضي الله عنها » .

ووافقه على ذلك جمع من العلماء ، فقالوا : إن الصواب في هذا الحديث وقفه على أم سلمة رضي الله عنها ، وأن عبدالرحمن بن عبدالله غلط في رفعه . انظر : نصب الراية (١/٤١٣) ؛ التلخيص (١/٥٠٦) ؛ التحقيق (١/٣٢٣) ؛ تنقيح التحقيق (١/٧٤٨) .

(١) من هنا إلى آخر المسألة منقول من "الغاية" للسروجي (٢/٩٣) .

(٢) عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، أبو محمد ، موفق الدين ، المقدسي الجَمَاعيلي ، ثم الدمشقي الصالح ، الحنبلي ، صاحب "المغني" و "الكافي" و "المقنع" و "العمدة" وغيرها . قال الذهبي : وكان عالماً أهل الشام في زمانه . توفي سنة (٦٢٠هـ) . انظر : السير (٢٢/١٦٥-١٧٣) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٤/١٣٣) .

(٣) (٢/٢٨٩-٢٩٠) . وقيد بكونه : قادراً على ذلك .

(٤) ساقط من : ط .

(٥) صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه (١/٥٦١ ، برقم ٣٥٩) . وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة في ثوب واحد ، وصفة لبسه (٤/٤٥٥ برقم ١١٥١) . من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظهما : « لا يصلي »

قلنا : عارضه قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا كان الثوب ضيقاً فاشدده على حقوك (١) » . رواه صاحب "الإمام" (٢) . وحديث جابر : قال عليه الصلاة والسلام : « إذا كان الثوب واسعاً فالتحف به ، وإن كان ضيقاً فاتزر به » . رواه البخاري (٣) ، وغيره .

وسئل رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد ، فقال : « أولكلكم (٤) ثوبان ؟ » رواه مسلم ، ومالك في "الموطأ" (٥) . فيحتمل (٦) النهي على الكراهة دون الفساد (٧) . وعن أحمد (٨) : يُجزئه تركه في التطوع . انتهى كلام السروجي .

أحدكم في الثوب الواحد ، ليس على عاتقيه شيء .

(١) الحق - بفتح الحاء وكسرهما - وهو : معقد الإزار - وهو الخاصرة - . شرح النووي على صحيح

مسلم (٣٣٨/٩) وانظر : لسان العرب (٢٦٦/٣) ؛ النهاية لابن الأثير (٤١٧/١) .

(٢) عزاه إليه في الغاية (٩٣/ل/٢) . وقد رواه الإمام مسلم في صحيحه ، كتاب الزهد والرفائق ، باب

حديث جابر الطويل ، وقصة أبي اليسر (٣٣٨/٩ برقم ٧٤٣٧) وهو حديث طويل ، وفيه هذه الجملة .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب : إذا كان الثوب ضيقاً (٥٦٣/١ برقم ٣٦١) .

(٤) في ط : « أولكلكم » .

(٥) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه (٤٥٤/٤ برقم ١١٤٨)

والموطأ ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الثوب الواحد (١٤٠/١) .

وأخرجه البخاري أيضاً ، في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به (٥٦١/١)

برقم ٣٥٨) . كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) في ط : « فيحتمل » .

(٧) جمهور العلماء حملوا هذا النهي في حديث أبي هريرة السابق : « لا يصلي أحدكم في الثوب

الواحد ليس على عاتقيه شيء » على كراهة التزيه . انظر : الأم (١٨٣/١) ؛ الفتح (٥٦٢/١)

المجموع (١٨١/٣) وشرح النووي على صحيح مسلم (٤٥٦/٢) ؛ نيل الأوطار (٨٣/٢) .

(٨) انظر : المغني (٢٩٢/٢) وعلمه : بأن النافلة مبناها على التخفيف .

باب (١)

انكشاف قليل العورة لا يمنع الصلاة ، والكثير مانع . والقليل : ما دون الربع .
والكثير : الربع فما فوقه (٢) . وقال أبو يوسف : انكشاف ما دون النصف لا يمنع .
وعنه في انكشاف نصفها روايتان : المنع ، وعدمه (٣) .
وقال الشافعي : الانكشاف مانع ، قلّ أو كثر ، ولو شعرة من رأس الحرّة ،
أو ظفر منها (٤) . وقال أحمد : يُعفى عن القليل . ولم يَحُدّه بشيء ، بل جعل
الكثير ما فحش في النظر ، والقليل ما لا يفحش ، ويُرجع فيه إلى العادة (٥) .
حُجّة أبي حنيفة ومن وافقه : أن الحرج مدفوع بالنّص ، وفي القول بأنّ قليل
الانكشاف غير معفو ، إثبات الحرج وإلحاق الضرر بالمصلي ؛ فإن ثياب الفقراء لا
تخلو عن قليل الخرق . ولأنّ اسم الخمار يوجد في (٦) ما فيه خرقٌ يسيرٌ . (٧)
وقدّر أبو حنيفة الكثير بالربّع احتياطاً ؛ لأنّ الرُّبع يقوم مقام الكل ، كما في
حلق الرأس في الإحرام يجب الدم بحلق رُبعه ، كما لو حلق كلّهُ (٨) .

(١) هذا الباب كله إلى آخره ، منقول من الغاية (٢/٩٠-٩١) بتصرف يسير .

(٢) وبه قال الإمام أبو حنيفة ، ومحمد . البدائع (١/١٧٧) ؛ المبسوط (١/١٩٧) ؛ الهداية (١/٤١٢) .

(٣) المراجع السابقة نفسها ، وتبيين الحقائق (١/٩٦) .

(٤) انظر : الأم (١/١٨٣) ؛ الأوسط (٥/٦٩) ؛ المجموع (٣/١٧٢) . واستثنى في " الأم " من ذلك أن
تنكشف بريح أو سقطة ، ثم يعاد مكانه من غير لبث ، فهذا لا يمنع الصلاة .

(٥) المغني (٢/٢٨٧-٢٨٨ ، ٣٣١) ؛ الفروع (١/٣٣٢) ؛ الإنصاف (١/٤٥٦) .

وعلّل ابن قدامة ذلك : بأن التقدير طريقه التوقيف ، ولا توقيف في هذا . وإنما يُردُّ إلى العرف ؛
لأن ما لم يرد الشرع بتقديره يردُّ إلى العرف كالكثير من العمل في الصلاة ، والتفرق والإحراز ،
والتقدير بالتحكم من غير دليل لا يسوغ .

(٦) ساقط من : ط .

(٧) قاله السروجي في " الغاية " (٢/٩١) .

(٨) البدائع (١/١١٧) ؛ المبسوط (١/٢١٦) ؛ الهداية (١/٤١٢) ؛ تبيين الحقائق (١/٩٦) . قال ابن أبي العز

الحنفي في التنبيه على مشكلات الهداية (١/٢١٦-٢١٨) : « في التعليل والتنظير كله نظير

فإن قيل (١) : التقدير تحكُّم على الشرع ؟ . قلنا : التقديرات تُعرف بالنصوص إن وُجدت ، وبالاجتهد إن عُدِمَتْ . وقد عُدِمَ النصُّ في الباب فتعيَّن الاجتهاد . وقد ثبت أنَّ الحرج مرفوعٌ . وفي القول بأنَّ قليل الانكشاف غيرُ معفوٍّ ، إثباتُ الحرج المرفوعِ شرعاً ، فثبت ما قلناه (٢) .

مَسْأَلَةٌ

لم يجد المصلِّي ما يستر عورته ، صَلَّى قاعداً مومناً بالركوع والسجود ، في قول أبي حنيفة ، وأصحابه (٣) . وهو مروي عن ابن عباس ، وابن عمر ، وعطاء ، وعكرمة [٨٢-أ] وقتادة (٤) ، وأحمد (٥) . وإن شاء صَلَّى قائماً بركوع ، وسجود (٦) .

-
- فإن كون الربع يحكي حكاية الكل مجرد دعوى ، ولا ينهض عليه دليل ، وأما كون أكثر الشيء يقوم مقام الكل فهذا أمر معقول لا ينكر .
- (١) انظر : الأوسط (٧١/٥) ؛ المغني (٣٢٩، ٢٨٨/٢) ؛ معالم السنن (١٨٠/١) قال الخطابي : « ولا أعلم لشيء مما ذهبوا إليه في التحديد أصلاً يعتمد » .
- (٢) هنا ينتهي النقل من الغاية (٩١/٢) .
- (٣) المبسوط (١٨٦/١) ؛ الهداية (٤١٥/١) ؛ حاشية ابن عابدين (٤١١/١) ؛ الغاية (٩٦/٢) .
- (٤) انظر قول هؤلاء جميعاً في : الغاية (٩٦/٢) ؛ الأوسط (٧٨/٥) ؛ المغني (٣١٢-٣١١/٢) ؛ المجموع (١٨٧/٣) - والثلاثة غير السروجي لم يذكروا ابن عباس عليه السلام - . قال ابن المنذر في الأوسط (٨١-٨٠/٥) : « ولا يثبت عن ابن عمر ، وابن عباس ما روي عنهما » .
- (٥) وهو الصحيح من المذهب . انظر : المغني (٣١٢-٣١١/٢) ؛ الفروع (٣٤٠-٣٣٩/١) ؛ الإنصاف (٤٦٥/١) .
- (٦) يفهم من عبارة المؤلف أن مذهب الحنفية التخيير بين الصلاة قائماً ، أو قاعداً ، وليس كذلك ، بل المذهب عندهم : أن الصلاة قاعداً أفضل من الصلاة قائماً ، إلا أنه إن صَلَّى قائماً بركوع وسجود أجزأه . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد : انظر : الغاية (٩٦/٢) ؛ الهداية (٤١٥/١) ؛ المغني (٣١٣/٢) . أما التخيير بينهما على السواء - كما هو ظاهر كلام المؤلف - فهو مذهب ابن جريج ، على ما نقله عنه ابن قدامة في المغني ، الموضع السابق .

و^(١) نقل عن مجاهد^(٢)، ومالك^(٣)، والشافعي^(٤)، وزفر^(٥)، وابن المنذر^(٦): يصلي قائما يركع ويسجد .

لهم : قوله ﷺ : «صل قائما، فإن لم تستطع فجالسا» رواه البخاري^(٨) .
ولأبي حنيفة ومن وافقه : أن المصلي مأمور بستر العورة بالنص ، وهو قوله تعالى : ﴿ يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾^(٩) أي ما يوارى عوراتكم عند كل صلاة^(١٠) . ومأمور بالصلاة قائما عند القدرة، وقوله ﷺ^(١١) لعمران بن حصين^(١٢) : «صل قائما، فإن لم تستطع فقاعدا»^(١٣) .

فتعلق بستر العورة حقان : حق الله تعالى ، وحق العباد . وتعلق بالقيام حق الله تعالى وحق العباد مقدم على حق الله تعالى ؛ لاحتياجهم ، وغنى الله تعالى . فقلنا : الأولى أن

(١) ساقط من : ط .

(٢) انظر : الأوسط (٧٨/٥) ؛ المجموع (١٨٧/٣) .

(٣) المدونة الكبرى (١٨٦/١) ؛ الكافي لابن عبد البر (٦٤) ؛ الذخيرة (١٠٦/٢-١٠٧) وهو المذهب .

(٤) الأم له (١٨٦-١٨٧) ؛ المجموع (١٨٧/٣) ؛ الأوسط (٨٧/٥) وهو المذهب .

(٥) الغاية (٩٦/ل/٢) ؛ مختصر اختلاف العلماء لأبي بكر الجصاص (٢٤٧/١) .

(٦) الأوسط له (٨٠/٥) .

(٧) ساقط من : ط .

(٨) صحيح البخاري ، كتاب تقصير الصلاة ، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب (٦٨٤/٢) برقم

(١١١٧) من حديث عمران بن حصين ﷺ ، ولفظه : «... فقاعدا» كما ذكره المؤلف لاحقا .

(٩) الأعراف ، الآية (٣١) .

(١٠) انظر : تفسير الطبري (٣٩٢/١٢) ؛ تفسير ابن كثير (٢٠١/٢) تفسير القرطبي (١٨٤/٧) ؛

تيسير الكريم الرحمن للسعدي (١٠٥/٢) .

(١١) هكذا في المخطوط . والذي يظهر أن صوابه : «وهو قوله ﷺ» ؛ لاستقامة المعنى بذلك ، وفي

سياق الكلام ما يدل على سقوط كلمة (هو) ، والله أعلم .

(١٢) عمران بن حصين بن عبيد الله بن خلف ، الخزاعي ، أسلم عام خير ، وصحب ، وكان فاضلا

وقضى بالكوفة ، مات سنة (٥٢هـ) بالبصرة . أخرج له الجماعة . التقريب (٤٢٩) .

(١٣) تقدم تخريجه من صحيح البخاري آنفا الهامش رقم (٨) .

يُصلي قاعداً . وروى الخلال (١) بإسناده عن ابن عمر: «أنَّ قومًا انكسرت بهم السفينة، فكانوا يصلون عُراةً جلوساً، يومئذ بالركوع والسجود إيماءً» (٢) برؤوسهم» (٣). ولم ينقل خلافه .

وروى عبدالرزاق (٤) في "مصنفه" (٥): أخبرنا إبراهيم بن محمد (٦) ، عن داود بن الحصين (٧) ، عن عكرمة (٨) . عن ابن عباس قال: «الذي يصلي في السفينة والذي يصلي عرياناً ، يصلي جالساً» انتهى .

أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن إسحاق بن عبدالله (٩)، عن ميمون بن

(١) هو: أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر الخلال، شيخ الحنابلة، من مؤلفاته: "الجامع في الفقه، و"السنة" و"العلل" عن الإمام أحمد، وغيرها، توفي سنة (٣١١هـ). انظر: طبقات الحنابلة (١٢/٢) - (١٥)؛ السير (٢٩٧/١٤ - ٢٩٨)؛ تذكرة الحفاظ (٧٨٥/٣ - ٧٨٦).

(٢) في ط : «(دأباً)» .

(٣) نسبه إليه ابن قدامة في المغني (٣١٢/٢) ، وتبعه السروجي في الغاية (٩٦/ل/٢) ، ثم العيني في البناية (١٥٤/٢ - ١٥٥) . وقوله : «(و لم ينقل خلافه)» قاله ابن قدامة .

(٤) عبدالرزاق بن همام بن نافع ، الحميري مولاهم ، أبو بكر الصنعاني ، ثقة حافظ مصنف شهير ، عمي في آخر عمره ، فتغير ، وكان يتشيع، مات سنة (٢١١هـ) وله خمس وثمانون . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٥٤) .

(٥) كتاب الصلاة، باب صلاة العريان (٥٨٤/٢) برقم ٤٥٦٥ . قال الحافظ في الدراية (١٢٤/١) : «(إسناده ضعيف)» .

(٦) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، أبو إسحاق المدني ، متروك، مات سنة (١٨٤هـ) وقيل : (١٩١هـ) . أخرج له ابن ماجة . التقريب (٩٣) وانظر: تهذيب الكمال (١٨٤/٢ - ١٨٥) .

(٧) داود بن الحصين الأموي مولاهم ، أبو سليمان المدني ، ثقة إلا في عكرمة ، ورمي برأي الخوارج مات سنة (١٣٥هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (١٩٨) .

(٨) عكرمة، أبو عبدالله، مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، مات سنة (١٠٤هـ) وقيل: بعد ذلك. أخرج له الجماعة. التقريب (٣٩٧) .

(٩) يحتمل أن يكون إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة . ويحتمل أن يكون إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة. والأول متروك ، والثاني ثقة حجة . كما في التقريب ص (١٠١ - ١٠٢) ؛ لأن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، روى عنهما ، كما في تهذيب الكمال (١٨٤/٢ ، ٤٤٦ - ٤٤٧) . ولم يتضح لي - بعد البحث في كتب الجرح والتعديل - المقصود به في هذا الحديث ، وأيهما كان فالحديث ضعيف من أجل إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ؛ فإنه متروك ، كما سبق في ترجمته ، والله تعالى أعلم .

مهران (١) قال: سُئِلَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن صلاة العريان ؟ قال : « إن كان حيث يراه الناس صَلَّى جالساً ، وإن كان حيث لا يراه الناس صَلَّى قائماً » . (٢) انتهى .
 أخبرنا معمر عن قتادة ، قال : « إذا خرج ناسٌ من البحر عراةً ، فأَمَّهم أحدُهم صَلَّى قعوداً وكان إمامُهم معهم في الصَّفِّ ، يومئون إيماءً » (٣) انتهى .

مَسْأَلَةٌ

من كان بمكة ففرضه إصابة عين الكعبة، ومن كان بعيداً عنها ففرضه إصابة جهتها. وهذا هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة، وهو قول عامة أصحابه (٤).
 وهو قول جُمُهورِ أهل العلم ؛ منهم: الثوري (٥)، ومالك (٦)، وابن المبارك (٧)، وأحمد (٨)، وإسحاق (٩)، وأبو داود (١٠)،

(١) ميمون بن مهران الجَزَري ، أبو أيوب ، أصله كوفي ، نزل الرِّقَّة، ثقة فقيه، وليّ الجزيرة لعمر بن عبدالعزيز ، وكان يرسل ، مات سنة (١١٧هـ) . أخرج له البخاري في خلق أفعال العباد ، ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٥٥٦) .

(٢) مصنف عبد الرزاق ، كتاب الصلاة ، باب صلاة العريان (٢/٥٨٤ برقم ٤٥٦٦) .

قال الحافظ في الدراية (١/١٢٤) : «إسناده ضعيف» .

(٣) مصنف عبد الرزاق ، كتاب الصلاة ، باب صلاة العريان (٢/٥٨٣ برقم ٤٥٦٤) . وسكت عنه الحافظ في الدراية (١/١٢٤) .

(٤) انظر : الهداية (١/٤١٨) ؛ فتح القدير (١/٢٧٥-٢٧٦) ؛ الغاية (٢/ل/١٠٣-١٠٤) ؛ حاشية ابن عابدين (٢/١٠٨-١٠٩) .

(٥) انظر : شرح السنة للبغوي (٢/٣٣٠) .

(٦) الكافي لابن عبد البر (٣٨) ؛ التلقين (٩٥-٩٦) مواهب الجليل (٢/١٩٤-١٩٦) .

(٧) انظر : الغاية (٢/ل/١٠٤) .

(٨) انظر : المغني (٢/١٠٠-١٠١) ؛ الفروع (٣٨٢) .

(٩) انظر : الغاية (٢/ل/١٠٤) ؛ البناية (٢/١٦٤) .

(١٠) لم أقف على قوله في سننه، والذي وقفتُ عليه في مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص (٤٥) أنه

سَمِعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَدِينَةِ (١٤/١٠٤) وَلَفِيهِ فِي الْبَنَاءِ (٢/١٠٤) ← انظر : الغاية (٢/١٠٤)

والمزني^(١)، والشافعي في قوله الآخر^(٢). وحكى الترمذي^(٣) ذلك: عن
عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وابن عباس، وابن عمر - رضي الله عنهم -.

وقال أبو عبدالله الجرجاني^(٤): الفرض إصابة عينها^(٥) للقريب والبعيد .
قال النووي^(٦): في أصحّ قولي الشافعي: فرض المجتهد، ومطلوبه: عينها .
حُجَّة من قال باشتراط إصابة عينها: أنه لا فصل^(٧) في النص بين الحاضر، والغائب
واستدل في "الإمام"^(٨) لمن قال: «الفرض إصابة العين» بحديث ابن عباس^(٩)
أخبرني أسامة بن زيد^(١٠): «أن النبي ﷺ لما دخل البيت دعا في نواحيه كلّها ،

قال: سمعتُ أحمد سئل عن رجل تحرى القبلة في يوم غيم في سفرٍ أو غير غيم فأخطأ؟ قال:
صلاته جائزة . والله أعلم .

(١) انظر: مختصره مع الأم (١٦/٩)؛ الحاوي الكبير (٧١/٢) .

(٢) انظر: المجموع (٢٠٣/٣)؛ الحاوي الكبير (٧١/٢)؛ شرح السنة (٣٣٠/٢) .

وجميع من سبق، ذكرهم السروجي في الغاية (١٠٤/ل/٢) وتبعه العيني في البناية (١٦٤/٢) .

(٣) انظر: سنن الترمذي (١٤٧/٢) .

(٤) هو محمد بن يحيى بن مهدي، الجرجاني، الفقيه، شيخ القدوري، عدّه صاحب الهداية من
أصحاب التخريج، من مؤلفاته: "ترجيح مذهب أبي حنيفة"، توفي سنة (٣٩٨هـ) . انظر:
الجواهر المضية (٣٩٧/٣-٣٩٨)؛ الفوائد البهية (٢٠٢)؛ كشف الظنون (٣٩٨/١) . وانظر
قوله في: فتح القدير (٢٧٦/١)؛ الغاية (١٠٤/ل/٢)؛ البناية (١٦٥/٢) .

(٥) في ط: «عنها» وهو تحريف .

(٦) المجموع (٢٠٣/٣) . ونص عليه الإمام الشافعي في الأم (١٩٠/١-١٩١) .

(٧) في ط: «فضل» .

(٨) قاله الزيلعي في نصب الراية (٤١٨/١) .

(٩) ساقط من: ط .

(١٠) أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، الأمير، أبو محمد، وأبو زيد، صحابي مشهور،

مات سنة (٥٤هـ) وهو ابن خمس وسبعين بالمدينة . أخرج له الجماعة . التقريب (٩٨) .

ولم يصل فيه، حتى خرج^(١)، فلما خرج ركع ركعتين في قُبْلِ^(٢) الكعبة^(٣)، ثم قال: هذه القبلة « أخرجه البخاري [٨٢-ب]، ومسلم^(٤) .

ولأن القبلة من المقابلة ؛ لأن المصلي يقابلها بوجهه ، فإذا استدبرها فانت .
وجه قول أبي حنيفة وعامة العلماء -رحمهم الله تعالى- : قوله ﷺ : « ما بين المشرق والمغرب قبلة » رواه الترمذي^(٥) وصححه .

وروى الحاكم في "المستدرک" ^(٦) عن ابن عمر : أن النبي ﷺ قال : « ما بين المشرق والمغرب قبلة » وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين .

(١) قال النووي : « قد روى بلال ﷺ : « أنه ﷺ صلى في الكعبة » رواه البخاري ومسلم ، وأخذ العلماء برواية بلال ؛ لأنها زيادة ثقة ، ولأنه مثبت فقدم على النافي » . المجموع (١٩٥/٣) ، وشرحه على صحيح مسلم (٨٨/٥) ، وانظر أيضاً : الفتح (٥٤٧/٣) .

(٢) قُبْلِ الكعبة : بضم القاف والباء ، ويجوز إسكان الباء . أي مقابلها ، أو ما استقبلت منها ، وهو وجهها . قال النووي : وجاء في رواية ابن عمر ﷺ في الصحيح : «فصلى ركعتين في وجه الكعبة » وهذا هو المراد بقُبْلِها ، وهو أحسن ما قيل فيه . تهذيب الأسماء واللغات (٧٩/٣) ؛ المجموع (١٩٥/٣) وانظر أيضاً : الفتح (٥٩٨/١) .

(٣) في المخطوط : «القبلة» والتصويب من صحيح البخاري ، ومسلم .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب قوله تعالى : ﴿واخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾ (٥٩٧/١ ، برقم ٣٩٨) ، وليس فيه ذكر أسامة بن زيد . وصحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره (٩٢/٩ برقم ٣٢٤٢) .

(٥) سنن الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة (١٧١/٢-١٧٣ برقم ٣٤٤-٣٤٢) من حديث أبي هريرة ﷺ . وقال : « هذا حديث حسن صحيح » .

(٦) كتاب الصلاة ، باب في فضل الصلوات الخمس (٣٢٣/١-٣٢٤ برقم ٧٤١-٧٤٢) . أخرجه بإسنادين عن ابن عمر ﷺ ، قال في أحدهما : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين . ووافقه الذهبي في تلخيصه (٢٠٦/١) وقال في الثاني : « هذا حديث صحيح قد أوقفه جماعة عن عبدالله بن عمر » . وصحح النووي ، والبيهقي وقفه عن عمر ﷺ من قوله . انظر : المجموع (٢٠٣/٣) ؛ السنن الكبرى (١٥/٢) .

وعن عليٍّ رضي الله عنه : « قبلَةُ المتحرِّي جهةُ قصده » (١) .
ولأنَّ التكليف بإصابة عين القبلة في حقَّ النَّائي تكليفٌ ما لا يطاق ؛ إذ هو خارجٌ عن الوسع .

وروي عن عبد الله بن عمرو بن العاص (٢) ، قال : « إذا جعلتَ المشرق (٣) عن يسارك ، والمغرب (٤) عن يمينك فما بينهما قبلَةٌ » انتهى (٥) .

اشتبهتُ عليه القبلةُ ، وليس بحضرته من يسأله (٦) عنها : اجتهد وصلّى .
فإن علم أنه أخطأ ، فلا إعادة (٧) عليه ، في قول أبي حنيفة ، وأصحابه (٨) .
وعن الشافعي : يُعيدُها إذا استدبر ؛ لتيقنه بالخطأ (٩) .

استدل أبو حنيفة : بما رواه الترمذي (١٠) ، وأبو

(١) ذكره السروجي في الغاية (٢/ل/١٠٤) ولم أقف عليه عند غيره ، والله تعالى أعلم .
(٢) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم ، السَّهْمِي ، أبو محمد ، وقيل : أبو عبد الرحمن ، أحد السابقين الكثيرين من الصحابة ، وأحد العبادة الفقهاء ، مات في ذي الحجة ليالي الحرة ، على الأصح ، بالطائف على الراجح . أخرج له الجماعة . التقريب (٣١٥) .

(٣) في ط : «المشرق» .

(٤) في ط : «المغرب» .

(٥) ذكره الزيلعي في نصب الراية (١/٤١٨) ، والحافظ في الدراية (١/١٢٥) وسكتا عليه . وجعل الترمذي في سننه (٢/١٧٤) ، والبغوي في شرح السنة (٢/٣٢٨) هذا القول قول ابن عمر رضي الله عنه .
وقال أبو حاتم الرازي في علل ابنه (١/١٢١-١٢٢) : « روى هذا الحديث المسعودي ، عن القاسم ابن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عمر ، وهذا أشبه ، والله أعلم » .

(٦) في ط : «سأله» .

(٧) في ط : «عادة» وهو تحريف .

(٨) الهداية (١/٤١٨-٤١٩) ؛ البناية (١٦٥-١٦٦، ١٧٢) ؛ اللباب للمنجي (١/٦٤) .

(٩) قال النووي : « وهو أصح القولين » . المجموع (٣/٢٠٧) وانظر أيضاً : الأم (١/١٩١) ؛ الحاوي الكبير (٢/٨٠) .

(١٠) سنن الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء في الرجل يصلي لغير القبلة في الغيم (٢/

ماجة^(١)، عن عامر^(٢) بن ربيعة^(٣) قال : « كُنَّا مع رسول الله ﷺ في سفرٍ في ليلةٍ مظلمةٍ ، قال : فتَغَيَّمتِ السماءُ ، وأشكَلْتُ علينا القبلةُ ، وصلينا ، فلَمَّا طلعت الشمس إذا نحن صليّنا لغير القبلة ، فذكرنا ذلك للنبي ﷺ فَأَنْزَلَ اللهُ تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ ﴾^(٤) انتهى .

ورواه أبو داود الطيالسي^(٥) في "مسنده"^(٦) وزاد فيه : فقال : « قد مضت صلاتكم » وأنزل الله الآية . ورواه الحاكم في "المستدرک"^(٧) عن جابر قال : « كُنَّا مع رسول الله ﷺ في مسيرٍ [فأظَلَّ لنا غيمٌ]^(٨) فتحيرنا ، فاختلفنا في القبلة ، فصلّى

١٧٦ برقم ٣٤٥ . وقال : « هذا حديث ليس إسناده بذاك ، لا نعرفه إلا من حديث أشعث السَّمان ، وأشعث بن سعيد ، أبو الربيع السَّمان ، يضعف في الحديث » . وقال الحافظ في الدراية^(١/١٢٥) : « وفي إسناده أشعث السَّمان ، وعاصم بن عبيد الله ، وهما ضعيفان » . وبما أعله ابن القطان في بيان الوهم والإيهام^(٥/٣٥٨) . وقال العقيلي في ضعفاه^(١/٣١) : « حديث عامر بن ربيعة لا يروى من وجهٍ يثبت متنه » .

(١) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب من يصلي لغير القبلة وهو لا يعلم^(١/٣٢٦ برقم ١٠٢٠).
(٢) في ط : « (من علقمة) » بدل : « (عن عامر) » .

(٣) عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك العنزي - بسكون النون - حليف آل الخطاب ، صحابي مشهور ، أسلم قديماً ، وهاجر ، وشهد بدرًا ، مات ليالي قتل عثمان رضي الله عنه . أخرج له الجماعة .
التقريب^(٢٨٧) .

(٤) البقرة ، الآية^(١١٥) . قال القاضي عبد الوهاب في الإشراف^(١/٧٠) : « مفهوم الآية حصول الإجزاء على أي وجه وقع الاستقبال ، لكن الصحيح أن هذه الآية نزلت في التطوع خاصة ، حيث توجه بك بعيرك » . وانظر في تأييد كلامه : أسباب التزول للسيوطي^(٢٩) - قال : « وهذا أصح ما ورد في الآية إسناداً » - والدراية^(١/١٢٥) .

(٥) هو سليمان بن داود بن الجارود ، أبو داود الطيالسي ، البصري ، ثقة ، حافظ ، غلط في أحاديث ، مات سنة^(٢٠٤هـ) . أخرج له البخاري تعليقاً ، ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب^(٢٥٠) .

(٦) ١٥٦ برقم ١١٤٥ .

(٧) كتاب الصلاة ، باب في فضل الصلوات الخمس^(١/٣٢٤ برقم ٧٤٣) .

(٨) زيادة من المستدرک .

كل واحدٍ مِنَّا على حِيَالِهِ^(١) ، فجعل كلُّ واحدٍ مِنَّا يَخُطُّ بين يديه ؛ ليعلم مكانه فذكرنا للنبي ﷺ فلم يأمرنا بالإعادة . فقال لنا : قد أجزأتُ صلاتكم» . انتهى .

قال الحاكم : هذا حديثٌ صحيحٌ رجاله كلُّهم ثقاتٌ غيرَ محمد بن سالم^(٢) ؛ فإني لا أعرفه بعدالةً ، ولا جرح^(٣) .

ورواه الدَّارِ قُطَنِي^(٤) ، ثم البيهقي^(٥) ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « بعث رسول الله ﷺ سَرِيَّةً^(٦) كنتُ فيها ، فأصابتنا ظلمةٌ ، فلم نعرف القبلة ، فصلَّوا وخطَّوا خطوطاً ، فلما أصبحوا ، وطلعت الشمس ، أصبحتُ تلك الخطوط لغير القبلة ، فلما قفلنا من سفرنا ، سألتُ النبي ﷺ عن ذلك ؟ فسكتَ ، فأنزل الله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ﴾^(٧) الآية .

وتكلم البيهقي في سند هذا الحديث الذي رواه عن جابر ، بضعفٍ عاصم بن عبيد الله^(٨) العُمَري^(٩) ، ومحمد بن —————

(١) حِيَالُهُ : أي تلقاء وجهه . النهاية لابن الأثير (٤٧٠/١) ؛ لسان العرب (٤٢١/٣) .

(٢) محمد بن سالم الهمداني ، أبو سهل الكوفي ، ضعيف . أخرج له الترمذي . التقريب (٤٧٩) .

(٣) قد ضعَّف الحديث جمع من العلماء ؛ لضعف محمد بن سالم ، ومحمد بن عبيد الله العرزمي ، انظر :

الدراية (١٢٥/١) ؛ سنن الدارقطني (٢٧١/١) ؛ سنن البيهقي (١٦/٢) ؛ بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٣٦٠/٣) .

(٤) سنن الدارقطني ، كتاب الصلاة ، باب الاجتهاد في القبلة وجواز التحري في ذلك (٢٧١/١) .

(٥) السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب استهيان الخطأ [هكذا ، وصوابه : استبانة الخطأ] بعد

الاجتهاد (١٨/٢ برقم ٢٢٤٣) . قال الحافظ في الدراية (١٢٥/١) : « في إسناده جهالة » .

(٦) السَّرِيَّةُ : طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربعمائة ، تبعث إلى العدو ، وجمعها : السَّرايا . النهاية

لابن الأثير (٣٦٤/٢) ؛ لسان العرب (٢٥٣/٦) .

(٧) البقرة ، الآية (١١٥) .

(٨) في المخطوط : « (عبد الله) » والتصويب من السنن الكبرى (١٩/٢) والتقريب (٢٨٥) .

(٩) هو عاصم بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ، ضعيف ، مات =

سالم^(١). وقال ابن القطان في كتابه^(٢) : محمد بن عبيد الله^(٣) العرزمي^(٤)، ومحمد بن سالم^[٨٣-أ] ضعيفان، وهما حديثان مختلفان يرويهما جابر ، أحدهما كان في غزوة كان فيها رسول الله ﷺ ، والآخر في سرية بعثها رسول الله ﷺ . /

قال : وأخطأ أبو محمد عبد الحق^(٥) حيث جعلهما حديثاً واحداً .

قال : ويمكن الجمع بين الروایتين^(٦) : بأن السرية كانت جريدة^(٧) جرّدها رسول الله ﷺ من العسكر ، فمرّ فيها^(٨) جابر فاعتراهم ما ذكر ، ولما قفلوا منها

في أول دولة بني العباس سنة (١٣٢هـ) . أخرج له البخاري في خلق أفعال العباد ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٢٨٥) .

(١) انظر: السنن الكبرى (١٩/٢)؛ معرفة السنن والآثار (٣١٦/٢)؛ مختصر الخلافيات (٢٦-٢٢/٢) . وخلاصة ما قاله : أن في إسناده عاصم بن عبيد الله بن عمر العمري ، ومحمد بن عبيد الله العرزمي ، ومحمد بن سالم الكوفي ، وكلهم ضعفاء .

كما أن في حديثه أيضاً نزول الآية في ذلك ، وقد صحّ عن سعيد بن جبیر، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، أن الآية نزلت في التطوع خاصة ، حيث توجه بك بعيرك .

(٢) بيان الوهم والإيهام (٣٦٠/٣) .

(٣) في المخطوط : «عبد الله» ، والتصويب من نصب الراية (٤٢٠/١) ، والسنن الكبرى (١٩/٢) . (٤) في ط : «العدرمي» وهو خطأ . وهو : محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي ، الفزاري ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، متروك، مات سنة مائة وبضع وخمسين . أخرج له الترمذي، وابن ماجه . التقريب (٤٩٤) .

(٥) أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي، الأندلسي، الإشبيلي، المعروف في زمانه بابن الخراط، من مؤلفاته : "الأحكام الصغرى" و "الوسطى" و "الكبرى" وغيرها . توفي سنة (٥٨٢هـ) انظر: السير (١٩٨/٢١)؛ تذكرة الحفاظ (١٣٥٠/٤)؛ تهذيب الأسماء واللغات (٢٩٢/١) .

(٦) في كتاب ابن القطان زيادة : «لو صحتا» ! .

(٧) الجريدة : الخيل التي لا رجالة فيها. ويقال : جريدة من الخيل، للجماعة جرّدت من سائرها لوجه . لسان العرب (٢٣٧/٢) .

(٨) في ط : «بها» .

إلى عسكر النبي ﷺ سألوه ، أو تكون الجريدة (١) لم تجتمع مع النبي ﷺ إلا في المدينة حتى يكون قوله : « كُنَّا مع رسول الله ﷺ » وقوله : « بعث رسول الله ﷺ سرية » صادقين ، انتهى (٢) .

قال في "اللباب" (٣) : وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى هذا ، فقال : إذا صَلَّى في الغيم لغير القبلة ، ثم استبان له بعد ما صلى أنه صَلَّى لغير القبلة ، فصلاته جائزة وعزا (٤) هذا القول إلى الترمذي فليُطْلَب (٥) .

فهذه الأحاديث حُجَّةٌ لأبي حنيفة وإن تُكَلِّمَ في أسانيدها ، فقلد صلح الاحتجاج بها مع ما استدل به أصحابه من الأدلة المعقولة غيرها . وبقول (٦) أبي حنيفة يقول سفيان الثوري ، وابن المبارك ، وأحمد ، وإسحاق - رحمهم الله تعالى - (٧) .
فإن علم بالخطأ في الصلاة ، استدار إلى القبلة وأتمَّ (٨) ؛ لأنَّ أهل قباء (٩) لمَّا بلغهم نسخ القبلة استداروا في الصلاة كهيتتهم ، واستحسنهم (١٠) النبي ﷺ (١١) .

(١) في ط : « (الجديدة) » وهو تحريف .

(٢) أي كلام ابن القطان ، وتماه : « ولكنهما لم يصحا » .

(٣) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب للمنبجي (٢١٧/١) . نقل عن الترمذي في قوله : « ما أئز » .

(٤) في ط : « (وعندي) » وهو خطأ . وهذا من قول الترمذي .

(٥) انظر سنن الترمذي (١٧٧/٢) .

(٦) في ط : « (ويقول) » وهو تصحيف .

(٧) انظر : سنن الترمذي (١٧٧/٢) ، واللباب للمنبجي (٢١٧/١) .

(٨) الهداية (٤٢٠/١) ؛ فتح القدير (٢٧٨-٢٧٩) .

(٩) قُباء - بالضم والقصر وقد تمد - : قرية بعوالي المدينة - إلى جهة القبلة - وهناك المسجد الذي أسَّس على التقوى ... وهي متصلة بالمدينة وتعد من أحيائها . انظر : المعالم الأثيرة في السنة والسير (٢٢٢) .

(١٠) في ط : « (واستحسنه) » .

(١١) قال الحافظ في الدراية (١٢٥/١) : « لم أجد فيه الاستحسان » .

وروى ذلك البخاري (١) ، ومسلم (٢) عن عبد الله بن عمر ، قال : « بينما
الناس في صلاة الصبح بقباء (٣) إذ جاءهم آتٍ فقال : إنَّ رسول الله ﷺ قد أنزلَ
عليه اللّيلة قرآنٌ ، وقد أُمرَ أن يستقبلَ الكعبة (٤) فاستقبلوها ، وكانت وجوههم
إلى الشام ، فاستداروا إلى الكعبة » انتهى .

وأخرج مسلمٌ عن أنسٍ : « أن رسول الله ﷺ كان يصلي نحو بيت المقدس
فترلت ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ﴾ (٥) فَوَلَّ
وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿٦﴾ فمرَّ رجلٌ من بني سلمة ، وهم ركوعٌ في
صلاة الفجر ، وقد صلَّوا ركعةً ، فنادى : ألا إنَّ القبلةَ قد حوَّلت ، فمالوا كما
هُم نحو القبلة » انتهى ، انفرد به مسلم (٧).

(١) صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في القبلة ، ومن لا يرى الإعادة على من سهى
فصلَّى إلى غير القبلة (١/٦٠٣ برقم ٤٠٣) .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة (٦/١٣-١٤ برقم
١١٧٨) .

(٣) في ط : «لقياء» وهو خطأ .

(٤) في المخطوط : «القبلة» والمثبت من صحيح البخاري ، ومسلم .

(٥) في الأصل : ﴿ تَرْضَاهَا ﴾ - بالإمالة - وهي قراءة حمزة ، والكسائي ، وخلف . انظر : إتحاف
فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (١/٤٢٢) .

(٦) البقرة ، الآية (١٤٤) .

(٧) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة (٣/١٤ برقم ١١٨٠) .

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

تكبيرة الافتتاح فرض^(١). فلو افتتح الصلاة^(٢) بذكر غير التكبير كـ : لا إله إلا الله^(٣) ، أو : الله أعظم ، أو : الرحمن أكبر ، أو : الله الكبير ، أجزاء ذلك في قول أبي حنيفة ، ومحمد^(٤) . وقال أبو يوسف : لا يجزيه ، إلا أن يقول : الله أكبر ، أو : الله الأكبر ، أو : الله الكبير^(٥).

حُجَّةُ أَبِي حَنِيْفَةٍ وَمَنْ وَافَقَهُ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿٦﴾ فَجَعَلَهُ [٨٤-ب] مَصْلِيًّا عَقِيبَ الذِّكْرِ لِلتَّحْرِيمَةِ (٧) .

(١) البدائع (١/١١٤، ١٣٠)؛ الهداية (١/٤٢٣)؛ فتح القدير (١/٢٨٤)؛ تحفة الفقهاء (١/٩٥-٩٦).
(٢) ساقط من : ط .

(٣) في الأصل زيادة : «أو الله أكبر» والسياق لا يقتضيها .

(٤) البدائع (١/١٣٠) ، المبسوط (١/٣٥-٣٦) ؛ الهداية (١/٤٢٧) ؛ اللباب للمنبجي (١/٢١٧) .
والضابط في ذلك : أنه يصح الشروع في الصلاة بكل ذكر هو ثناء خالص لله تعالى يراد به تعظيمه ، وكذلك كل اسم ذكر مع الصفة كأن يقول : الرحمن أعظم ، ونحو ذلك . ويجوز ذلك سواء كان يحسن التكبير ، أو لا يحسن .

(٥) انظر : المراجع السابقة . وزاد في المبسوط لفظاً رابعاً ، وهو «الله كبير» .

والضابط عنده : أنه لا يصير شارعاً إلا بالألفاظ مشتقة من التكبير ، وهي هذه التي ذكرها . ولا يجوز بغير هذه الألفاظ عنده إذا كان يحسن التكبير ، أما إذا كان لا يحسن التكبير ، أو لا يعلم أن الشروع بالتكبير ، فيجوز بغيرها ، كما في المراجع المذكورة .

(٦) الأعلى ، الآية (١٤-١٥) .

(٧) الآية ليست بصريحة في أن المراد بالذكر فيها هو تكبيرة الإحرام ، بل هي محتملة ، حتى قال في "المجموع" (٣/٢٥٢) : «ليس المراد بالذكر هنا تكبيرة الإحرام بالإجماع ، قبل خلاف المخالف» . وانظر : الانتصار في المسائل الكبار (٢/١٨٥) ؛ الحاوي الكبير (٢/٩٤) ؛ تفسير الطبري (٣٠/١٥٧) فتح القدير للشوكاني (٥/٦٠٢) .

قال أبو بكر الرازي (١) : يُسْتَدَلُّ بقوله تعالى : ﴿ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾ على جواز افتتاح الصلاة بسائر الأذكار (٢) لِلَّهِ تعالى ؛ [لأنه] (٣) لما ذكر عقيب ذكر اسم الله الصلاة متصلاً به ؛ إذ (٤) كانت الفاء للتعقيب بلا تراخٍ ، دلُّ على أن المراد افتتاح الصلاة .

وقال تعالى : ﴿ وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ (٥) . قيل : إنَّ المراد به (٦) ذكر الافتتاح (٧) . فقد اقتضى النصُّ افتتاح الصلاة (٨) بمطلق الذكر ، فلا يجوز تقييده بلفظٍ دون لفظٍ ؛ لأنَّه نسخٌ (٩) .

(١) انظر : أحكام القرآن له (٤٧٢/٣) إلى قوله : «أنَّ المراد افتتاح الصلاة» .

(٢) في ط : «الأركان» وهو تحريف .

(٣) زيادة من أحكام القرآن .

(٤) في ط : «إذا» .

(٥) المزل ، الآية (٨) .

(٦) ساقط من : ط .

(٧) قاله أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (٤٦٩/٣) .

وعامة المفسرين يرون أن الآية عامة في ذكر الله تعالى في كل حين ، أما ما ورد فيه التصريح بلفظ التكبير في افتتاح الصلاة من الأحاديث فهو خاص . انظر : تفسير القرطبي (٤٤٠-٤٣/١٩) فتح القدير (٤٥١/٥) ؛ فتح البيان في مقاصد القرآن (٣٨٧/١٤) .

(٨) ساقط من : ط .

(٩) هذا بناء على قولهم : أن الزيادة على النصِّ بخبر الواحد نسخٌ ، وهو لا يجوز . انظر : أصول

السرخسي (٨٥/٢) ؛ شرح التلويح على التوضيح للفتازاني (٧٩/٢) ؛ البناية للعيبي (٢٤٥/٢)

المبسوط (١٩/١) . وخالفهم جمهور العلماء ، فقالوا : يجوز ذلك إذا ثبت الخبر ، ولا تكون

نسخاً مطلقاً ، وإنما هي تخصيص عموم-وما ذهبوا إليه هو الصواب- . انظر : البحر المحیط

للزركشي (٣٠٦/٥) ؛ الإحكام للآمدي (١٨٥/٣) ؛ إرشاد الفحول للشوكاني (١١٤/٢) ؛ إعلام

الموقعين (٣٠٩/٢) فما بعده .

فإن قيل^(١): الواجب عليه التكبير، بما رواه الترمذي^(٢)، وأبو داود^(٣)، وابن ماجه^(٤) عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - عن النبي ﷺ أنه^(٥) قال: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم» انتهى . وقال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء^(٦) في هذا الباب ، وأحسن^(٧) .

قيل : مدار هذا الحديث على عبد الله بن محمد بن عقيل^(٨) ، وقد كان مالك ويحيى بن سعيد : لا يرويان عنه^(٩) . وقال ابن عيينة : أربعة من قريش لا يروى عنهم ، وذكر فيهم ابن عقيل^(١٠) . وقال يحيى بن معين : هو ضعيف في كل أمره^(١١) . وقال مسلم : قلت ليحيى بن معين : عبد الله بن محمد بن عقيل أحب إليك ،

(١) انظر: الباب للمنبجي (٢١٧/١-٢١٨) إلى قوله : «(عامه ما يروى عنه غريب)».

(٢) سنن الترمذي ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور (١/٨-٩ برقم ٣) .

(٣) ساقط من : ط . سنن أبي داود ، كتاب الطهارة ، باب فرض الوضوء (١/٤٩ برقم ٦١) .

(٤) سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة وسننها ، باب مفتاح الصلاة الطهور (١/١٠١ برقم ٢٧٥) .

(٥) ساقط من : ط .

(٦) ساقط من : ط . *وتمت كلام الترمذي : وعبد الله بن محمد بن عقيل هو مروي ، وقد كلف فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه .*

(٧) *قال أبو يعقوب : وسقط محمد بن أبي عيسى بن عمار ، كان أحمد بن حنبل رواه إسحاق بن إبراهيم .* (٣/٢٥٠) : «(رواه أبو داود ، والترمذي بإسناد صحيح)» . *الطحاوي يحكيون بحديث*

وقال الحافظ في الفتح (٢/٣٧٦) : «أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح» . قال في الإرواء

(٩/٢) : «الحديث صحيح بلا شك ؛ فإن له شواهد يرقى بها إلى درجة الصحة» .

(٨) عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي ، أبو محمد المدني ، أمه زينب بنت علي ،

صدوق في حديثه لين ، ويقال : تغير بأخرة ، مات بعد (١٤٠هـ) . أخرج له البخاري في

الأدب المفرد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه . التقريب (٣٢١) .

(٩) انظر : تهذيب الكمال (٨١/١٦) .

(١٠) انظر : تهذيب الكمال (٨١/١٦) ؛ الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/٢٩٨) .

(١١) انظر : الجرح والتعديل (٥/١٥٤) .

أو عاصم بن عبيد الله ^(١) ؟ قال : ما أحبُّ واحداً منهما في الحديث ^(٢) .
وقال أبو حاتم الرازي ^(٣) : لَيْنُ ^(٤) الحديث ليس بالقوى ، ولا ممن يحتج بحديثه .
وقال السعدى ^(٥) : تُوقَفَ عنه ، عامة ما يُروى عنه غريب ^(٦) .
وقال ابن حبان ^(٧) : كان رديء الحفظ يُحدِّث على التوهّم ؛ فيجيء بالخبر
على غير سننه ، فوجبت مجانبته ^(٨) أخباره . وذكره أبو الفرج في "الضعفاء" ^(٩) .
وبمثل هذا الحديث لا يُقيّد النصُّ المطلق .
وما رُوِيَ في هذا الباب من حديث جابر ^(١٠) ، وأبي سعيد الخدري ^(١١) ، فقد

-
- (١) في المخطوط: «(عبدالله) والتصويب من الجرح والتعديل (١٥٤/٥)» ، وتهذيب الكمال (٨١/١٦) .
(٢) المرجعين السابقين .
(٣) محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي ، أبو حاتم الرازي ، أحد الحفاظ ، مات سنة (٢٧٧هـ —)
أخرج له أبوداود ، والنسائي ، وابن ماجة في التفسير . التقريب (٤٦٧) .
(٤) في المخطوط : «(إن)» والتصويب من الجرح والتعديل (١٥٤/٥) ؛ تهذيب الكمال (٨٤/١٦) .
(٥) هو: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني ، نزيل دمشق ، ثقة حافظ ، رمي بالنصب ،
مات سنة (٢٥٩هـ) . أخرج له أبوداود ، والترمذي ، والنسائي . التقريب (٩٥) .
وانظر قوله في : تهذيب الكمال (٨٣/١٦) ؛ الكامل لابن عدي (١٢٨/٤) .
(٦) في المخطوط : «(يوقف عنه عامة ما يروي)» والتصويب من المرجعين السابقين .
(٧) الجروحين له (٣/٢) ، ونقله عنه الذهبي في الميزان (٤٨٤/٢) .
(٨) في ط: «(مجانبته)» .
(٩) الضعفاء والمتروكين له (١٤٠/٢) .
(١٠) حديثه أخرجه الترمذي ، في سننه ، أبواب الطهارة ، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور
(١٠/١ برقم ٤) ، والإمام أحمد في مسنده (٣٤٠/٣ برقم ١٤٢٥٢) ، والطبراني في "المعجم
الأوسط" (١٨٦/٥ برقم ٤٣٦١) ثلاثهم بلفظ : «مفتاح الجنة الصلاة ، ومفتاح الصلاة
الوضوء» قال الحفاظ في التلخيص (٣٩٠/١) : «(فيه أبو يحيى القتات ، وهو ضعيف)» .
(١١) حديثه أخرجه الترمذي في سننه ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء في تحريم الصلاة ، وتحليلها
(٣/٢ برقم ٢٣٨) والبيهقي في السنن الكبرى (٥٣١/٢ برقم ٣٩٧١-٣٩٧٣) ، والطبراني في

قال الترمذي : حديث عليّ أجود إسناداً وأصحّ من حديث أبي سعيد (١) .
وحديث عبدالله بن زيد (٢) : أخرجه الدارقطني في "سننه" (٣) والطبراني في
"معجمه الوسط" (٤) عن محمد بن عمر الواقدي . قال الطبراني : لا يروى هذا
عن عبدالله بن زيد إلا بهذا الإسناد ، تفرّد به الواقدي (٥) .

فالحاصل (٦) : أن حديث علي الذي رويناه أولاً أصحّ شيء في هذا الباب ، كما
قال الترمذي ، وقد ذكرنا ما قيل فيه ، فلا يُقيد النص ؛ لأن التقييد نسخ من وجهه * .
ولو صحّ الحديث (٧) ، وقلنا : وجب عليه التكبير ، فإذا قال : الله أجلُّ ، أو :
أعظم (٨) ، أو : لا إله إلا الله ، أو : الرحمن أكبر ، فقد أتى بالتكبير ؛ لأن التكبير

المعجم الأوسط (٣/١٩٩ برقم ٢٤١١) بلفظ : «مفتاح الصلاة الوضوء ، وتحريمها التكبير ،
وتحليلها التسليم» وفي سنن الترمذي : «(الطهور) بدل «الوضوء» .

قال الترمذي : هذا حديث حسن . وقال الحاكم في المستدرک (١/٢٢٤) : «هذا حديث صحيح
الإسناد على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، وشواهده عن أبي سفيان عن أبي نضرة كثيرة» .
قال في التلخيص (١/٣٩٠) : «في إسناده ، أبو سفيان ، وهو طريف بن شهاب السعدي ، ضعيف» .

(١) سنن الترمذي ، في الموضع السابق .

(٢) «بن زيد» ساقط من : ط .

(٣) كتاب الصلاة ، باب مفتاح الصلاة الطهور (١/٣٦١) .

(٤) (٨/٨٦ برقم ٧١٧٢) . قال الهيثمي في الجمع (٢/١٠٤) : «فيه الواقدي ، وهو ضعيف» .

(٥) قال الحافظ في الدراية (١/١٢٦) : «وَتُعَبَّ : بأن محمد بن مسكين قاضي المدينة رواه عن
فليح ، عن عبدالله بن أبي بكر ، عن عباد بن تميم ، به ، لكن محمد بن مسكين ضعّفه ابن حبان ،
وقال : إنه يسرق الحديث» .

(٦) في ط : «والحاصل» .

(٧) ساقط من : ط .

(٨) في ط : «وأعظم» .

* انظر : ص (٩٧) الهامش رقم ١٠

لغة: التعظيم^(١) ، قال تعالى : ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾^(٢) أي : فعظم . وقال تعالى : ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ﴾^(٣) أي : عظمته . وهذه الألفاظ موضوعة للتعظيم لله تعالى ، خصوصاً : الله أعظم ، فكانت تكبيراً وإن^(٤) لم يتلفظ به^(٥) .
فالثابت بالنص ذكر الله تعالى على سبيل التعظيم، وقد حصل^(٦)، ولفظ التكبير [٨٤-أ] ثبت بالخبر^(٧) فيجب العمل به حتى يكره افتتاح الصلاة بغيره لمن يحسنه^(٨) .

(١) قال ابن أبي العز الحنفي في "التنبيه على مشكلات الهداية" (٩٢٢/١) : «فيه نظر ؛ فإن التكبير غير مرادف للتعظيم ، بل هو أبلغ من التعظيم ، ففيه معنى التعظيم وزيادة» . وانظر : الانتصار في المسائل الكبار (١٨٠/٢) .
(٢) المدثر، الآية (٣)
(٣) يوسف، الآية (٣١) .
(٤) في ط : «فإن» .
(٥) ساقط من : ط . والمعنى : وإن لم تكن بلفظ التكبير المعروف . البحر الرائق (٣٢٣/١) .
(٦) قال النووي في المجموع (٢٦١/٣) : «هذا قياس يخالف السنة» . وقال أبو الخطاب في الانتصار (١٨٣/٢) : «الإحرام بالصلاة ركن ، وأركان الصلاة تثبت تعبدًا ، فالتطرق إلى إثباتها بالقياس غير جائز» .

(٧) قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٣٠٥/٢) - بعد إيراده للأحاديث التي فيها التنصيص على التكبير- : «هذه نصوص في غاية الصحة ، فردت بالمتشابه من قوله: ﴿وذكر اسم ربه فصلی﴾» . وقال ابن أبي العز الحنفي في التنبيه (٢٣١/١) : «وذلك كله بيان لجمل الكتاب» .
(٨) انظر : المبسوط (٣٦/١) ؛ البحر الرائق (٣٢٣/١) .

إن الأمر بافتتاح الصلاة قد فسرّه فعله ﷺ الذي داوم عليه ، ولا يُعرف عنه غيره ، وهو افتتاح الصلاة بقوله : (الله أكبر) دون ما سواه ، وهذه أمور تعبدية ، فيجب الوقوف عندها .
قال ابن قدامة في المغني (١٢٧/٢) : «(وكان النبي ﷺ يفتتح الصلاة بقوله : (الله أكبر) لم يُنقل عنه عُدُولٌ عن ذلك حتى فارق الدنيا ، وهذا يدل على أنه لا يجوز العدول عنه ، وما قاله أبو حنيفة

مَسْأَلَةٌ

يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ حَتَّى يَحَازِي بِإِهَامِيهِ شَحْمَتِي أُذُنِيهِ ^(١) ، فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ^(٢) ؛ لَمَا رَوَى مُسْلِمٌ ^(٣) فِي "صَحِيحِهِ" ^(٤) عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ^(٥) : «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ - وَصَفَ هَمَامٌ ^(٦) حِيَالَ أُذُنِيهِ - ». وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ فِي "مُسْنَدَيْهِمَا" ^(٧) ، وَالِدَارِقُطْنِي فِي "سُنَنِهِ" ^(٨) .

يُخَالَفُ دَلَالَةَ الْأَخْبَارِ ، فَلَا يَصَارُ إِلَيْهِ « . وَانْظُرْ : الْاسْتِذْكَارُ (١٢٦/٤) ؛ الْأَوْسَطُ (٧٥/٣) - (٧٧) ؛ التَّنْبِيهُ عَلَى مُشْكَلَاتِ الْمَهْدَايَةِ (٢٣٠/١) قَالَ : «... وَلَمْ يَدْخُلْ [أَيَّ النَّبِيِّ ﷺ] قَطُّ فِي الصَّلَاةِ بَدُونِ التَّكْبِيرِ ، فَلَوْ أَنَّ غَيْرَ التَّكْبِيرِ يَقُومُ مَقَامَهُ لَفَعَلَهُ وَلَوْ مَرَّةً لِلْجَوَازِ » وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
(١) شَحْمَةُ الْأُذُنَيْنِ : مَوْضِعُ خَرَقِ الْقُرْطِ ؛ وَهُوَ مَا لَانَ مِنْ أَسْفَلِهِمَا . النِّهَايَةُ لِابْنِ الْأَثِيرِ (٤٤٩/٢) وَانْظُرْ : شَرْحُ السَّنَةِ لِلْبَغَوِيِّ (٢٩/٣) .

(٢) الْبَدَائِعُ (١٩٩/١) ؛ الْمَبْسُوطُ (١١/١) ؛ الْمَهْدَايَةُ (٤٢٦/١) ؛ شَرْحُ مَعَانِي الْآثَارِ (١٩٧/١) .

(٣) سَاقَطَ مِنْ : ط .

(٤) كِتَابُ الصَّلَاةِ ، بَابُ وَضْعِ الْيَمَنِ عَلَى الْيَسْرَى بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ تَحْتَ صَدْرِهِ وَفَوْقَ سِرْتِهِ ، وَوَضْعُهُمَا فِي السَّجُودِ عَلَى الْأَرْضِ حَذْوِ مَنْكَبَيْهِ (٣٣٦/٤) بِرَقْمِ (٨٩٤) .

(٥) وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ بْنُ سَعْدِ بْنِ مَرْزُوقٍ ، الْحَضْرَمِيُّ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٍ ، وَكَانَ مِنْ مَلُوكِ الْيَمَنِ ثُمَّ سَكَنَ الْكُوفَةَ ، وَمَاتَ فِي وِلَايَةِ مَعَاوِيَةَ . أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي جُزْءِ الْقِرَاءَةِ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَصْحَابُ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةُ . التَّقْرِيبُ (٥٨٠) .

(٦) فِي الْمَخْطُوطِ : «(وَصَفَّهُمَا) بِإِسْقَاطِ «هَمَامٍ» وَمِثْلُهُ فِي نَصْبِ الرَّايَةِ (٤٢٧/١) وَالتَّصْوِيبِ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ . وَالْمَعْنَى : أَنَّ هَمَامًا وَصَفَ رَفَعَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ حِيَالَ أُذُنِيهِ ، أَيْ أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ حِيَالَ أُذُنِيهِ .

(٧) مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ (٣٩١/٥) بِرَقْمِ (١٨٢٢٧) .

أَمَّا مُسْنَدُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَةَ ، فَإِنَّهُ لَا يَوْجَدُ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْهُ مُسْنَدُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَدْ عَزَاهُ إِلَيْهِ الزَّيْلَعِيُّ فِي نَصْبِ الرَّايَةِ (٤٢٩/١) ، وَتَبِعَهُ الْحَافِظُ فِي الدَّرَايَةِ (١٢٧/١) .

(٨) كِتَابُ الصَّلَاةِ ، بَابُ ذِكْرِ التَّكْبِيرِ وَرَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْإِفْتِتَاحِ ، وَالرُّكُوعِ ، وَالرَّفْعِ مِنْهُ ، وَقَدْ رُفِعَ

والطحاوي في "شرح الآثار" (١) عن البراء بن عازب (٢) قال : « كان رسول الله ﷺ إذا صلى رفع يديه ، حتَّى يكون إماماه حذاء أذنيه » (٣) انتهى .

وروى الحاكم (٦- في "مستدركه" (٤) والدارقطني ، ثم البيهقي في "سننهما" (٥) عن أنسٍ قال : « رأيتُ رسول الله ﷺ كَبَّرَ ، فحاذى بإماميه أذنيه » .
قال الحاكم (٦- : إسناده صحيح على شرط الشيخين ، ولا أعلم له علّة ، ولم يُخرِّجْاه (٧) .

فإن قيل : صحَّ عن رسول الله ﷺ من حديث أبي حميد الساعدي (٨)

ذلك ، واختلاف الروايات (١/٢٩٣-٢٩٤) .

- (١) كتاب الصلاة ، باب رفع اليدين في افتتاح الصلاة إلى أين يبلغ بهما ؟ (١/١٩٦) .
(٢) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي ، الأنصاري ، الأوسي ، صحابي ابن صحابي ، نزل الكوفة استصغر يوم بدر ، وكان هو وابن عمر لدة ، مات سنة (٧٢هـ) أخرج له الجماعة . التقريب (١٢١) .
(٣) سكت عليه الحافظ في الدراية (١/١٢٧) .
لكن في إسناده : يزيد بن أبي زياد الهاشمي ، قال عنه في التقريب (٦٠١) : «ضعيف» .
(٤) كتاب الصلاة ، باب التأمين (١/٣٤٩ برقم ٨٢٢) .
(٥) سنن الدارقطني ، كتاب الصلاة ، باب ذكر الركوع والسجود ، وما يجري فيهما (١/٣٤٥) .
والسنن الكبرى للبيهقي ، كتاب الصلاة ، باب وضع الركبتين قبل اليدين (٢/١٤٣ برقم ٢٦٣٢) .
(٦-٦) ساقط من : ط .

(٧) سكت عليه الحافظ في التلخيص (١/٣٩٤) ، والدراية (١/١٢٧) . وقال البيهقي ، والدارقطني : تفرد به العلاء بن إسماعيل عن حفص بهذا الإسناد ، والله أعلم . وقال أبو حاتم في "علل الحديث" لابنه (١/١٨٨) : «هذا حديث منكر» .

(٨) أبو حميد الساعدي ، صحابي مشهور ، اسمه : المنذر بن سعد بن المنذر ، أو ابن مالك ، وقيل : اسمه : عبد الرحمن ، وقيل : عمرو ، شهد أحداً وما بعدها ، وعاش إلى أول خلافة يزيد سنة ستين . أخرج له الجماعة . التقريب (٦٣٥) .

قال: «كان رسول الله ﷺ إذا كَبَّرَ رفع يديه إلى منكبيه» (١) .

وصَحَّ عن سالم بن عبدالله بن عمر (٢) ، عن أبيه ، قال : « رأيت رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة رفع يديه ، حتَّى يُحاذي منكبيه » (٣) .

قلنا : قال الطحاوي في "شرح الآثار" (٤) : إثمًا كان رفعهم الأيدي إلى المناكب لعلَّة البرد ؛ بدليل : أن وائل بن حجرٍ لَمَّا روى الرفع إلى الأذنين ، قال في حديثه : « ثم أتته من العام المقبل ، وعليهم الأكيسة ، والبرانسُ (٥) ، فكانوا يرفعون أيديهم فيها (٦) » .

قال : فتحمل أحاديث المناكب على حالة العذر، وتتفق الآثار بذلك، والله تعالى

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب سنة الجلوس في التشهد (٣٥٥/٢-٣٥٦ برقم ٨٢٨) .

(٢) أبو عمر- أو أبو عبدالله - المدني ، أحد الفقهاء السبعة ، وكان ثبًا عابدًا فاضلاً ، مات في آخر سنة (١٠٦هـ) على الصحيح . أخرج له الجماعة . التقريب (٢٢٦) .

(٣) متفق عليه : صحيح البخاري ، كتاب الأذان ، باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء . وباب رفع اليدين إذا كَبَّرَ ، وإذا ركع ، وإذا رفع . وباب إلى أين يرفع يديه (٢/٢٥٥-٢٥٩ بأرقام ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٨) . وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين ، مع تكبيرة الإحرام ، والركوع ، وفي الرفع من الركوع ، وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود (٢/٣١٥-٣١٦ برقم ٨٥٩) . وتمام الحديث : « وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ، ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع ، ويقول سمع الله لمن حمده ، ولا يفعل ذلك في السجود » .

(٤) (١/١٩٦-١٩٧) ونقله عنه الزيلعي في نصب الراية (١/٤٢٧) .

(٥) البرانس : جمع بُرُئْس ، وهو كل ثوب رأسه منه ، ملتزق به ، من دُرَاعَة ، أو جُبَّة ، أو مِمْطَر ، أو غيره . النهاية لابن الأثير (١/١٢٢) ؛ لسان العرب (١/٣٩٣) .

(٦) في المخطوط : « (إلى المناكب) بدل (فيها) » والمثبت من شرح معاني الآثار . وتمتته فيه : « وأشار شريك إلى صدره » .

أعلم، انتهى كلام الطحاوي (١). وبقول أبي حنيفة ، قال الثوري (٢) .

وقال الشافعي في قول: (٤- حذو منكبيه (٣) . وفي قول- (٤): يُحاذى أطراف أصابعه أذنيه، وكفاه منكبيه (٥)، وإجماعه شحمة أذنيه (٦). واستحسن ذلك منه في الجمع بين الروايات (٧) .

مسألة

لو كبر بالفارسية ، أو قرأ بالفارسية (٨) ، لا يُجزئه إذا كان يُحسن العربي (٩) .

(١) قد تعقبه البيهقي في المعرفة (٣٣٨/٢) فقال : « قد غفل عن رواية سفيان بن عيينة ، وغيره ، عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر : « رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه ، وإذا رفع ، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ، قال وائل : ثم أتيتهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس » . فهلاً جعل هذه الرواية أولى من رواية من روى عنه : « حذاء أذنيه » لموافقتها رواية غير وائل من سمناهم ، ولا يحمل رواية الجماعة على النادر من الأحوال » .

(٢) الباب للمنبجي (٢٢١/١) .

(٣) نص عليه الإمام الشافعي في الأم (٢٠٦/١) قال النووي : وهو المذهب . المجموع (٢٦٣/٣) ؛ روضة الطالبين (٣٣٨/١) وانظر أيضاً : مختصر المزني مع الأم (١٧/٩) ؛ نهاية المحتاج (٤٦٣/١) .

(٤-٤) ساقط من : ط .

(٥) في ط : « ومنكبيه » والصواب بدون الواو .

(٦) ذكره الغزالي في الوسيط (٥٩٨/٢-٦٠٠) .

إلا أن النووي جعل هذه الكيفية تفسيراً لقول الشافعي : « يرفعهما حذو منكبيه » . كما في

المجموع ، والروضة ، في الإحالات السابقة .

(٧) قاله الغزالي في الوسيط ، الموضع السابق .

(٨) منهم من خصه بالفارسية ؛ لقرنها من العربية ، والصحيح أن الخلاف في جميع اللغات . انظر :

الغاية (١٢٦/ل/٢) ؛ حاشية ابن عابدين (١٨٣/٢) .

(٩) هكذا في المخطوط . ويصح بتقدير : « اللسان » أو : « الكلام » ، والأولى : « العربية » .

هذا هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ، وأصحابه ^(١) . وما رُوي عن أبي حنيفة من الجواز ، رجع عنه في الصحيح ^(٢) .

مسألة

إذا كَبُرَ للافتتاح وضع يده اليمنى على اليسرى . وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه ^(٣) . وهو قول علي ، وأبي هريرة ، وأبي مجلز ^(٤) ، والنخعي ، والثوري ^(٥) والشافعي ^(٦) ، وأحمد ^(١) ، وإسحاق ^(٢) ،

(١) انظر : الأصل (٣٩/١) ؛ المبسوط (٣٦/١) ؛ البدائع (١٣١/١) ؛ البحر الرائق (٣٢٤/١) ؛ الغاية (١٢٥/ل/٢) . أما إذا كان لا يحسن العربية لعجزه ، فإنه يجزيه التكبير والقراءة بالفارسية اتفاقاً عندهم .

(٢) الذي ثبت رجوعه عنه ، هو القراءة بالفارسية - لمن يحسن العربية - دون التكبير ؛ قال ابن عابدين : «إنما المنقول أنه رجع إلى قولهما في اشتراط القراءة بالعربية ، إلا عند العجز ، وأما مسألة الشروع ، فالذكر في عامة الكتب حكاية الخلاف فيها ، بلا ذكر رجوع أصلاً» . حاشية ابن عابدين (١٨٤/٢) وانظر فيما يؤيد قوله : البحر الرائق (٣٢٤/١) ، الهداية (٤٢٨/١) ؛ البناء (٢٠٦/٢) . قال ابن أبي العز الحنفي : «وينبغي التنبيه على ضعف ذلك القول المرجوع عنه ؛ لثلاً يظن أحد قوته فيأخذ به ، فإن أبا حنيفة رحمه الله إنما رجع عنه لضعفه بل لسقوطه» . التنبيه على مشكلات الهداية (٢٣٢/١) .

(٣) البدائع (٢٠١/١) ؛ الهداية (٤٣٢/١) ؛ فتح القدير (٢٩٥/١) ؛ الباب للمنبجي (٢٢١/١) . تنبيه : هذا الخلاف الذي ذكره هو في أصل الوضع أو الإرسال ، أما محل وضع اليدين فسيطرُق إليه المؤلف في آخر المسألة ص ١١٣ .

(٤) في المخطوط : «مخلد» والتصويب من مراجع التوثيق . وهو : لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري ، أبو مجلز ، مشهور بكنيته ، ثقة ، مات سنة (١٠٦ هـ) وقيل : (١٠٩ هـ) وقيل : قبل ذلك . أخرج له الجماعة . التقريب (٥٨٦) .

(٥) انظر قولهم في : الأوسط (٩٣/٣) ؛ المجموع (٢٦٨/٣) ؛ المغني (١٤٠/٢) ؛ الغاية (١٣٠-١٣١) . (٦) المجموع (٢٦٨/٣) ؛ روضة الطالبين (٣٣٩/١) ؛ نهاية المحتاج (٥٤٨/١) ؛ الحاوي الكبير (٩٩/٢-١٠٠) .

وعامة أهل العلم. وحكاياه ابن المنذر^(٣)،
وابن الحكم^(٤) عن مالك. وظاهر مذهبه
إرسال اليمين^(٥). وهو قول ابن الزبير^(٦)،
والحسن^(٧)، وابن سيرين^(٨) ورواية ابن القاسم^(٩) عن مالك^(١٠). وهو الأشهر،

(١) المغني (١٤٠/٢)؛ الفروع (٤١١/١-٤١٢)؛ الإنصاف (٤٦/٢/١).

(٢) انظر: الأوسط (٩٣/٣)؛ المجموع (٢٦٨/٣).

(٣) الأوسط (٩٢/٣). وقد بَوَّبَ الإمام مالك على ذلك في الموطأ: باب وضع اليمين إحداهما على الأخرى في الصلاة (١٦٤/١).

(٤) هو: محمد بن عبدالله بن عبد الحكم بن أعين، المصري، الفقيه، ثقة، مات سنة (٢٦٨هـ—

أخرج له النسائي. التقريب (٤٨٨). عن أبيه القاسم بن عيسى، الأول في مسائل الطائفة (١٤٥/١)
وحكايته هذه ذكرها النووي في المجموع (٢٦٨/٣)، والشوكاني في نيل الأوطار (٢١٧/١).

(٥) المدونة الكبرى (١٦٩/١)؛ شرح الزرقاني على الموطأ (٤٥٤/١)؛ الكافي لابن عبد البر (٤٣).

(٦) عبدالله بن الزبير بن العوام، القرشي الأسدي، أبو بكر، وأبو حبيب، كان أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين، وولي الخلافة تسع سنين، إلى أن قتل في ذي الحجة سنة (٧٣هـ). أخرج له الجماعة. التقريب (٣٠٣).

وانظر قوله في: مصنف ابن أبي شيبة (٣٤٤/١)؛ الأوسط (٩٢/٣)؛ المغني (١٤٠/٢).

(٧) هو البصري. وانظر قوله في المراجع السابقة.

(٨) محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، ثقة ثبت، عابد، كبير القدر،

كان لا يرى الرواية بالمعنى، مات سنة (١١٠هـ). أخرج له الجماعة. التقريب (٤٨٣).

وانظر قوله في: مصنف ابن أبي شيبة (٣٤٤/١)؛ الأوسط (٩٢/٣)؛ المجموع (٢٦٨/٣).

(٩) عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جندة العنقي، أبو عبدالله المصري، الفقيه صاحب مالك، ثقة،

مات سنة (١٩١هـ). أخرج له البخاري، وأبوداود في المراسيل، والنسائي. التقريب (٣٤٨).

(١٠) انظر: المدونة الكبرى (١٦٤/١) نقل عن الإمام مالك، في وضع اليمين على اليسرى في

الصلاة أنه قال: «لا أعرف ذلك في الفريضة، وكان يكرهه، ولكن في النوافل إذا طال القيام

فلا بأس بذلك يعين به نفسه». وروى عنه ابن عبد الحكم أنه قال: «لا بأس بوضع اليمين على

وعليه عمل أهل المغرب (١).

وقال الأوزاعي (٢) : يَخَيْرُ بين الإرسال ، والوضع .

لعامة أهل العلم : ما رواه الترمذي [٨٤-ب] عن
قبيصة (٣) بن الحلب (٤) [عن أبيه] (٥) قال : « كان رسول الله ﷺ يؤمُّنا ، فيأخذُ
شمالَهُ بيمينِهِ » رواه الترمذي (٦) وقال : حديث حسن ، وعليه العمل عند أهل العلم
من أصحاب النبي ﷺ والتابعين (٧) من بعدهم .

وفي حديث وائل بن حجر ، أنه وصف صلاة رسول الله ﷺ وقال فيه : « ثم

الشمال في الصلاة » عيون الأدلة في مسائل الخلاف لابن القصار (١٤٥/١ أ).

قال القاضي عبد الوهاب في الإشراف (٨٠/١) : « إن رواية الكراهة في غير موضع الخلاف ،
وهي إذا قصد بها الاعتماد والإتكاء . أما وضع اليمنى على اليسرى ففيه روايتان :
إحداهما الاستحباب ، والأخرى : الإباحة » . وقد عدَّ ابن رشد في المقدمات - في آخر المدونة -
(٦٦/٥) وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة من المستحبات ، ثم قال : « وقد كرهه
مالك في المدونة ، ومعنى كراهيته : أن يُعَدَّ من واجبات الصلاة » . وانظر أيضاً : عقد الجواهر
الثمينة (١٣٢/١) ؛ شرح الزرقاني على الموطأ (٤٥٤/١) .

(١) انظر : جواهر الإكليل (٥٠/١) .

(٢) انظر : المجموع (٢٦٨/٣) ؛ مختصر اختلاف العلماء للخصاص (٢٠٢/١) نيل الأوطار (٢١٧/١) .

(٣) في ط : « قبيضة » وهو خطأ .

(٤) في المخطوط : « المهلب » والتصويب من سنن الترمذي ، وكتب التراجم .

وهو : قبيصة بن الحلب - بضم الهاء وسكون اللام بعدها موحدة - الطائي ، الكوفي ، مقبول ،
من الثالثة . أخرج له أبوداود ، والترمذي ، وابن ماجه . التقريب (٤٥٣) .

(٥) زيادة من سنن الترمذي . وأبوه : هلب ، واسمه : يزيد بن قنافة الطائي ، قاله الترمذي .

(٦) كتاب الصلاة ، باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة (٣٢/٢) برقم (٢٥٢) .
وذكره الحافظ في الدراية (١٢٩/١) وسكتَ عليه .

(٧) ساقط من : ط .

وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى» رواه أبوداود (١)، وإسناده صحيح (٢).

وعن ابن مسعود رضي الله عنه: «أنه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى، فرآه النبي ﷺ، فوضع اليمنى على اليسرى» رواه أبوداود (٣). وهو على شرط مسلم (٤). ورواه النسائي (٥). قال في "الإمام" (٦): ورجاله رجال الصحيح.

وروى أبوداود: أن رسول الله ﷺ قال: «إن من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة» (٧) انتهى. وهذا الحديث لا يوجد في غالب نسخ

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة (٤٦٦/١ برقم ٧٢٧) وتمامه: «والرسغ، والساعد». وأصل هذا الحديث في صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره، فوق سرتة (٣٣٦/٢ برقم ٨٩٤).

(٢) قاله النووي في المجموع (٢٦٩/٣). وقال الحافظ في الفتح (٢٦٢/٢): «صححه ابن خزيمة وغيره، وأصله في صحيح مسلم، بدون الزيادة».

(٣) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة (٤٨٠/١ برقم ٧٥٥).

(٤) قاله النووي في المجموع (٢٦٩/٣).

(٥) سنن النسائي، كتاب الافتتاح، باب في الإمام إذا رأى الرجل قد وضع شماله على يمينه (٤٦٣/١ برقم ٨٨٧) بنحوه. وقال الحافظ في الفتح (٢٦٢/٢): «إسناده حسن».

(٦) انظر عزوه إليه في الغاية (١٣١/ل/٢).

(٧) هذا الحديث لا يعرف مرفوعاً، قاله جمع من العلماء، ومنهم: ابن أبي العز الحنفي في "التنبيه

على مشكلات الهداية" (٢٣٦/١) والعيني في "البنية" (٢٠٨/٢) وابن الهمام في فتح

القدير (٢٩١/١). وعلى هذا فإسناده إلى النبي ﷺ غير صحيح، وإنما ورد عن علي رضي الله عنه من قوله

وهذا هو الذي أخرجه أبوداود في سننه، كتاب الصلاة، باب وضع اليمنى على اليسرى في

الصلاة (٤٨٠/٢ برقم ٧٥٦) وقال: «سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبد الرحمن بن إسحاق

الكوفي». وهو مع كثرة المخرجين له ضعيف، لا يصلح للاحتجاج به؛ قال النووي في المجموع

أبي داود (١).

قال الشيخ جمال الدين الزيلعي (٢) في "تخريج أحاديث الهداية" (٣) : وإنما وجدناه في النسخة التي هي من رواية ابن داسة (٤)، ولذلك لم يعزه ابن عساكر (١) في

(٣/٢٧٠): «اتفقوا على تضعيفه». وقال البيهقي في المعرفة (٣٤١/٢) : «لم يثبت إسناده». وقال الحافظ في الدراية (١٢٨/١): «إسناده ضعيف، ويعارضه حديث وائل بن حجر رضي الله عنه قال: صليت مع رسول الله ﷺ فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره». كما أقر تضعيفه الزيلعي في نصب الراية (٤٣٢/١-٤٣٣)، والعيني في البناية (٢٠٨/٢)، والشوكاني في نيل الأوطار (٢١٩/٢) وغيرهم.

(١) المراد به هو أثر علي رضي الله عنه الموقوف عليه، لا ما ذكره المؤلف مرفوعاً، فإنه لا يوجد في سنن أبي داود، ولا في غيره كما بينته.

ثم إن هذا الأثر يوجد في أكثر من نسخة لسنن أبي داود؛ قال المزني في تحفة الأشراف (٤٥٧/٧) : «هذا الحديث في رواية أبي سعيد بن الأعرابي، وابن داسة، وغير واحد عن أبي داود، ولم يذكره أبو القاسم [أي ابن عساكر]». ولهذا قال صاحب عون المعبود (٣٢٣/١) : «لعل الحافظ الزيلعي لم يطلع على النسخ التي فيها هذا الحديث، ولذا قال هذه المقولة». (٢) هو : عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي، الحنفي، جمال الدين، أبو محمد، محدث، أصولي، من آثاره : تخريج أحاديث الكشاف؛ نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، توفي سنة (٧٦٢هـ) انظر : الدرر الكامنة (٣١٠/٢) ؛ النجوم الزاهرة (٩/١١).

(٣) نصب الراية (٤٣٢/١) وإنما ذكره موقوفاً عن علي رضي الله عنه، وعزاه إلى أبي داود، ثم قال: «والله أعلم أن هذا الحديث لا يوجد في غالب نسخ أبي داود...» إلى آخر ما نقله عنه المؤلف، إلى قوله: «(فقط)». ويلاحظ أن المؤلف -رحمه الله- نقل بعض كلام الزيلعي على هذا الحديث ولم يذكر تضعيفه له، في حين أنه ضعفه بنقل أقوال العلماء في تضعيفه -كابن القطان، والبيهقي، والنووي- وارتضاه!!.

(٤) هو محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة، أبو بكر، البصري، الثمار، راوي سنن أبي داود، توفي سنة (٣٤٦هـ). انظر : السّير (٥٣٨/١٥) ؛ العبر (٢٧٣/٢) ؛ شذرات الذهب (٣٧٣/٢).

"الأطراف" إليه (٢) ، ولا ذكره المنذري في "مختصره" (٣) ولم يعزه ابن تيمية (٤) في "المنتقى" (٥) إلا لمسند الإمام أحمد (٦) فقط.

وعن ابن الزبير : « وضع اليد على اليد من السنة » ذكره أبو داود (٧) .
وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : « ثلاث من النبوة : تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور ، ووضع اليد اليمنى على اليسرى » ذكره أبو داود (٨) والبيهقي وصححه (٩) .

(١) هو : علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله ، أبو القاسم ابن عساكر ، الدمشقي ، الشافعي ، محدث الشام . قال السبكي : ولا نعلم أحداً من جدوده يسمّى عساكر ، وإنما هو اشتهر بذلك . من آثاره : " تاريخ دمشق " و " الأطراف " و " فضائل أصحاب الحديث " وغيرها من المؤلفات الكثيرة ، توفي سنة (٥٧١ هـ) . انظر : السير (٥٥٤ / ٢٠) ؛ طبقات السبكي (٢١٥ / ٧ - ٢٢٣) ؛ كشف الظنون (٥٤ / ١ - ٥٧) .

(٢) انظر فيما يؤيده ، تحفة الأشراف (٤٥٧ / ٧) قال : « لم يذكره أبو القاسم » .
(٣) هو كما قال ، انظر : مختصر سنن أبي داود (٣٧٠ / ١) .
(٤) هو عبد السلام بن عبد الله بن الخضر ، الحرّاني ، أبو البركات ، مجد الدين ، ابن تيمية ، شيخ الحنابلة ، فقيه ، محدث ، مفسر ، أصولي ، من مؤلفاته : " المحرر في الفقه " ، و " المنتقى من أخبار المصطفى ﷺ " و " الأحكام الكبرى " وغيرها ، توفي سنة (٦٥٢ هـ) . انظر : السير (٢٣ / ٢٩١ - ٢٩٣) ؛ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢٠١ / ٤ - ٢٠٥) ؛ شذرات الذهب (٢٥٧ / ٥) .
(٥) المنتقى (٣٦٣ / ١) . وقد عزاه إلى أبي داود أيضاً في النسخة المطبوعة ، إلا أن المعلق عليه قال : ليس في نسختي المنتقى الخطيتين نسبة هذا الحديث إلى أبي داود ، ولكنها في طبعة الهند ، وفي النيل .
(٦) المسند (١٧٧ / ١ برقم ٨٧٧) .

(٧) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة (٤٧٩ / ١ برقم ٧٥٤) . قال النووي في المجموع (٢٤٨ / ٣) : « إسناده حسن » .

(٨) عزاه إليه السروجي في الغاية (١٣١ / ٢ ل / ٢) ولم أقف عليه في سننه ، في كتاب الصلاة ، والصوم ولا في كتابه المراسيل ، والله أعلم .

(٩) السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة (٤٤ / ٢ - ٤٥ برقم ٢٣٣٠) وصححه كما قاله المؤلف ، إلا أنه من طريق محمد بن أبان عن عائشة رضي الله عنها وقد نقل الذهبي في الميزان (٤٥٤ / ٣) والنووي في المجموع (٢٦٩ / ٣) عن البخاري أن قال : « لا يعرف له سماع منها » . وزاد النووي أيضاً : « محمد هذا مجهول » .

وفي "البخاري" (١) عن سهل بن سعد (٢) قال : « كان الناس يُؤمرون أن يضع الرجلُ اليدَ اليمنى على ذراعه اليسرى ، في الصلاة » (٣) .
ويضعهما تحت سُرَّتِه، في (٤) قول أبي حنيفة وأصحابه (٥). وبه قال أحمد (٦).
وقال الشافعي: يضعهما على صدره، ذكره في "الحاوي" (٧). وفي "الوسيط" (٨):
تحت صدره .

(١) كتاب الأذان ، باب وضع اليمنى على اليسرى (٢٦٢/٢ برقم ٧٤٠) .
(٢) ابن مالك بن خالد الأنصاري ، الخزرجي ، الساعدي ، أبو العباس ، له ولأبيه صحبة ، مشهور مات سنة (٨٨هـ) وقيل : بعدها . أخرج له الجماعة . التقريب (٢٥٧) .
(٣) وتماه : « قال أبو حازم : لا أعلمه إلا ينمي ذلك إلى النبي ﷺ » . أي يرفعه إليه .
قال الحافظ في الفتح (٢٦٢/٢) والنووي في المجموع (٢٦٨/٣) : هذا حكمه الرفع ؛ لأنه محمول على أن الأمر لهم بذلك هو النبي ﷺ .
(٤) في ط : « وفي » .

(٥) هذا في حق الرجل ، وأما المرأة فتضعهما على صدرها عندهم ، انظر : البدائع (٢٠١/١) ؛
الهداية (٤٣٢/١) ؛ الغاية (١٣٣/ل/٢) ؛ البنائة (٢١٠/٢) ؛ الفتاوى الهندية (٧٣/١) ؛ حاشية ابن عابدين (١٨٧/٢-١٨٨) . ولم أعرف دليلاً من السنة على هذه التفرقة! ، والله أعلم .
(٦) وهو المذهب عندهم، انظر : الإنصاف (٤٦/٢). قال ابن قدامة في المغني (١٤١/٢) : « اختلفت الرواية في موضع وضعهما : فروي عن أحمد ، أنه يضعهما تحت سُرَّتِه ، وعن أحمد : أنه يضعهما فوق سُرَّتِه ، وعنه : أنه مخير في ذلك » . وروى عبدالله بن أحمد في مسائله (٢٥٧/١) قال :
« رأيتُ أبي إذا صلَّى وضع يديه إحداها على الأخرى فوق السرة » .
(٧) الحاوي الكبير (٩٩-١٠٠) وإنما قال فيه : « يضعهما تحت صدره » لا كما ذكره المؤلف تبعاً
للسروجي في الغاية (١٣١/ل/٢) .

(٨) في ط : « الواسط » . انظر : الوسيط للغزالي (٦٠٢/٢) . قال النووي في المجموع (٢٦٨/٣) :
« ويجعلهما تحت صدره ، وفوق سُرَّتِه ، هذا هو الصحيح المنصوص ، وهو المذهب » . وانظر
أيضاً : روضة الطالبين (٣٣٩/١) ؛ نهاية المحتاج (٥٤٨/١) .

للشافعي : ما رواه سليمان بن موسى^(١) ، عن طاوس^(٢) ، قال : « كان رسول الله ﷺ يضع يده اليمنى على صدره ، وهو في الصلاة » . ذكره في "الإمام"^(٣) وقال : هو مرسل . قال السروجي : وفيه سليمان بن موسى ، متكلم فيه^(٤) .
 فإن استدلل للشافعي^(٥) بقوله تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحِرْ ﴾^(٦) . بما رواه حماد ابن سلمة ، عن عاصم الجحدري^(٧) ، عن أبيه^(٨) ، عن عليّ^(٩) ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحِرْ ﴾ قال : « وضع اليد اليمنى ، على الساعد الأيسر ، ثم وضعه على صدره »^(٩) .

(١) الأموي مولاهم ، الدمشقي ، الأشدق ، صدوق فقيه ، في حديثه بعض لين ، وخولط من قبل موته بقليل ، أخرج له مسلم ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٢٥٥) .
 (٢) ابن كيسان ، اليمامي ، أبو عبد الرحمن ، الحميري مولاهم ، الفارسي ، يقال : اسمه ، ذكوان ، وطاوس لقب ، ثقة ، فقيه ، فاضل ، مات سنة (١٠٦ هـ) وقيل : بعد ذلك . أخرج له الجماعة . التقريب (٢٨٢) .
 (٣) انظر قوله في الغاية (٢/ل/١٣١) ؛ البناء (٢/٢٠٩) . والمرسل حجة عند الحنفية ، فيلزمهم القول به ! .
 (٤) الغاية (٢/ل/١٣١) . وهو وإن كان متكلماً فيه ، إلا أنه حسن الحديث ؛ قال الشيخ الألباني في صفة صلاة النبي ص (١٤) - بعد إيراده فيه قول الحافظ المتقدم في ترجمته - : « فمثله حسن الحديث في أسوأ الاحتمالات ، وصحيح في الشواهد والمتابعات » . وقال ابن عدي : « وهو فقيه راو ، حدث عنه الثقات من الناس ، وهو أحد علماء الشام ، وقد روى أحاديث ينفراد بها ، لا يرويهما غيره ، وهو عندي ثبت صدوق » . الكامل (٣/٢٧٠) .
 (٥) في ط : « (إن استدلل الشافعي) » وفي كلا النسختين لم يذكر جواب الشرط ، ولعله سقط منهما ، أو يحتمل أن يكون الصواب : « (واستدل الشافعي) » وحينئذ لا يحتاج إلى جواب ، والله أعلم .

(٦) الكوثر ، الآية (٢) .

(٧) عاصم بن العجاج الجحدري ، البصري ، أبو مجشر ، المقرئ ، وهو عاصم بن أبي الصباح ، وثقه ابن حبان ، وابن معين . الثقات لابن حبان (٥/٢٤٠) ؛ الجرح والتعديل (٦/٣٤٩) ؛ الميزان (٢/٣٥٤) .

(٨) لم أفق على ترجمته في المصادر التي وقفت عليها ، والله أعلم .

(٩) أورده البخاري في التاريخ الكبير (٦/٤٣٧) وسكت عليه .

وأخرجه الطبري في تفسيره (٣٠/٢١٠) والبيهقي في السنن الكبرى (٢/٤٥) كلاهما من عدة

وعن ابن عباس-رضي الله عنهما- قال : «وضع اليمين على الشمال عند النحر^(١)، في الصلاة»^(٢).

وحُجَّةُ أبي حنيفة وأحمد : قول علي عليه السلام : «من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة» رواه أحمد^(٣)، وأبو داود بمعناه، وقد تقدم الكلام عليه^(٤).

طرق عن حماد بن سلمة ، به . وذكره ابن المنذر في الأوسط (٣/٩٠-٩١) وسكت عليه وأبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (٣/٤٧٥) والماوردي في الحاوي الكبير (٢/١٠٠)، والسيوطي في الدر المنثور (٦/٦٨٩) وابن كثير في تفسيره (٤/٥٦٣) وقال: «يروى هذا عن علي ولا يصح». قال الشيخ الألباني في مقدمة صفة صلاة النبي ﷺ (١٤-٥١) : «وهذا الحديث وإن تُكَلِّم في إسناده فإنه يصلح شاهداً لأحاديث الصدر» .

(١) التَّحَرُّ : هو أعلى الصدر . النهاية لابن الأثير (٥/٢٧) ؛ لسان العرب (١٤/٦٨) .

(٢) أورده البيهقي في السنن الكبرى ، وأبو بكر الجصاص في أحكام القرآن ، والسيوطي في الدر المنثور ، في الإحالات السابقة .

(٣) تقدم في ص (١١١) . هذا المنذر

(٤) تقدم تخريجه - مع الكلام عليه - في ص (١٠٩-١١١) .

الذي ثبت في السنة ، ودلَّ عليه آثار التابعين الصحيحة في موضع وضع اليدين ، إنما هو الصدر ، فمن ذلك ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١/٢٤٣ برقم ٤٧٩) من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه ، قال : «صليتُ مع رسول الله ﷺ ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره» .

قال الشوكاني في النيل (١/٢٢٠) : «والحديث مصرَّحٌ بأن الوضع على الصدر ، وكذلك حديث طاوس المتقدم ، ولا شيء في الباب أصحَّ من حديث وائل المذكور ، وهو المناسب لما أسلفنا من تفسير علي ، وابن عباس رضي الله عنهم ، لقوله تعالى : ﴿فصلَّ لربك وانحر﴾ بأن النحر وضع اليمنى على الشمال في محل النحر والصدر» . وانظر : السنن الكبرى (٢/٤٧) ؛ مختصر الخلافات (٢/٣٥)؛ صفة صلاة النبي ﷺ (٨٨) للشيخ الألباني ، قال : «وضعهما على الصدر هو الذي ثبت في السنة ، وخلافه إمَّا ضعيف ، أو لا أصل له ...» والله أعلم .

مسألة (١)

يقول بعد تكبيرة الافتتاح : « سبحانك اللهم ، وبحمدك ، وتبارك اسمك ،
وتعالى [٨٥-أ] جددك ، ولا إله غيرك » . في قول أبي حنيفة وأصحابه (٢) .
قال السروجي (٣) : وبه قال أكثر أهل العلم ؛ منهم :
أبو بكر الصديق (٤) ، وعمر (٥) ، وابن مسعود (٦) ، والنخعي (٧) ، وأحمد (٨) ، وإسحاق (٩) -
رضي الله عنهم - . قال الترمذي : وعليه العمل عند أهل العلم من التابعين
وغيرهم (١٠) .

والدليل على ذلك : حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله

-
- (١) انظر : الغاية (٢/١٣٢-١٣٤) ؛ نصب الراية (١/٤٣٤-٤٤٠) من بداية المسألة إلى آخرها .
(٢) انظر : الأصل (١/٢٩) ؛ المبسوط (١/١٢) ؛ البدائع (١/٢٠٢) ؛ الهداية (١/٤٣٤) .
(٣) الغاية (٢/١٣٢) .
(٤) حكاه عنه ابن المنذر في الأوسط (٣/٨٢) .
(٥) انظر قوله في : المرجع السابق ؛ سنن الترمذي (٢/١٠) ؛ المجموع (٣/٢٧٩) ؛ المغني
(٢/١٤٣) شرح السنة للبغوي (٣/٣٩) .
(٦) المراجع السابقة نفسها .
(٧) مصنف ابن أبي شيبة (١/٢٠٩) ؛ البناء (٢/٢١١) .
(٨) مسائل أحمد لأبي داود (٣٠) ؛ المغني (٢/١٤١-١٤٢) ؛ الإنصاف (٢/٤٧) .
إلا أن ابن قدامة نقل عنه أيضا أنه قال : لو أن رجلا استفتح الصلاة ببعض ما روي عن النبي ﷺ
من الاستفتاح كان حسنا ، أو قال : جائزا . وقال المرداوي : الصواب أن يقول هذا تارة ، و
«وجهه وجهي...» تارة أخرى ؛ جمعا بين الأدلة .
(٩) انظر : المجموع (٣/٢٧٩) ؛ المغني (٢/١٤٣) .
(١٠) سنن الترمذي (٢/١١) .

ولا إليه غـيرك « رواه أبو داود^(١)، والترمذي^(٢)،
والنسائي^(٣) . وقال ابن تيمية في المنتقى^(٤) : رواه الخمسة^(٥) .

وروى أصحاب "السنن الأربعة"^(٦) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : «أن النبي ﷺ

(١) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب من رأى الاستفتاح — سبحانهك اللهم وبحمدك
(٤٩١/١ برقم ٧٧٦) . قال في التلخيص (٤١٤/١) : «رجال إسناده ثقات ، لكن فيه انقطاع» .
وقال الدارقطني في سننه (٢٩٩/١) : «ليس هذا الحديث بالقوي» . وقال البيهقي في المعرفة
(٣٤٧/٢) : «ليس بمحفوظ» .

(٢) سنن الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة (١١/٢ برقم ٢٤٣) وقال :
هذا حديث لا نعرفه من حديث عائشة رضي الله عنها إلا من هذا الوجه ، وحارثة قد تكلّم فيه
من قبل حفظه .

(٣) لم أفق عليه في المجتبى ، والكبرى في مظانه ، كما أنه لم يعزه إليه المزي في تحفة الأشراف
(٣٨٤/١١) و (٤٠٦/١٢) ولعل عزوه إليه وهم ، تبع المؤلف فيه السروجي في الغاية
(١٣٣/ل/٢) وإنما أخرجه أيضاً ابن ماجة في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب
افتتاح الصلاة (٢٦٥/١ برقم ٨٠٦) . والله أعلم
(٤) «في المنتقى» ساقط من : ط .

(٥) بل قال : «رواه أبو داود» . وإنما قال : رواه الخمسة . في حديث أبي سعيد رضي الله عنه الآتي ، وليس
هذا الحديث . المنتقى من أخبار المصطفى (٣٦٨-٣٦٩) ، وقد تبع المؤلف في هذا السروجي
في الغاية (١٣٣/ل/٢) . والمراد بالخمسة عنده : السنن الأربعة ، ومسند الإمام أحمد . انظر
كتاب^(٦) (٣/١) .

(٦) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب من رأى الاستفتاح سبحانهك اللهم ، وبحمدك
(٤٩٠/١ برقم ٧٧٥) . واللفظ له ، وقال : وهذا الحديث يقولون : هو عن علي بن علي ، عن
الحسن مرسلاً ، الوهم من جعفر . وسنن الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة
(١٠-٩ برقم ٨٠٤) ونقل عن أحمد أنه قال : لا يصح هذا الحديث . وسنن النسائي ، كتاب
الافتتاح ، باب نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة ، وبين القراءة (٤٦٩/١ برقم ٨٩٨-٨٩٩) ؛
سنن ابن ماجة ، كتاب إقامة الصلاة ، باب افتتاح الصلاة (١-٢٦٤ برقم ٨٠٤) . قال النووي في

وروی مسـ _____ لم فی "صحیح" _____ هـ (۲) : أن
عمر (۲) كان يبهر هؤلاء الكلمات جـ^۱

وقال الأسود: «كان عمر رضي الله عنه إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم ... إلى آخره، يُسمعنا ذلك ويعلمنا». رواه الدارقطني (٦).

المجموع (٢٧٧/٣) : «وهو ضعيف» .

(٢) كتاب الصلاة ، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة (٢/٣٣٢ برقم ٨٩٠) .

وقال النووي في المجموع (٢٧٧/٣): ليس فيه التصريح أنه قاله في الاستفتاح . ثم قال : ورواه

(٣) في ط : « ابن عمر » وهو خطأ .

(٤) لم أجدّه في الأجزاء المطبوعة، وقد عزاه إليه ابن تيمية في المنتقى (١/٣٧٠)، وابن عبد الهادي

في تنقيح التحقيق (٧٩١/٢)، والسروجي في الغاية (١٣٣/ل/٢) وعنه نقله المؤلف .

(٥) سنن الدارقطني ، كتاب الصلاة ، باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير (٣٠٢/١) عن أبي وائل ،

قال : كان عثمان إذا افتتح الصلاة يقول : ((سبحانك اللهم... الخ)) يُسمِعنا ذلك .

قال الهيثمي في الجمع (١٠٦/٢) : ((فيه من لم يُسمَّ)).

(٦) سنن الدارقطني ، كتاب الصلاة ، باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير (٣٠١/١) .

قال البيهقي في السنن الكبرى (٥٢/٢): هذا أصح ما روي في الاستفتاح بسبحانك اللهم... الخ.

وحديث أنس : « كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة كبر ، ثم رفع يديه حتى يحاذي بإبهاميه أذنيه ، ثم يقول : « سبحانك ... » إلى آخره . رواه الدارقطني في "سننه" (٢) ثم قال : إسناده كلهم (٣) ثقات (٤) .
والحسين (٥) بن علي بن الأسود (٦) ، قال أبو حاتم : صدوق (٧) .
وذكره ابن حبان في "الثقات" (٨) . وتكلم فيه ابن عدي (٩) ، والأزدي (١٠) . فهي مسألة الجرح والتعديل (١١) .

(١) هذا من كلام ابن تيمية في المنتقى (٣٧٠/١) ، ونقله عنه السروجي في الغاية (١٣٣/٢) .

(٢) كتاب الصلاة ، باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير (٣٠٠/١) .

(٣) ساقط من : ط .

(٤) بل سكت عليه . وإنما قال ذلك ابن الجوزي في التحقيق (٣٤١/١) ونقله عنه السروجي في

الغاية (١٣٣/٢) . وقد تبع المؤلف في كلامه هذا ، الزيلعي في نصب الراية (٤٣٧/١) . وقال الهيمى في المحج (١٠٧٤) .

(٥) في المخطوط : «الحسن» والتصويب من نصب الراية (٤٣٧/١) وغيرها .

(٦) العجلي ، أبو عبدالله ، الكوفي ، نزيل بغداد ، صدوق يخطئ كثيراً ، لم يثبت أن أبا داود روى

عنه ، أخرج له الترمذي . التقريب (١٦٧) .

(٧) الجرح والتعديل (٥٦/٣) .

(٨) (١٩٠/٨) وقال : ربما أخطأ .

(٩) الكامل (٣٦٨-٣٦٩/٢) قال : «يسرق الحديث ، وأحاديثه لا يتابع عليها» .

(١٠) هو : محمد بن الحسين بن أحمد بن عبدالله ، الأزدي ، الموصلي ، أبو الفتح ، المحدث ، من

مؤلفاته ، الجرح والتعديل في الضعفاء من رجال الحديث ، توفي سنة (٣٧٤هـ) . انظر : السير

(١٦/٣٤٧-٣٥٠) ؛ تذكرة الحفاظ (٩٦٧/٣) ؛ هدية العارفين (٥٠/٦) .

وانظر قوله في : تهذيب الكمال (٣٩٣/٦) ؛ الميزان (٥٤٣/١) ؛ نصب الراية (٤٣٧/١) قال فيه :

«ضعيف جداً ، يتكلمون في حديثه» .

(١١) إذا تعارض الجرح والتعديل في الشخص الواحد ؛ فقليل : يقدم الجرح على التعديل مطلقاً .

وقيل : إذا زاد المعدّلون قُدّم التعديل . والصواب الذي عليه جمهور المحدثين هو : أن الجرح مقدم

لكن الحديث رواه الطبراني في كتابه المفرد في "الدعاء" (١) ، وهو مجلد لطيف (٢) بطريق أخرى، عن أنس بن مالك ، عن النبي ﷺ : «كان إذا استفتح الصلاة يكبر ثم يقول : سبحانك اللهم ، وبحمدك ...» إلى آخره .

وروى الطبراني أيضا في الكتاب المذكور (٣) ، بطريق أخرى قال : «كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة قال : سبحانك اللهم ، وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، و لا إله غيرك » . قال أبو الفرج : إسناده كلهم ثقات (٤) .

وقد روى هذا الحديث عمر بن الخطاب، وأنس بن مالك، و(٥)أبو سعيد الخدري. قال(٦): وكذا عائشة (٧). وفي طريق حديث عائشة رضي الله عنها(٨)،

=

على التعديل إذا كان مفسرا ؛ لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته .

انظر : نزهة النظر (١٩٣) ؛ الكفاية (١٣٢-١٣٤) ؛ تدريب الراوي (٢٦٢ - ٢٦٣) .

(١) كتاب الدعاء (١٠٣٤/٢) من طريق عائذ بن شريح ، عن أنس ؓ . والنقل عنه بواسطة نصب

الرایة (٤٣٧/١-٤٣٨) . قال أبو حاتم : في حديثه [أي عائذ بن شريح] ضعف. وقال ابن طاهر :

ليس بشيء . انظر: الميزان (٣٦٣/٢) .

(٢) وقد طبع الآن في ثلاث مجلدات كبيرة ، بتحقيق د/محمد سعيد بن محمد حسن البخاري .

(٣) كتاب الدعاء الموضع السابق برقم (٥٠٦) من طريق الفضل بن موسى السيناني ، عن حميد

الطويل ، به . قال الشيخ الألباني في الإرواء (٥٢/٢) : «وهذا الإسناد صحيح ، فلا يلتفت بعد

هذا إلى قول أبي حاتم : « هذا الحديث كذب لا أصل له » . وقال الحافظ في الدراية (١٢٩/١)

- عن هذه الرواية ، والتي قبلها - : «وهذه متبعة جيدة لرواية أبي خالد الأحمر ، والله أعلم» .

(٤) التحقيق له (٣٤١/١-٣٤٢) والنقل عنه بتصرف إلى قوله: ((فليس لتضعفه وجه)).

(٥) ساقط من : ط .

(٦) ساقط من : ط . والمراد بالقاتل هو ابن الجوزي.

(٧) تقدم أحاديث هؤلاء في ص (١١٥-١١٧) .

(٨) في رواية أبي داود في سننه (٤٩١/١) .

طلق بن غنام^(١)، قال أبو داود: ليس بالقوي^(٢).
قال أبو الفرج^(٣) : طلق ثقة ، قد أخرج عنه البخاري في "صحيحه" فليس
لتضعيفه وجه .

وقال أبو يوسف^(٤) : يُضيف إلى هذه الكلمات : ﴿ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي
فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٥) ﴿ إِنَّ صَلَاتِي
وَكُفِّي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٦) [٨٥-ب] رواه البيهقي^(٧).

وبه قال جماعة من أصحاب الشافعي؛ منهم :
أبو إسحاق المروزي^(٨) ،

(١) طلق بن غنام بن طلق بن معاوية النخعي ، أبو محمد الكوفي ، ثقة ، مات في رجب سنة
(٢١١هـ) . أخرج له البخاري ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٢٨٣) .

(٢) هكذا نقله المؤلف من الغاية للسروجي (١٣٣/ل/٢) . وفي التحقيق لابن الجوزي (٣٤٢/١)
«قال أبو داود: ليس هذا الحديث بالقوي» .

والذي في سنن أبي داود (٤٩١/١) : «وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب ،
لم يروه إلا طلق بن غنام، وقد روى قصة الصلاة عن بديل جماعة لم يذكروا فيه شيئاً من ذلك» .
وقد نقل عنه الآجري في سؤالاته^(٧) (٢١١) ، والمزي في تهذيب الكمال (٤٥٨/١٣) وغيرهما ، أنه
قال في طلق بن غنام : «صالح» .

(٣) التحقيق له (٣٤٢/١) .

(٤) المبسوط (١٢/١) ؛ البدائع (٢٠٢/١) ؛ الهداية (٤٣٤/١) .

(٥) الأنعام ، الآية (٧٩) .

(٦) الأنعام ، الآية (١٦٢) .

(٧) السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب افتتاح الصلاة بعد التكبير (٤٨/٢) برقم ٢٣٤٣ من
حديث علي بن أبي طالب عليه السلام . وهو في صحيح مسلم ، والسنن ، وسيأتي بتمامه قريباً .

(٨) هو : إبراهيم بن أحمد بن إسحاق ، المروزي ، الفقيه ، الشافعي ، انتهت إليه رئاسة المذهب
بالعراق بعد ابن سريج ، صنف كتباً كثيرة ؛ منها : شرح مختصر المزني ، وكتاب في السنة ، توفي

وأبو حامد^(١). قال أبو يوسف : يبدأ بأيهما شاء ^(٢) .

استدل أبو يوسف بما رواه الطبراني في "معجمه" ^(٣) عن عبد الله بن عمر، قال :
« كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة قال : ﴿ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا [مسلمًا] ^(٤) وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ سبحانك اللهم ،
وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدُّك ، ولا إله غيرك ﴾ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي
وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا ^(٥) مِنَ
المسلمين » انتهى .

واستدل الشافعي ، وابن المنذر ^(٦) : بما روي عن عليٍّ رضي الله عنه قال : « كان رسول
الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة كَبَّرَ ، ثم قال : ﴿ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ

سنة (٣٤٠هـ) . انظر : السَّيَر (٤٢٩/١٥) ؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣٠٥/١) ؛
وفيات الأعيان (٢٧-٢٦/١) .

(١) هو : أحمد بن بشر بن عامر بن حامد ، المروروذي ، القاضي ، الفقيه ، الشافعي ، من مؤلفاته :
"الجامع الصغير" و "الكبير" و "شرح مختصر المزني" ، توفي سنة (٣٦٢هـ) . انظر : السَّيَر
(١٦٦/١٦) طبقات السبكي (١٣-١٢/٣) ؛ وفيات الأعيان (٧٠-٦٩/١) .

وانظر قوله وقول أبي إسحاق في : المجموع (٢٧٨/٣) ؛ روضة الطالبين (٣٤٥/١) .

(٢) البدائع (٢٠٢/١) ؛ الغاية (١٣٣/ل/٢) ؛ البناء (٢١٢/٢) .

(٣) المعجم الكبير (٣٥٣-٣٥٤ برقم ١٣٣٢٤) وسكت عليه .

وقال الهيثمي في الجمع (١٠٧/٢) بعد أن عزاه إليه : « فيه عبد الله بن عامر السلمي ، وهو ضعيف » .

وسيدكر المؤلف علته أيضاً ، نقلاً عن الزيلعي . في مس (١٣٣) .

(٤) مثبت من المخطوط ، والمعجم الكبير ، وهو ليس من هذه الآية .

(٥) الأنعام ، الآية (١٦٢-١٦٣) . وتام الآية ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾

(٦) انظر استدلال الإمام الشافعي في : الأم (٢٠٧/١) وابن المنذر في الأوسط (٨٦-٨١/٣) .

ومذهبهما : أن الأفضل أن يستفتح الصلاة بـ { وَجَّهْتُ وَجْهِيَ ... } انظر : المرجعين السابقين

والمجموع (٢٧٩/٣) ؛ روضة الطالبين (٣٤٥/١) ؛ الحاوي الكبير (١٠٠/٢) .

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١﴾ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ. اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت ، أنت ربِّي ، وأنا عبدك ، ظلمت نفسي ، واعترفت بذنبي ، فاغفر لي ذنوبي جميعاً ؛ إِنَّه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها ، لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك، وسعديك، والخير كله في يديك، والشرُّ ليس إليك، وأنا بك وإليك، تباركت وتعاليت، استغفرك وأتوب إليك» (١).

رواه البخاري (٢)، وأبو داود (٣)، والترمذي (٤)، وابن ماجه (٥).

وقال ما لك : لا يأتي المفترض بالشئ والتعوذ (٦).

(١) انظر شرح كلمات هذا الحديث في : المجموع (٢٧٤/٣) ؛ شرح السنة للبغوي (٣٧/٣) ؛ الأوسط (٨١/٣-٨٣) .

(٢) لم أقف عليه في صحيحه، كما أن المزي أيضاً لم يعزه إليه في تحفة الأشراف (٤٢٧/٧) برقم ١٠٢٢٨. وإنما عزاه إلى مسلم، والسنن الأربعة. وقال الشوكاني في النيل (٢٢٣/٢) : «رواه الجماعة إلا البخاري ، وهو الصواب». فلعل نسبته إلى البخاري وهم تبع المؤلف فيه السروجي في الغاية (٢/ل/١٣٣) والله أعلم. وقد عزاه المؤلف إلى صحيح مسلم في ص (١٢٤) وهو الصواب، انظر: صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (٢٩٩/٣ برقم ١٨٠٩) بهذا اللفظ .

(٣) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء (٤٨١/١ برقم ٧٦٠) .

(٤) سنن الترمذي ، كتاب الدعوات ، باب منه (٤٥٢/٥-٤٥٤ برقم ٣٤٢١-٣٤٢٣) .

(٥) سنن ابن ماجه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب رفع اليدين إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع (٢٨٠/١-٢٨١ برقم ٨٦٤) ذكره مختصراً .

(٦) هذا هو المختار من مذهبه، أن يعقب تكبيرة الإحرام بفتحة الكتاب ، من غير أن يفصل بينهما

بأدعية الاستفتاح ، أو البسملة ، أو الإستعاذة . هكذا حكى عنه ابن القاسم في المدونة (١٦١/١)

وانظر أيضاً : الكافي لابن عبد البر (٤٣) ؛ المعونة (٢١٦/١) ؛ الفواكه الدواني (١٧٦/١) ؛

لحديث أنس رضي الله عنه قال : « كُنَّا نَصَلِّي خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبَى بَكْرٌ ، وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ الصَّلَاةَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ » (١) .

والجواب عما استدل به أبو يوسف من أحاديث الجمع بين الذكرين التي وردت عن ابن عمر : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ : ﴿ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ، وَبِحَمْدِكَ ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ ، وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ ﴾ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ » (٢) . فهذا الحديث معلول بعبد الله بن عامر (٣) ؛ نقل الذهبي (٤) في

الإشراف (١/٧٤-٧٥) .

(١) متفق عليه : صحيح البخاري ، كتاب الأذان ، باب ما يقول بعد التكبير (٢/٢٦٥ برقم ٧٤٣) .
وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة (٢/٣٣٢ برقم ٨٩٠)
كلاهما بألفاظ مختلفة ، قريبة من هذا اللفظ .

وبهذا اللفظ - الذي ذكره المؤلف - أخرجه الدارقطني في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ذكر اختلاف الرواية في الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم (١/٣١٦) . قال الحافظ في الفتح (٢/٢٦٧) : « واستدل به المالكية على ترك دعاء الافتتاح ، وحديث أبي هريرة الذي بعده يردُّ عليه [وهو الحديث الذي فيه : اللهم باعد بيني ..] وقد تحرَّر أن المراد بحديث أنس بيان ما يفتتح به القراءة ، فليس فيه تعرض لنفي دعاء الافتتاح » . وانظر استدلال المالكية به في : المدونة (١/١٦١) .
(٢) تقدم قريباً في ص (١٢١) .

(٣) عبد الله بن عامر الأسلمي ، أبو عامر المدني ، ضعيف ، مات سنة (١٥٠هـ) أو (١٥١هـ) .
أخرج له ابن ماجة . التقريب (٣٠٩) .

(٤) هو : محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله ، أبو عبد الله ، شمس الدين ، الترمذاني الأصل ، الفارقي ، ثم الدمشقي ، الذهبي ، الشافعي ، المحدث ، المؤرخ ، صاحب التصانيف المشهورة ؛ ومنها : "السير" و "تاريخ الإسلام الكبير" و "ميزان الاعتدال" ، وغيرها ، توفي بدمشق سنة (٧٤٨هـ) . انظر : طبقات السبكي (٩/١٠٠-١٢٣) ؛ معجم المؤلفين (٨/٢٨٩) .

"ميزانه" (١) تضعيفه عن جماعة كثيرة .

والحديث الذي رواه البيهقي (٢) عن جابر : « أن النبي ﷺ كان إذا استفتح الصلاة قال : سبحانك اللهم ، وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك » (وَجْهَتْ وَجْهِي ...) إلى آخرها .

وكذا ما رواه البيهقي في "المعرفة" (٣) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « كان يجمع في أول صلاته بين : « سبحانك اللهم ، وبحمدك » [٨٦-أ] وبين (وَجْهَتْ وَجْهِي ...) . ضعيف لا أصل له .

لكن الطحاوي استدل للجمع بين الذكرين بحديث علي الذي رواه مسلم (٤) وبحديث أبي سعيد : « سبحانك اللهم » (٥) . قال : فلما جاءت الرواية بهذا (٦) وبهذا، استحسّن أبو يوسف أن يقولهما المصلي (٣-جميعاً) (٧) .

(١) (٤٤٨/٢-٤٤٩) قال : «ضَعَفَهُ أَحْمَدُ ، والنسائي ، والدارقطني . وقال يحيى : ليس بشيء . وقال البخاري : يتكلمون في حفظه . وسئل عنه ابن المديني ، فقال : ذاك ضعيف ضعيف » . وانظر : نصب الراية (٤٣٥/١) .

(٢) السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب من روى الجمع بينهما (٥٢/٢ برقم ٢٣٥١) . نقل الزيلعي في نصب الراية (٤٣٥/١) بعد إيراده هذا الحديث ، قول البيهقي في المعرفة (٣٤٩/٢) : وقد روى في الجمع بينهما عن محمد بن المنكدر؛ مرة عن ابن عمر، ومرة عن جابر، وليس بالقوي . (٣) لم أقف عليه في المعرفة ، ولا في السنن الكبرى له ، وإنما ذكره ابن أبي حاتم في علل الحديث (١٤٧/١) وقال : «هذا حديث باطل ، موضوع ، لا أصل له » . ونقله عنه -أي عن ابن أبي حاتم- الزيلعي في نصب الراية (٤٣٥/١-٤٣٦) وعنه نقله المؤلف ، إلا أنه وَهَمَ في عزوه إلى البيهقي، والله أعلم .

(٤) تقدم تخريجه قريبا في ص (١٢٢) وقد عزاه هناك إلى صحيح البخاري خطأ .

(٥) تقدم في ص (١١٦-١١٧) .

(٦) ساقط من : ط .

(٧) انظر : شرح معاني الآثار (١٩٩/١) ، والمؤلف نقله بواسطة نصب الراية (٤٣٦/١-٤٣٧) .

قال (١): وكأن الطحاوي لم يقع له شيء من الأحاديث التي رُوِيَتْ في الجمع (٢).
فإن كان أبو يوسف أخذ بما ذكره الطحاوي من جمعه بين الذكرين
بالحديثين (٣-٢) بأن ذلك على النافلة .

قلنا : ذلك محمول على النافلة ، فنجمع (٤) بين (٥) الذكرين في التهجد والنافلة ؛
إذ مبنى النوافل على التوسع (٦). قال أبو الفرج (٧) : كان ذلك في أول الأمر ،
أو في النافلة . وروى النسائي (٨) : « أن رسول الله ﷺ كان إذا قام يصلي تطوعاً
قال : « الله أكبر وجهت وجهي ... » إلى آخره .

فلذلك قلنا : يجمع (٩) بين الذكرين في النافلة ؛
عملاً بما رواه النسائي ، وتوفيقاً بين الأحاديث ،
والله تعالى أعلم (١٠) .

(١) أي الزيلعي .

(٢) نصب الراية (٤٣٧/١) .

(٣-٢) ساقط من : ط .

(٤) في ط : « بتجمع » .

(٥) ساقط من : ط .

(٦) انظر : المبسوط (١٣/١) ؛ البناية (٢١٥/٢) .

وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣٤٧/٢٢) : « قد روي عنه ﷺ في الاستفتاح أنواع ،
وعامتها في قيام الليل ، ويستحب للمصلي بالليل أن يستفتح بها كلها ، وهذا أفضل من أن يداوم
على نوع ويهجر غيره ؛ فإن هذا هدي النبي ﷺ » .
(٧) التحقيق له (٣٤٢/١) .

(٨) سنن النسائي ، كتاب الافتتاح ، باب نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة
(١/٤٦٨ برقم ٨٩٧) ذكره مطولاً ، من حديث محمد بن مسلمة . صحيح الترمذي (٢٩٨٨) .
(٩) في ط : « نجمع » .

(١٠) قد روي عنه ﷺ في استفتاح الصلاة أدعية أخرى غير ما ذكرها المؤلف ، بل ومنها ما هو

مَسْأَلَةٌ

يَسْنُ^(١) أَنْ يَسْتَعِذَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، بعد فراغه من الشاء، في الفرض والنفل. وهذا قول أبي حنيفة^(٢) وأكثر أهل العلم^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٤).

قال النووي في "الخلاصة"^(٥): يُسْتَحَبُّ التَّعَوُّذُ عِنْدَنَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَالْمَعْتَمَدُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

أَصَحُّ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهَا ، وهو ما ورد في حديث أبي هريرة المتفق عليه ، قال : « قُلْتُ : بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ ؟ قَالَ : أَقُولُ : اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يَنْقِي الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ ، وَالتَّلَجِّ ، وَالْبَرْدِ » واللفظ للبخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب ما يقول بعد التكبير (٢٦٥/٢ برقم ٧٤٤) . قال الحافظ في الفتح (٢٦٩/٢) : « وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أصح ما ورد في ذلك » . وهذا من اختلاف المباح ، فبأيها استفتح الصلاة جازاً ، انظر : الأوسط (٨٦/٣) ؛ صحيح ابن خزيمة (٢٣٧/١) ؛ شرح السنة (٣٩/٣) ؛ معالم السنن (١٩٨/١) ؛ التنبيه على مشكلات الهداية (٢٣٧/١) . قال شيخ الإسلام رحمه الله في مجموع الفتاوى (٩٦/٢٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤٣) : « فالإقتداء بالنبي ﷺ في أن يفعل هذا تارةً ، وهذا تارةً أفضل من لزوم أحد الأمرين وهجر الآخر ... ولم يكن ﷺ يداوم على استفتاح واحد قطعاً » . والله أعلم .

(١) في ط : « (لَيْسَنَ) » .

(٢) الأصل (٢٩/١) ؛ البدائع (٢٠٢/١) ؛ المبسوط (١٣/١) ؛ الهداية (٤٤٠/١) .

(٣) المجموع (٢٨١/٣) قال: وقال باستحبابه جمهور العلماء من الصحابة ، والتابعين ، فمن بعدهم .

(٤) النحل ، الآية (٩٨) .

(٥) خلاصة الأحكام من مهمات السنن وقواعد الإسلام (٣٦٢/١) .

وسئل المؤلف عن من غلب
الأحكام في سنن

فالاستعاذة سنّة في الصلاة قبل القراءة . وبه قال ابن عمر^(١)، وأبو هريرة^(٢) ،
والحسن^(٣)، وابن سيرين^(٤)، والنخعي^(٥)،
والثوري^(٦)، والأوزاعي^(٧)، والشافعي^(٨)، وأحمد^(٩)، وإسحاق^(١٠)، وداود^(١١) .
وقال مالك : لا يستعيز^(١٢) ؛ لحديث أنس رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ وأبا بكر
وعمر، وعثمان، كانوا يفتتحون الصلاة بـ ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ . والحديث
في "الصحيح" ^(١٣) .

-
- (١) انظر قوله في الأوسط (٨٨/٣) ؛ المجموع (٢٨١/٣) .
(٢) حكى عنه السمعاني في تفسيره (٢٠٠/٢)، والنووي في المجموع (٢٨٢/٣) أنه قال: يتعوذ بعد
القراءة . وأنه كان يتعوذ بعد الفراغ من الفاتحة ؛ لظاهر الآية .
(٣) مصنف عبد الرزاق (٨٦/٢) ؛ الأوسط (٨٩/٣) ؛ المجموع (٢٨١/٣) ؛ المغني (١٤٥/٢) .
(٤) انظر : الأوسط ، والمغني في الموضعين السابقين .
وحكى عنه عبد الرزاق في مصنفه (٨٦/٢) وابن حزم في المحلى (٢٨٠/٢-٢٨١) : أنه كان
يتعوذ قبل أن يقرأ أم القرآن ، وبعد أن يقرأ أم القرآن .
(٥) انظر : الأوسط ، والمغني في الموضعين السابقين .
(٦) انظر : الأوسط (٨٩/٣) ؛ المجموع (٢٨٢/٣) ؛ المغني (١٤٥/٢) . إلا أنه يرى وجوبها، كما سيأتي
بعد قليل . - ص ١٢٨ - الخامس -
(٧) المراجع السابقة .
(٨) الأم (٢٠٨/١-٢٠٩) ؛ المجموع (٢٨٠/٣-٢٨٣) ؛ نهاية المحتاج (٤٧٤/١) .
(٩) مسائل الإمام أحمد لأبي داود (٣٠) ؛ المغني (١٤٥/٢) ؛ الإنصاف (٤٧/٢) .
(١٠) انظر : الأوسط (٨٨/٣) ؛ المجموع (٢٨٢/٣) ؛ المغني (١٤٥/٢) .
(١١) مذهبه: وجوب الاستعاذة في الصلاة . وعنه في محلها روايتان : إحداهما : قبل القراءة . والثانية:
بعد القراءة . انظر : المحلى (٢٨١/٢) ؛ المجموع (٢٨٣/٣) ؛ فتح القدير للشوكاني (٢٧٧/٣) .
(١٢) أي في المكتوبة . انظر : المدونة (١٦٢/١) ؛ التلخيص (١٠٣/١) ؛ الكافي لابن عبد البر (٤٣) ؛
الفواكه الدواني (١٧٦/١) .
(١٣) تقدم في ص (١٢٣) .

ولأبي حنيفة ومن قال بالتعوذ : قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ أمرٌ ، والأمر هنا للاستحباب (١) لا للوجوب كما ظنه البعض (٢) ؛ إذ لو كانت الاستعاذة واجبةً ، لعلمها النبي ﷺ الأعرابي حين علمه فرائض الصلاة .
قال في "المبسوط" (٣): قال عطاء : الاستعاذة تجب عند قراءة القرآن في الصلاة وغيرها . وبه قال الثوري (٤). رجوعاً منهما إلى ظاهر الأمر .

قال (٥): وهو مخالف للإجماع. قال (٦): وقالت الظاهرية: يتعوذ بعد القراءة (٧).
قال أبو بكر الرازي في "أحكام القرآن" (٨) قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ يقتضي ظاهره أن تكون الاستعاذة بعد القراءة (٩) ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ﴾ (١٠) .
ولكنه قد ثبت عن النبي [٨٦-ب] ﷺ وعن السلف الذين ذكرناهم الاستعاذة

(١) نقل الطبري في تفسيره (١٧٣/١٤) عدم خلاف العلماء في ذلك . ونسبه الشوكاني إلى جمهور العلماء . فتح القدير (٢٧٧/٣) .

(٢) كالظاهرية ، ومن وافقهم - كعطاء ، والثوري - . المحلى (٢٧٩/٢) .

(٣) المبسوط للسرخسي (١٣/١) إلى قوله : « وغيرها » . وانظر أيضاً قول عطاء في : مصنف

عبدالرزاق (٨٣/٢)؛ المحلى (٢٨١/٢)؛ المجموع (٢٨٣/٣) ؛ فتح القدير للشوكاني (٢٧٧/٣) .

(٤) انظر قوله في : المجموع (٢٨٣/٣) .

(٥) ساقط من : ط . ويريد المؤلف به : السرخسي في المبسوط .

(٦) أي السرخسي في المبسوط ، الموضع السابق .

(٧) انظر : المحلى (٢٧٨-٢٧٩/٢) . إلا أن ابن حزم قال : « إلا أنه قد صح إجماع جميع قُرَّاء

أهل الإسلام جيلًا بعد جيل ، على الابتداء بالتعوذ متصلاً بالقراءة ، قبل الأخذ في القراءة ، مبلغاً

إلينا من عهد رسول الله ﷺ فهذا قاضٍ على كل ذلك » .

(٨) (١٩١/٣) وقد نبه المؤلف على انتهاء كلامه . في (٢٣٩) .

(٩) في ط : « القرآن » .

(١٠) النساء ، الآية (١٠٣) .

قبل القراءة، وقد جرت العادة بإطلاق مثله، والمراد: إذا أردت ذلك، كقوله تعالى :
﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ
وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ (٢)، وليس المراد أن يسألها من وراء حجاب بعد سؤال متقدم .
وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ (٣)
فكذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ معناه : إذا قرأت فقدم
الاستعاذة قبل القراءة (٤) . معناه: إذا أردت القراءة فاستعذ (٥). وقول من قال :
«الاستعاذة بعد الفراغ من القراءة» شاذ .

وإنما الاستعاذة قبل القراءة ؛ لنفي وساوس الشيطان عند القراءة ، انتهى كلام
صاحب "الأحكام" ملخصاً .

وقول صاحب "الأحكام" : « لكنه قد ثبت عن
النبي ﷺ، وعن السلف الذين ذكرناهم الاستعاذة قبل القراءة»
يشير به إلى ما ذكره في أول باب الاستعاذة،
بعد ذكر الآية الشريفة مما بلغه عن النبي ﷺ فقال:
روى عمرو بن مرة، عن عباد بن عاصم (٦)، عن نافع بن

(١) الأنعام ، الآية (١٥٢) .

(٢) الأحزاب ، الآية (٥٣) .

(٣) المجادلة ، الآية (١٣) .

(٤) في ط : «القرآن» .

(٥) انظر فيما يؤيده : تفسير القرطبي (١٨٣/١١) ؛ فتح القدير للشوكاني (٢٧٧/٣) ؛ تفسير

القرآن للسمعاني (٢٠١/٣) .

(٦) في المخطوط : «عماد بن عاصم» والتصويب من أحكام القرآن (١٩١/٣) ومصادر التخريج .

وهو : عباد بن عاصم ، ويقال : عمار بن عاصم ، سمع نافع بن جبیر ، وروى عنه عمرو بن مرة

جبير بن مطعم ^(١) عن أبيه ^(٢) قال : سمعت النبي ﷺ حين افتتح الصلاة قال : «اللهم إني أعوذ بك من الشيطان ، من همزه ، ونفخه ، ونفثه ^(٣)» ^(٤) .

وروى أبو سعيد الخدري : «أن النبي ﷺ كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة» . قلت : روى ذلك عن أبي سعيد ، أبوداود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه وقد تقدم الحديث ^(٥) .

=

عداده في أهل الكوفة . الجرح والتعديل (٨٤/٦) ؛ الثقات لابن حبان (١٥٩/٧) .

(١) نافع بن جبير بن مطعم ، النوفلي ، أبو محمد ، وأبو عبدالله ، المدني ، ثقة ، فاضل ، مات سنة (١٩٩هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٥٥٨) .

(٢) هو : جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف ، القرشي ، النوفلي ، صحابي ، عارف بالأنساب ، مات سنة (٥٨هـ) أو (٥٩هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (١٣٨) .

(٣) معنى هذه الكلمات : من نفثه : أي الموته ، يعني الجنون . ونفخه : أي كبره ؛ لأن التكبر يتعاضم ، ويجمع نفسه ونفسه فيحتاج إلى أن ينفخ . ونفثه : أي شعره ؛ لأنه ينث من الفم . انظر : النهاية لابن الأثير (٨٨/٥ ، ٩٠ ، ٢٧٣) ؛ المجموع (٢٧٧/٣) . وقد ورد تفسير هذه الألفاظ في الحديث مرفوعاً عند أبي داود في سننه (٤٨٦/١) وابن المنذر في الأوسط (٨٧/٣) وغيرهما .

(٤) أخرجه بهذا السند ابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب الصلاة ، باب في التعوذ كيف هو قبل القراءة أو بعدها ؟ (٢١٥/١ برقم ٢٤٦٠) ، وابن خزيمة في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب إباحة الدعاء بعد التكبير وقبل القراءة (٢٣٩/١ برقم ٤٦٩) .

وأخرجه أبوداود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء (٤٨٦/١ برقم ٧٦٤) ، وابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب الاستعاذة في الصلاة (٢٦٥/١ برقم ٨٠٧) ، وابن حبان في صحيحه - الإحسان - كتاب الصلاة ، باب ذكر ما يتعوذ المرء به قبل ابتداء القراءة في صلاته (٧٨/٥ - ٧٩ برقم ١٧٧٩) ، والحاكم في المستدرک ، كتاب الصلاة ، باب التأمين (١٣٦٠/١ برقم ٨٥٨) كلهم من طريق عاصم العتري ، به ، مثله . وزاد كلهم - عدا أبي داود - : «الرجيم» . قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . وقال ابن المنذر في الأوسط (٨٨/٣ - ٨٩) وابن خزيمة في صحيحه (٢٣٩/١) : عاصم العتري ، وعباد بن عاصم مجهولان ، لا يدرى من هما .

(٥) تقدم في ص (١١٦-١١٧) . إلا أنه لم يرد ذكر التعوذ في رواية النسائي ، وابن ماجه .

فإن قيل: قال الترمذي^(١): هذا أشهر حديث في الباب، وقد تُكَلِّمَ في إسناده: كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي الرفاعي، قال^(٢) أحمد: لا يصح هذا الحديث . قال المنذري^(٣) : علي بن علي هذا ، هو ابن نجاد بن رفاعة البصري، كنيته : أبو إسماعيل ، وثقه غير واحد ، وتكلم فيه غير واحد . (قلنا) ^(٤) : و^(٥) حسن الاستدلال به لموافقة الآية ^(٦) . قال ابن المنذر ^(٧) : وجاء عن النبي ﷺ أنه كان يقول قبل القراءة : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

وقال الأسود: « رأيت عمر رضي الله عنه يتعوذ بعد الشاء » . رواه الدارقطني^(٨) انتهى .
ويقرأ بعد الاستعاذة : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ^(٩) .

(١) سنن الترمذي (١٠/٢-١١) .

(٢) في ط : زيادة « لا » ولا وجه لذكرها .

(٣) مختصر سنن أبي داود له (٣٧٥/١) .

(٤) زيادة من : ط .

(٥) ساقط من : ط .

(٦) يريد بالآية ، قوله تعالى : « فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » .

(٧) الأوسط له (٨٧/٣) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه .

(٨) سنن الدارقطني ، كتاب الصلاة ، باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير (٢٩٩/١-٣٠٠) .

(٩) انظر : البدائع (٢٠٣/١) ؛ الهداية (٤٤١/١) .

فَصْلٌ فِي ذِكْرِ الْبَسْمَلَةِ

اعلم أن أهل العلم اختلفوا في البَسْمَلَةِ في غير سورة النمل، هل هي قرآن أم لا؟ فالمشهور عن أبي حنيفة وأصحابه : أن البَسْمَلَةَ آيَةٌ تَامَّةٌ نَزَلَتْ لِلْفَصْلِ بَيْنَ السُّورِ ليست من الفاتحة، ولا من غيرها من السُّورِ^(١).
وقال مالكٌ : ليست من القرآن في غير سورة النمل^(٢). وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة^(٣)، وبعض أصحاب أحمد^(٤).

وقال [٨٧-أ] الشافعي : إِنَّهَا آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ ، وَمِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ^(٥) .
حُجَّةُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ وَافَقَهُ عَلَى أَنَّهَا قُرْآنٌ فِي غَيْرِ سُورَةِ النَّمْلِ :
أن الصحابة الذين كتبوا المصاحف^(٦) ، نقلوا إلينا أن ما كتبوه بين لَوْحِي

(١) المبسوط (١/١٥) ؛ البدائع (١/٢٠٣) ؛ حاشية ابن عابدين (٢/١٩٣) ؛ الفتاوى الهندية (١/٧٤) .
(٢) المعونة (١/٢١٧) ؛ الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف لابن عبد البر (١٥٣) ؛ الاستذكار (٤/٢٠٥) .
(٣) انظر : تبين الحقائق (١/٣٣٠) ؛ البناء (٢/٢٢٠) ؛ حاشية ابن عابدين (٢/١٩٣) وقال -أي ابن عابدين- : «وهو قول ضعيف عندنا» .

(٤) حكاه المرداوي روايةً عن الإمام أحمد ، ثم عقبه بقول ابن رجب : «وفي ثبوت هذه الرواية عن أحمد نظر» الإنصاف (٢/٤٨) . وقال شيخ الإسلام -رحمه الله- : «ولا يصحُّ عنه ، وإن كان قولاً في مذهبه» مجموع الفتاوى (٢٢/٤٣٨) . والمذهب : مثل قول الحنفية تماماً . انظر : الإنصاف الموضع السابق ؛ المغني (٢/١٥١-١٥٣) .

(٥) كونها آية من الفاتحة بلا خلاف في المذهب ، ومن أول كل سورة -غير براءة- على الصحيح من المذهب . انظر : المجموع (٣/٢٨٩-٢٩٠) ؛ الأم (١/٢١١) ؛ نهاية المحتاج (١/٤٧٨-٤٧٩) ؛ الحاوي الكبير (٢/١٠٥) .

(٦) انظر قصة كتابة الصحابة المصحف ، وجمعهم القرآن ، في صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن ، باب جمع القرآن (٨/٦٢٧ برقم ٤٩٨٦) .

المصحف كلامُ الله تعالى ، الذي أنزله على نبيه محمد ﷺ لم يكتبوا ما ليس من كلام الله تعالى . وقد تواتر النقل عن الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- بأن ما بين دفتي المصحف^(١) كلامُ الله تعالى ، فثبتَ كونُها من القرآن^(٢) .

وهو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، لكنَّ أبو حنيفة يقول : هي آية تامة ليست من الفاتحة ، (٣-ولا سورة غيرها . والشافعي يقول : هي آية من الفاتحة -٣) ومن أول كلِّ سورة ، هذا هو المشهور عن الشافعي . وعنه : أنها ليست من أوائل السور غير الفاتحة^(٤) .

وعلى هذا جاء الخلاف بين الأئمة في قراءتها في الصلاة وتركها ، و^(٥) في الجهر بها ، والإسرار : فقال مالك : لا يقرأها المصلي في الفرض مطلقاً^(٦) . وقال أبو حنيفة : يقرأها سراً^(٧) .

(١) أي جانبيه ، أو الوجهين من الجانبين ، من الدَّف . والدَّف ، والدَّفة -بالفتح- وهو الجنب من كل شيء ، أو صفحته . انظر : لسان العرب (٣٧١/٤) ؛ القاموس المحيط (٧٢٩) .

(٢) انظر هذا الاستدلال في : المبسوط (١٥٠/١) ؛ البدائع (٢٠٣/١) ؛ مختصر الخلافات (٤١/٢) ؛ المجموع (٢٩١/٣-٢٩٢) قال -أي النووي- : «... بخلاف الأعشار وتراجم السور ؛ فإن العادة كتابتها بحُمْرة ونحوها ، فلو لم تكن قرآناً لما استجازوا إثباتها بخط المصحف من غير تمييز... وهذا أقوى أدلتنا في إثباتها » .

(٣-٣) ساقط من : ط .

(٤) وله قول ثالث : أنها بعض آية من أوائل كل سورة ، و الصحيح من المذهب أنها آية من أول كل سورة كما سبق ، انظر : المجموع (٢٨٩/٣) ؛ روضة الطالبين (٣٤٧/١-٣٤٨) .

(٥) ساقط من : ط .

(٦) أما النافلة، فإن أحبَّ فعل، وإن أحبَّ ترك ، والأمر فيها متسع . هكذا حكى عنه ابن القاسم في المدونة (١٦٢/١) وانظر : المعونة (٢١٧/١) ؛ الاستذكار (٢٠٥/٤) .

(٧) المبسوط (١٥٠/١) ؛ البدائع (٢٠٣/١) ؛ الهداية (٤٤١/١) .

وقال الشافعي : يقرأها سِرّاً فيما يُسرُّه من القرآن ، وجهراً فيما يَجْهَرُ به^(١).

وقد تقدمت الحجة لأبي حنيفة ، والشافعي على كونها من القرآن .

وأما حجة أبي حنيفة على أنها ليست من الفاتحة، ولا^(٢) غيرها من السور^(٣):

فحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « قال الله تعالى : قَسَمْتُ

الصلاة بيني ، وبين عبدي نصفين ، يقول العبد : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ *

يقول الله تعالى : حَمَدَنِي عبدي ، يقول العبد : ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ * يقول الله

تعالى : أَثْنَى عَلَيَّ عبدي ... » إلى آخره ، أخرجه مسلم^(٤) .

قال أبو عمر بن عبد البر^(٥) : هذا حديثٌ رفع الإشكال في سقوط ﴿ بسم الله

الرحمن الرحيم ﴾ من الفاتحة^(٦).

ووجه التمسك به : أنه ابتداء القسمة بـ ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ دون

البسمة، فلو كانت منها لا يبدأ بها .

(١) المجموع (٢٩٨/٣) ؛ نهاية المحتاج (٤٧٨/١) ؛ الحاوي الكبير (١٠٨/٢) .

(٢) في ط زيادة : «(من)» .

(٣) من بداية حديث أبي هريرة الآتي، منقول من الغاية للسروجي (٢/ل/١٤١-١٤٢) وينتهي هذا

النقل في ص (١٣٨) عند قوله : «(و لم يقل شيئاً ، فظن أنه يخفى)» .

(٤) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (٤/٣٢٤-٣٢٥ برقم

٨٧٦-٨٧٨) ذكره بتمامه .

(٥) هو : يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ، النُميري ، الأندلسي ، القرطبي ، المالكي ، حافظ

المغرب، إمام عصره في الحديث والأثر ، وما يتعلق بهما ، صاحب التصانيف المعروفة ، توفي سنة

(٤٦٣هـ). انظر: السُّير (١٨/١٥٣) ؛ وفيات الأعيان (٧/٦٦) ؛ ترتيب المدارك (٨/١٢٧-١٣٠).

(٦) الإنصاف (١٩١-١٩٢) ؛ التمهيد (٢٠/٢٠١) ؛ الاستذكار (٤/٢٠٠) الثلاثة له .

* الفاتحة: الآية (٣) .
* الفاتحة: الآية (٣) .

الثاني : قد جعل النصف ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ^(١) فتكون ثلاثُ آياتٍ لله تعالى والثناء عليه، وثلاث آيات للعبد ، وآية بينهما، وفي جعل البسملة منها ، إبطال ^(٢) هذه القسمة فيكون باطلاً.

الثالث : أنه يقول العبد : ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ إلى آخرها ، ثم قال : «فهؤلاء ^(٣) لعدي » . ذكره أبوداود ^(٤) ، والنسائي ^(٥) بإسنادين صحيحين ^(٦) . وهو جمع فيقتضي ثلاث آيات .

وعلى قول الشافعي : يكون للعبد آيتان ونصف ، وللباري - عز وجل - أربع آيات ونصف ، إذا لم يُعَدُّوا ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ آيةً ، وإن عَدُّوها تصريح ثمان آيات ، وهذا كله خلاف تصريح الحديث بالتنصيف .

والمراد بقوله : « قَسَمْتُ الصَّلَاةَ » أي القراءة ^(٧) ؛ ألا تراه كيف فسّر القرآن ^(٨) وقسّم الآيات ، ولم يذكر الأفعال منها ؟ [٨٧-ب] . فإن قالوا : إنما لم

(١) الفاتحة ، الآية (٥) .

(٢) في ط : «لابطال» .

(٣) في الأصل : «فهذا» والمثبت موافق لما في مصدر التخريج ، ترا السيرة يصيغ ذلك .

(٤) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب (١/٥١٤ برقم ٨٢١) .

(٥) سنن النسائي ، كتاب الافتتاح ، باب ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب (١/٤٧٤ برقم ٩٠٨) .

(٦) قاله النووي في المجموع (٣/٢٩٦) .

(٧) انظر : الاستذكار (٤/٢٠٢) ؛ شرح السنة للبغوي (٣/٤٨-٤٩) .

(٨) هكذا في المخطوط . وفي الغاية (٢/١٤١ ل) : «(القراءة)» .

تُذكر^(١) البسملة لاندراجها في الآيتين بعدها ؟ (٢).

قلنا (٣) : قول^(٤) ظاهره الفساد ، ومدعيه مكابرٌ .

وجواب من أجاب بأن معناه: فإذا انتهى العبد في قراءته إلى ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ وحينئذ تكون البسملة داخلةً فيها^(٥)، فجوابٌ بعيدٌ؛ لما فيه من إضمار «الفاء»، و«الشرط»، ولفظة «انتهى». وهذا إضمار كبير ، والأصل عدم الإضمار ، فكيف بإضمار أشياء بلا دليل ! وليس شيء من ذلك في الحديث ، فلا يصار إليه .

قالوا : المقسوم مختصٌ بالفاتحة ، والبسملة غير مختصة ؟ (٦).

قلنا : المقسوم قراءة الفاتحة من غير قيد ، فالتقييد دعوى بغير دليل .

قالوا : روى الدارقطني^(٨)، والبيهقي^(٩) : « فإذا قال العبد : ﴿ بسم الله الرحمن

(١) في ط : « لم يذكر » .

(٢) ذكره النووي في المجموع (٢٩٤/٣) .

(٣) في ط : « قلت » .

(٤) في ط : « أقول » وهو خطأ .

(٥) انظر : المجموع في الموضع السابق ، وشرح النووي على صحيح مسلم (٣٢٤/٢) .

(٦) في ط : « ولفظه » .

(٧) المجموع (٢٩٤/٣-٢٩٥) قال : « المقسوم ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة ، واحترزنا

بالكاملة عن قوله تعالى : ﴿ وقيل الحمد لله رب العالمين ﴾ وعن قوله تعالى : ﴿ وسلام على

المرسلين والحمد لله رب العالمين ﴾ وأما البسملة فغير مختصة » .

(٨) سنن الدارقطني ، كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة

... (٣١٢/١) وقال : « ابن سمعان هو عبدالله بن زياد بن سمعان ، متروك الحديث » . ثم ذكر ما نقله

عنه المؤلف . وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٤٤٠/٢٢) في هذا الحديث : « موضوع » .

(٩) السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب تعيين القراءة بفاتحة الكتاب (٥٩/٢) برقم ٢٣٦٨-٢٣٦٩ .

الرحيم ﴿ قال الله^(١) : ذكرني عبدي. قلنا : قال النووي : بإسناد ضعيف^(٢) .
وهذه الزيادة من رواية عبد الله بن زياد بن سمعان^(٣) ، قال^(٤) مالك ، وإبراهيم
ابن سعد^(٥) ، ويحيى بن معين : هو كذاب^(٦) . ذكره الطُّرُوشِي^(٧) .
وقال أبو الفرج^(٨) : أجمعوا على ترك حديثه .
وقال الدارقطني : روى هذا جماعة ثقات عن العلاء ؛ منهم^(٩) مالك ، وابن

وأعله بابن سمعان .

(١) ساقط من : ط .

(٢) المجموع (٢٩٥/٣) .

(٣) عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان ، المخزومي ، أبو عبد الرحمن ، المدني قاضيها ، متروك ، اتهمه
بالكذب أبو داود ، وغيره . أخرج له أبو داود في المراسيل ، وابن ماجه . التقريب (٣٠٣) .

(٤) في ط : «وقال» .

(٥) ابن إبراهيم ، الزهري ، أبو إسحاق المدني ، نزيل بغداد ، ثقة حجة ، تُكَلِّمُ فِيهِ بِلَا قَادِح ،
مات سنة (٢٨٥هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٩٨) .

(٦) انظر أقوال هؤلاء الثلاثة في : الجرح والتعديل (٦٠/٥-٦١) ؛ الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/٢٥٤-٢٥٥)

(٢٥٥) ؛ تهذيب الكمال (١٤/٥٢٨-٥٢٩) ؛ الميزان (٢/٤٢٣) .

(٧) هو : محمد بن الوليد بن خلف ، أبو بكر ، الفهري ، الأندلسي ، الطُّرُوشِي ، الفقيه ، شيخ

المالكية ، المعروف في وقته : بابن رندقة ، من مؤلفاته : "بدع الأمور وحوادثها" و "شرح رسالة

أبي زيد القيرواني" وغيرها ، توفي سنة (٥٢٠هـ) . والطُّرُوشِي : نسبة إلى (طُرُوشة) مدينة

بالأندلس . انظر : السير (١٩/٤٩٠-٤٩٦) ؛ وفيات الأعيان (٤/٢٦٢-٢٦٥) ؛ شجرة النور

الزكية (١٢٤-١٢٥) ؛ لب الباب في تحرير الأنساب (٢/٩٠) . والطُّرُوشِي : في الغاية (٢/٤٣١) .

(٨) التحقيق له (١/٣٤٨) .

(٩) في المخطوط : «عن» بدل : «منهم» والتصويب من سنن الدارقطني (١/٣١٢) .

* انظر ، لامية (٣٠) .

جريح، وابن عيينة^(١)، وغيرهم، لم يذكر أحدٌ منهم ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ . ذكره الدارقطني عقيب رواية هذا الحديث^(٢) .

قال أبو الفرج : واحتج الخطيب^(٣) بهذا الحديث ولم يقل شيئاً، فظن أنه يخفى^(٤) . قلت : عافانا الله من عصبية تُفْضِي إلى مثل ذلك . ومِمَّا احتج به أبو حنيفة :

قول ابن عباس - رضي الله عنهما - : « كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تترل عليه ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ » .

وفي رواية^(٥) : « لا يعرف انقضاء السورة » رواه أبو داود^(٦) ، والحاكم^(٧) وقال : إنه صحيحٌ على شرط الشيخين .

فتبين بما قاله ابن عباس ، أنها نزلت للفصل بين السورتين ، كما قاله أبو حنيفة . وما ذكره أبو داود^(٧) : قال ابن عباس لعثمان رضي الله عنه وقد سأله عن عدم كتابة

(١) ورواية هؤلاء الثلاثة في صحيح مسلم، كما سيأتي عند المؤلف رحمه الله في ص (١٦٩-١٧٠) .
(٢) سنن الدارقطني في الموضع السابق ، وتمة كلامه : « (واتفاقهم على خلاف ما رواه ابن سمعان أولى بالصواب) » . وكذا قاله البيهقي في السنن الكبرى (٥٩/٢) .

(٣) هو : أحمد بن علي بن ثابت ، الحافظ ، أبو بكر الخطيب ، البغدادي ، الشافعي ، الفقيه ، المحدث ، صاحب التصانيف الشهيرة ، كـ تاريخ بغداد ، والكفاية ، وغيرهما ، توفي سنة (٤٦٣هـ) .
انظر : تذكرة الحفاظ (١١٣٥/٣) ؛ طبقات السبكي (٣٩-٢٩/٤) ؛ وفيات الأعيان (٩٢/١) .

(٤) التحقيق له (٣٤٨/١) وهنا ينتهي النقل من الغاية (١٤٢-١٤١/ل/٢) الذي بدأ من ص (١٣٤) .

(٥) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب من جهر بها (٤٩٩/١ برقم ٧٨٨) وسكت عنه .
قال البيهقي : هذا حديث صحيح . انظر : مختصر الخلافيات (٤٢/٢) .
للمؤلف : « لا يعرف فصل السورة » .

(٦) المستدرک ، كتاب الصلاة ، باب التأمين (٣٥٦/١ برقم ٨٤٥، ٨٤٦) ولفظه : « كان لا يعلم ختم السورة ... » .

(٧) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب من جهر بها (٤٩٨/١ برقم ٧٨٦) وسكت عنه .
صَدِّ هَذِهِ بِرَوَايَةٍ عَلَى كَيْفِ الْمُسْتَدْرَكِ الْمَوْضِعِ الْإِبْرَاقِيِّ بِرَقْمِ (٨٤٦) إِلَّا أَنْ فِيهِ رِوَايَاتٌ لَا يَعْلَمُونَ انْقِضَاءَ السُّورَةِ .

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ سطرًا بينهما ^(١) : فقال عثمان : كان النبي ﷺ لمَّا يتزل عليه بعض الآيات يدعو بعض من كان يكتب له فيقول : « ضع هذه الآية في السورة التي يُذكر فيها كذا وكذا » وتزل عليه الآية والآيتان ، فيقول مثل ذلك ، وكان الأنفال من أول ما نزل عليه بالمدينة [وكانت براءة من آخر ما نزل من القرآن] ^(٢) ، وكانت قضيتها شبيهة بقضيتها ، فظننتُ أنها منها ، فمن هناك وضعتها في السبع الطوال ^(٣) ، ولم أكتب بينهما سطر ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ . فأخبر عثمان أن ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ لم تكن من السورة . وأيضاً : فلو كانت ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ من السورة لَعَرَفَ ذلك الكافةُ بتوقيف من النبي ﷺ أنها منها ، كما عَرَفَتْ مواضع [٨٨-أ] سائر الآي ، ولم يُخْتَلَف فيها .

حُجَّةُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ وافقه على الإسرار بها ^(٤) :
ما أخرجه البخاري ، ومسلم في "الصحيحين" ^(٥) عن أنس رضي الله عنه قال : « صَلَّيْتُ

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . سنن الترمذي (٢٥٤/٥-٢٥٥) .

(١) أي بين سورة الأنفال ، وسورة التوبة ، كما هو مصرح بذلك في سنن أبي داود .

(٢) زيادة من سنن أبي داود .

(٣) أي السور من أول البقرة ، إلى آخر الأعراف ، ثم براءة ، وقيل : يونس ، وقيل : الكهف .

وسميت بالطوال : لطولها على سائر سور القرآن . انظر : فتح الباري (٢٣٣، ٨/٨) ؛ تفسير

الطبري (١٠١/١-١٠٢) .

(٤) من هنا يبدأ النقل الطويل جداً من نصب الراية للزيلعي (٤٤٨/١-٤٨٧) بتصرف يسير من

المؤلف حيث إنه حذف الأسانيد في الغالب، وقدم وأخر في بعض العبارات ، وينتهي عند قوله :

«والحق أن كل من ذهب إلى أي هذه الروايات فهو متمسك بالسنة، والله أعلم» في ص (٢٤٠) .

(٥) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير (٢/٢٦٥ برقم ٧٤٣) . وصحيح

خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر، وعمر، وعثمان - رضي الله عنهم - فلم
أسمع أحداً منهم يقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ .»

وفي لفظٍ لمسلم^(١) : « فكانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾
لا يذكرون ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في أول قراءة ولا في آخرها » انتهى .
قال أبو عمر ابن عبد البر ، وغيره : أي جهراً^(٢) .

ورواه النسائي في "سننه"^(٣) وأحمد في "مسنده"^(٤) وابن حبان في "صحيحه"^(٥)
والدارقطني في "سننه"^(٦) وقالوا فيه : «وكانوا لا يجهرون بـ ﴿بسم الله الرحمن
الرحيم﴾ .» وزاد ابن حبان : «ويجهرون بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ .»

وفي لفظ النسائي ، وابن حبان^(٧) أيضاً : « فلم أسمع أحداً منهم يجهر بـ
﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ .» وفي لفظ لأبي يعلى الموصلي^(٨) في

مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة (٤/٣٣١-٣٣٢ برقم ٨٨٨) واللفظ له .

(١) في ط: «مسلم» . وانظر: صحيح مسلم الموضع السابق برقم (٨٩٠) .

(٢) الإنصاف له (٢٣١) ، وانظر : صحيح ابن خزيمة (١/٢٥٠) .

(٣) كتاب الافتتاح، باب من ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم (١/٤٧٢ برقم ٩٠٦) أخرجه بنحوه .

(٤) في ط: «سننه» خطأ . وانظر : المسند (٤/٢٢ برقم ١٢٤٣٤ و ١٣٥٠٣) .

(٥) انظر: الإحسان ، كتاب الصلاة ، باب ذكر الخير المدحض قول من زعم أن المصطفى ﷺ يجهر

بـ بسم الله الرحمن الرحيم في كل الصلوات (٥/١٠٥ برقم ٨٠٢ و ١٨٠٣) .

(٦) كتاب الصلاة ، باب ذكر اختلاف الرواية في الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم (١/٣١٤-٣١٦) .

(٧) الإحسان ، كتاب الصلاة ، باب ذكر الخير المدحض قول من زعم أن قتادة لم يسمع هذا الخير
من أنس (٥/١٠٣ برقم ١٧٩٩) .

(٨) هو: أحمد بن علي بن المثنى ، التميمي ، الموصلي ، الحافظ ، أبو يعلى ، محدث الموصلي ، وصاحب

المسند والمعجم ، توفي سنة (٣٠٨هـ) . انظر : تذكرة الحفاظ (٢/٧٠٧-٧٠٨) ؛

"مسنده" (١) : «فكانوا يفتتحون (٢) القراءة فيما يجهر به — ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾» .

وفي لفظٍ للطبراني في "معجمه" (٣)، وأبى نُعيم (٤) في "الحلية" (٥)، وابن خزيمة في "مختصر المختصر" (٦): «فكانوا يُسرُّونَ — ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾» . ورجال هذه الروايات كلهم ثقات، مخرَّجٌ لهم في الصحيح (٧) .
وبهذا تبين أن قول أنس : « لا يذكرون ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ في أول

السير (١٤/١٧٤-١٨٢) ؛ النجوم الزاهرة (٣/١٩٧) .

(١) (٣/٢١٥ برقم ٢٨٧٤) وقد تكرر عنده في مواضع كثيرة ، دون قوله : «فيما يجهر به» .

وإنما أخرجه بهذا اللفظ الذي ذكره المؤلف : الدارقطني في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ذكر اختلاف الرواية في الجهر بسم الله الرحمن الرحيم (١/٣١٦) وسكت عنه . إلا أن النووي نقل عنه في المجموع (٣/٣٠٨) أنه قال : هذا صحيح . والله أعلم .
(٢) في ط : «يستفتحوا» .

(٣) المعجم الكبير (١/٢٢٨ برقم ٧٣٩) .

(٤) هو : أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق ، الحافظ ، أبو نُعيم الأصبهاني ، الصوفي ، المشهور بصاحب الحلية ، من آثاره : "المستخرج على الصحيحين" و "تاريخ أصبهان" و "دلائل النبوة" ، وغيرها توفي سنة (٤٣٠ هـ) . انظر : طبقات السبكي (٣/٧) ؛ وفيات الأعيان (١/٩١) ؛ السير (١٧/٤٥٣-٤٦٤) .

(٥) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٦/١٧٩) ذكره بنحوه ، وقال : تفرد به سويد ، عن عمران .

(٦) صحيح ابن خزيمة ، كتاب الصلاة ، باب ذكر الدليل على أن أنساً إنما أراد بقوله : «لم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم» أي لم أسمع أحداً منهم يقرأ جهراً (١/٢٥٠ برقم ٤٩٨) .

(٧) ما زال النقل موصولاً بنصب الراية (١/٤٤٥) . وقد ذكر بعد هذا ، أن لحديث أنس طرقاً دون ذلك في الصحة ، وفيها ما لا يحتاج بها ، وكل ألفاظه ترجع إلى معنى واحدٍ يصدق بعضها بعضاً وهي سبعة ألفاظ . فذكرها كلها .

قراءة و لا في آخرها»^(١) [محمول]^(٢) على نفي الجهر ؛ لأن أنساً إنما ينفي^(٣) ما يمكنه العلم بانتفائه ؛ فإنه إذا لم يسمع مع القُرب ، عُلِم أنهم لم يجهرُوا .
وأما كون الإمام لم يقرأها^(٤)، فهذا لا يمكن إدراكه ، إلا إذا لم يكن بين التكبير والقراءة سُكوت يمكن فيه القراءة سِرّاً .

ولهذا استدَلَّ بحديث أنس هذا من لم يَرِ هنا سكوتاً ، كمالك^(٥) وغيره ، لكن ثبت في "الصحيحين"^(٦) عن أبي هريرة أنه قال : « يا رسول الله أرأيتَ سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول ؟ قال : أقول : ... » كذا وكذا، إلى آخره .

(١) تقدم تخريجه في ص (١٤٠) .

(٢) زيادة من نصب الراية (٤٤٩/١) يقتضيها النص .

(٣) في ط : «لأن إنساناً لا ينفي» خطأ .

(٤) في ط : «لم يقرأ» .

(٥) تقدم بيان مذهبه في مسألة استفتاح الصلاة في ص (١٢٢) وانظر استدلالهم بهذا الحديث في المدونة (١٦١/١) .

(٦) صحيح البخاري ، كتاب الأذان ، باب ما يقول بعد التكبير (٢٦٥/٢ برقم ٧٤٤) . وصحيح مسلم ، كتاب المساجد ، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة (٩٨/٥ برقم ١٣٥٣) .

وفي "السنن" عن سمرة ، وأبي^(١) ، وغيرهما : «أنه كان يسكت قبل القراءة»^(٢) و«أنه كان يستعيد»^(٣) .

وإذا كان له سكوت لم يمكن أنساً أن ينفي قراءتها في ذلك السكوت ، فيكون نفيه للذكر ، والاستفتاح ، والسماع ، مراداً^(٤) به الجهر بذلك ؛ يدل عليه^(٥) قوله : « وكانوا لا يجهرون » وقوله : « فلم أسمع أحداً منهم يجهر » . ولا تعرض فيه للقراءة سرّاً ، ولا على نفيها ؛ إذ لا علم لأنس بما حتى يثبتها ، أو ينفيها . وكذلك قال لمن سألته : «إنك لتسألني^(٦) عن شيء لم أحفظه »^(٧) .

(١) أبي بن كعب بن قيس ، الأنصاري ، الخزرجي ، أبو المنذر ، سيد القراء ، ويكنى أبا الطفيل أيضاً ، من فضلاء الصحابة ، اختلف في سنة موته اختلافاً كثيراً ، قيل : سنة (١٩هـ) وقيل : سنة (٣٢هـ) وقيل : غير ذلك . أخرج له الجماعة . التقريب (٩٦) .

(٢) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب السكنة عند الافتتاح (١/٤٩١-٤٩٢) ؛ سنن الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء في السكتين في الصلاة (٢/٣٠-٣١ برقم ٢٥١) ؛ سنن ابن ماجه ، كتاب إقامة الصلاة ، باب في سكتي الإمام (١/٢٧٥ برقم ٤٤٤) كلهم بألفاظ متقاربة ، عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ : «أنه كان يسكت سكتين ؛ إذا افتتح الصلاة ، وإذا فرغ من القراءة كلها» قال الترمذي : حديث سمرة حديث حسن .

وحديث أبي هو هذا الحديث نفسه ، فقد ورد عند أبي داود ، وابن ماجه - في المواضع السابقة - في آخر الحديث : فأذكر ذلك عليه عمران بن حصين ، فكتبوا في ذلك إلى المدينة ، إلى أبي ، فصدق سمرة .

(٣) تقدم في مسألة : يسن أن يستعيد بالله ... ، حديث لمطعم بن عدي ، وأبي سعيد الخدري ، في الاستعاذة في الصلاة في ص (١٢٩-١٣٠) .

(٤) في المخطوط : «مراد» والتصويب من نصب الراية (١/٤٥٠) .

(٥) في المخطوط : «على» والتصويب من نصب الراية (١/٤٥٠) .

(٦) في المخطوط : «لتسأله» والتصويب من نصب الراية (١/٤٥٠) ومصادر التخريج .

(٧) سياقي تخريجه في أواخر هذا الفصل في ص (٢٣١) إن شاء الله تعالى .

فإن العلم بالقراءة السرية إنما يحصل بإخبار أو سماع عن قُرب^(١) ، وليس في الحديث شيء منهما . ورواية من يروي : «فكانوا يُسرُّون» كلها مروية بالمعنى من لفظ : «لا يجهرن» والله أعلم .

وأيضاً: فحمل الافتتاح بـ ﴿الحمد﴾ [٨٨-ب] لله رب العالمين ﴿على السورة﴾^(٢) لا (٣) الآية ، مما تستبعده القرينة^(٤) ، وتمُّجُّه^(٥) الأفهام الصحيحة ؛ لأن هذا من العلم الظاهر الذي يعرفه العام والخاص ، كما يعلمون أن الفجر ركعتان ، وأن الظهر أربع ، وأن الركوع قبل السجود، والتشهد بعد الجلوس، إلى غير ذلك . فليس في نقل مثل هذا فائدة ، فكيف يُظنُّ أن أنساً قصد تعريفهم بهذا ، أو أنهم سألوه عنه! وإنما مثل هذا، مثل من يقول: كانوا يركعون قبل السجود، وكانوا يجهرن في العشاءين، والفجر، ويخافتون في صلاة الظهر، والعصر، والله أعلم^(٦) .

وأيضاً : فلو أريد الافتتاح بسورة الحمد، لقليل : كانوا يستفتحون القراءة بأُم القرآن أو بفاتحة الكتاب، أو بسورة الحمد^(٧)، هذا هو المعروف

(١) في ط : «قريب» .

(٢) انظر : المجموع (٣/٣٠٧) ؛ فتح الباري (٨/٨) .

(٣) ساقط من : ط .

(٤) القرينة: الطبيعة التي جبل عليها الإنسان ، وجمعها : قرائح . انظر : لسان العرب (١١/٩٠) ؛ القاموس المحيط (٢١٤) .

(٥) أي تعييه، من قولهم : مَجَّ الرجل، يُمَجُّ تمجيجاً ، إذا أرادك بالغيب. انظر: القاموس المحيط (١٨٧) .

(٦) انظر : مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٢٢/٤١٣) .

(٧) انظر في أسماء الفاتحة: تفسير الطبري (١/١٠٧) ؛ تفسير القرطبي (١/١١١-١١٢) ؛ المجموع (٣/٢٨٦-٢٨٧) فقد ذكر الأخير عشرة أسماء للفاتحة ، منها هذه الثلاثة .

في تسميتها^(١) عندهم .

وأما تسميتها : بـ ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ فلم يُنقل عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة والتابعين ، ولا عن أحدٍ يحتجُّ بقوله ^(٢) .

وأما تسميتها : بـ « الحمد » فقط ، فعرف متأخرٌ ، يقولون : فلان قرأ الحمد .
وأين هذا من قوله : « وكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين » ؟ فإن هذا لا يجوز أن يراد به السورة إلاً بدليل صحيح ، وأبى المخالف ^(٣) ذلك .

فإن قيل ^(٤) : فقد روى الوليد بن مسلم ^(٥) ، عن الأوزاعي ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس : الاستفتاح بأَم القرآن ؟ ^(٦) .

(١) في ط : « سقيها » خطأ .

(٢) في قوله هذا نظرٌ ؛ فقد ورد في صحيح البخاري ما يدل على تسمية الفاتحة بهذه الجملة ؛ قال الحافظ : « وقد صحَّ تسمية أم الكتاب بـ ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ وذلك فيما رواه البخاري في صحيحه ... : « الحمد لله رب العالمين ، هي السبع المثاني ، والقرآن الذي أوتيته » . وهذا يرد على من زعم أن أم الكتاب إنما تسمى بالحمد لله فقط ، لا الحمد لله رب العالمين » . النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧٦٥) وانظر : فتح الباري (٨/٨) ؛ الإنصاف لابن عبد البر (١٧٨) .

(٣) في نصب الراية (١/٤٥٠) : « وائى للمخالف » .

(٤) القائل هو النووي في المجموع (٣/٣٠٨) قال : « وهو دليل صريح لتأويلنا » .

(٥) القرشي مولاهم ، أبو العباس ، الدمشقي ، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية ، مات آخر سنة (٢٩٤هـ) أو أول سنة (٢٩٥هـ) . أخرج له أصحاب السنن الأربعة . التقريب (٥٨٤) وانظر : تهذيب الكمال (٣١/٨٦-٨٧) .

(٦) أخرجه الدارقطني ، في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ذكر اختلاف الرواية في الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم (١/٣١٦) من هذا الطريق ، ولفظه : « كَتَأْ نَصْلِي خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، فَكَانُوا يَسْتَفْتَحُونَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فِيمَا يَجْهَرُ بِهِ » وسكت عنه . إلاً أن النووي نقل عنه أنه قال : صحيح . المجموع (٣/٣٠٨) .

[عن الوليد بن مسلم عنه، عن قتادة] *

قلنا : هذا مروي بالمعنى ، والصحيح عن الأوزاعي ما رواه مسلم ، عن أنس ، قال : « صليت خلف أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وكانوا يستفتحون بـ ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ لا (١) يذكرون ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ في أول قراءة ولا في آخرها » (٢). ثم أخرجه مسلم في "صحيحه" عاطفاً له على حديث قتادة (٣). وهذا اللفظ المخرّج في الصحيح هو الثابت عن الأوزاعي ، واللفظ الآخر (٤) إن كان محفوظاً، فهو مروي بالمعنى ، فيجب حمله على الافتتاح بأم القرآن (٥). ورواه الطبراني في "معجمه" (٦) بهذا الإسناد : « أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان ، كانوا لا يجهرون بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ » .

(١) في ط : «ألا» خطأ .

(٢) تقدم في ص (١٤٠).

(٣) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة (٤/٣٣٣ برقم ٨٩١) .

وحديث قتادة ، هو حديث أنس رضي الله عنه ، الذي ذكره المؤلف آنفاً .

(٤) وهو : «فكانوا يستفتحون بأم القرآن» .

(٥) هكذا في المخطوط ، وفي نصب الراية (١/٤٥١) ولعله سبق قلم ، ولا يستقيم المعنى إلا أن يقال : «... على الافتتاح بالحمد لله رب العالمين»، والله تعالى أعلم .

(٦) المعجم الكبير (١/٢٥٥-٢٥٦ برقم ٧٣٩) بمعناه ، بلفظ : «إن رسول الله ﷺ كان يسر بيسم الله الرحمن الرحيم ، وأبو بكر ، وعمر» .

وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١/٢٥٠ برقم ٤٩٧) باللفظ الذي ذكره المؤلف .

عن زائدة من لفظ الراية (١/٤٥١) ليصنفها السابق واللاحق .

لأنه قد ذكر الأوزاعي ، وسرعان ما قيل فيه في قوله ، عنه .

في عبارة المؤلف غير واضحة لأن فيها اشتراكاً ، وأصل العبارة في لفظ الراية (١/٤٥١) هكذا : «ثم أخرج مسلم عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ، أن خيرني إسحاق بن عبد الله بن أبي طالب أن سمع أنس بن مالك يقول : لا يركع إلا بعد أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وكانوا لا يجهرون بالبسملة ، والله تعالى أعلم» .

وروى الترمذي ^(١)، والنسائي ^(٢)، بسندهما عن ابن عبد الله بن المغفل ^(٣) قال: «سَمِعَني أبي وأنا أقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فقال: أي بُنَيَّ إِيَّاكَ وَالْحَدَّثَ ^(٤). قال: ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغضَ إليه الحدثُ في الإسلام منه. قال: وصليتُ مع النبي ﷺ ومع أبي بكرٍ، وعمر، وعثمان - رضي الله عنهم - فلم أسمع أحداً منهم يقولها. قال: لا تقلها أنت، إذا صَلَّيتَ فقل: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾». .

قال الترمذي: حديثٌ حسنٌ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ؛ منهم: أبو بكرٍ، وعمر، وعثمان، وعلي - رضي الله عنهم - وغيرهم وَمَنْ [٨٩-أ] بعدهم من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري، وأحمد، وابن المبارك، وإسحاق، لا يرون الجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في الصلاة، ويقولها في نفسه، انتهى.

قال النووي في "الخلاصة" ^(٥): وقد ضَعَّفَ الحُفَاطُ هذا الحديث، وأنكروا على الترمذي تحسينه، كابن خزيمة، وابن عبد البر، والخطيب، وقالوا: إنَّ

(١) سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم (١٢/٢) - ١٣ برقم ٢٤٤. واللفظ له.

(٢) سنن النسائي، كتاب الافتتاح، باب ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم (٢/٤٧٢) برقم ٩٠٧ ذكره مختصراً.

(٣) قال الحافظ: اسمه: يزيد. التقريب (٦٩٥). وقد ورد التصريح باسمه: يزيد، في مسند الإمام أحمد (٤٤/٥).

(٤) الْحَدَّثُ: هو الأمر الحادث، المنكر الذي ليس بمعتاد، ولا معروف في السنة. النهاية لابن الأثير (٣٥١/١)؛ لسان العرب (٧٥/٣).

(٥) خلاصة الأحكام من مهمات السنن وقواعد الإسلام (٣٦٩/١). قال الحافظ: غير أن الحديث ضعيف. محراه إلى أنساني: «وهو حديث حسن، لأن رواته ثقات، ولم يثبت من ينفق ما أن اسم عمر بن المغفل مجهول لم يسم؛ فقد ذكره ابن أبي شيبة في مسنده: ٥١: يزيد، ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم صريحاً، فهو مستور اختصار حديثه». انقلت على كتابي من المصنف (٧٦٨/٢ - ٧٦٩) .

مداره على ابن عبدالله بن مغفل ، وهو مجهول ، انتهى . *

فقد (١) روى هذا الحديث أحمد (٢) في "مسنده" (٣) من حديث أبي نعامة (٤)، عن بني عبدالله بن مغفل، قال (٥) : «كان أبونا إذا سمع أحداً منا يقول: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ يقول : إني صليتُ مع النبي ﷺ وأبي بكر ، وعمر ، فلم أسمع أحداً منهم يقول: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾» انتهى (٦). رواه الطبراني في "معجمه" (٧) عن عبدالله بن بريدة (٨)، عن ابن عبدالله بن مغفل، عن أبيه مثله . ثم أخرجه عن أبي سفيان طريف بن شهاب ، عن يزيد بن عبدالله بن مغفل ، عن أبيه (٩)، قال : «صليتُ خلف إمامٍ فجهر ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ فلماً

(١) في ط : «وقد» .

(٢) ساقط من : ط .

(٣) المسند (٤٢/٦) برقم ٢٠٠٢٢ من طريق أبي نعامة ، عن ابن عبدالله بن مغفل ، به .

ولم أقف فيه في مسند عبدالله بن مغفل على رواية بنيه - بالجمع - عنه ، كما ذكره المؤلف ، والله أعلم .
(٤) هو : قيس بن عباية ، ثقة ، مات بعد سنة (١١٠هـ) . أخرج له البخاري في جزء القراءة ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٤٥٧) .

(٥) في نصب الراية (٤٥١/١) : «قالوا» وهو المناسب للسياق الذي ذكره المؤلف .

(٦) ساقط من : ط .

(٧) لم أقف عليه في معاجمه الثلاثة - بعد البحث المتكرر - ولعله في الأجزاء المفقودة من الكبير ، والله أعلم .

(٨) عبدالله بن بريدة بن الحُصيب ، الأسلمي ، أبو سهل ، المروزي قاضيها ، ثقة ، مات سنة (١٠٥هـ) ، وقيل : بل (١١٥هـ) . أخرج له الجماعة . التقريب (٢٩٧) .

(٩) هو : عبدالله بن مُعَفَّل بن عبد نهم ، أبو عبد الرحمن ، المزني ، صحابي ، بايع تحت الشجرة ، ونزل البصرة ، مات سنة (٥٧هـ) وقيل : بعد ذلك . أخرج له الجماعة . التقريب (٣٢٥) .

فرغ من صلاته قال : يا هذا غَيَّبَ عَنَّا هذه التي أراك تجهر بها ؛ فإنني قد صليتُ مع النبي ﷺ ، ومع أبي بكرٍ ، وعمرَ ، فلم يجهروا بها « انتهى (١) .

فهؤلاء ثلاثة رَوَوْا هذا الحديث ، عن ابن عبد الله بن مغفل ، عن أبيه ، وهم :

أبو نعام الحنفي قيس بن عباية (٢) ، وقد وثَّقه ابن معين وغيره (٣) .

وقال ابن عبد البر (٤) : هو ثقة عند جميعهم . وقال الخطيب (٥) : لا أعلم أحداً

رماه ببدعةٍ في دينه ، ولا كذبٍ في روايته . وعبد الله بن بريدة : هو أشهر من أن

يثنى عليه . وأبو سفيان السَّعْدِي : وإن تُكَلِّمَ فيه ، لكنَّه يعتبر به ما تابعه عليه

غيره من الثقات ، وهو الذي سَمَّى ابن عبد الله بن مغفل : يزيد ، كما هو عند

الطبراني (٦) . فقد ارتفعت الجهالة عن ابن عبد الله بن مغفل برواية هؤلاء الثلاثة* .

وقد تقدم في "مسند الإمام أحمد" (٧) عن أبي نعام ، عن بني عبد الله بن مغفل ،

وبنوه الذي (٨) يروي عنهم : يزيد ، وزيد ، ومحمد (٩) .

والنسائي ، وابن حبان ، وغيرهما ، يحتجون بمثل هؤلاء ، مع أنهم ليسوا

(١) لم أقف عليه أيضاً في معاجمه ، ولا عند غيره ، والله أعلم . وفي إسناده طرف به شهاب وهو ضعيف . انظر: التقریب ٣٨٣ .

(٢) في المخطوط: «نعام» والتصويب من نصب الراية (٤٥٢/١) ومصادر ترجمته .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٧٠/٢٤-٧١) ؛ الميزان (٣٩٧/٣) .

(٤) الإنصاف له (١٦٦) .

(٥) انظر : تهذيب التهذيب (٤٥١/٣) ؛ تنقيح التحقيق (٨١٩/٢) .

(٦) وكذلك سماه به أيضاً : أبو نعام الحنفي ، كما هو عند الإمام أحمد في مسنده (٤٤/٥) .

(٧) تقدم في ص (١٤٨) ولكنه من طريق أبي نعام ، عن ابن عبد الله بن مغفل .

(٨) هكذا في المخطوط . ويصح على لغة قوم .

(٩) لم أقف على تراجم هؤلاء الثلاثة ، والله أعلم .

مشهوري الرواية ، ولم يرو واحد منهم حديثاً منكراً^{*} ليس له شاهد ، ولا متابع حتى يجرح بسببه ، وإنما رووا ما رواه غيرهم عنهم من الثقات .
فأما يزيد : فهو الذي سمي (١) في هذا الحديث .

وأما محمد : فروى له الطبراني عنه ، عن أبيه ، قال : سمعت النبي ﷺ يقول :
« ما من إمامٍ يبیتُ غاشاً لرعيته ، إلا حَرَّمَ اللهُ عليه الجنة » (٢) .

وزياد أيضاً: روى له الطبراني (٣) عنه (٤) ، عن أبيه مرفوعاً : « لا تحذفوا (٥) ؛ فإنه لا يُصَاد به صيدٌ ، ولا ينكأ العدوُّ ، ولكنه يكسر السنُّ ، ويفقأ العين » .

وبالجملة : فهذا حديث صريح في عدم الجهر [٨٩-ب] بالبسملة، وهو (٦) إن لم يكن من أقسام الصحيح ، فلا يتزل عن درجة الحسن ، وقد حسَّنه الترمذي* والحديث الحسن يحتاج به ، لاسيما إذا تعددت شواهده ، وكثرت متابعاته (٧) .

(١) في ط : «يسمى» .

(٢) لم أقف عليه في معاجمه. وأورده الهيثمي في الجمع (٢١٢/٥-٢١٣) من طريقين، وقال : «رواه كله الطبراني، عن شيخه ثابت بن نعيم الهوجي، ولم أعرفه، وبقية رجال الطريق الأولى ثقات، وفي الثانية: محمد بن عبد الله بن مغفل ، ولم أعرفه» .

(٣) المعجم الكبير (١٨/٢٢٨ برقم ٥٦٦) من طريق : عمران بن حصين ، أو عبد الله بن مغفل ، مرفوعاً ، ولفظه : « إياكم والحذف ؛ فإنها تكسر السن ، وتقفأ العين ، ولا تنكئ العدو » .

قال الهيثمي في الجمع (٤/٣٠) : «هو في الصحيح من حديث عبد الله بن مغفل ، رواه الطبراني في الكبير ، وفيه الحسن بن دينار ، وهو ضعيف» .

(٤) ساقط من : ط .

(٥) الحذف : رميك حصاةً ، أو نواةً ، تأخذها بين سبابتك وترمي بها ، أو تتخذ مخدفةً من خشبٍ ثم ترمي بها الحصاة بين إهامك والسبابة . النهاية لابن الأثير (٢/١٦) ؛ المصباح المنير (٨٩) .

(٦) ساقط من : ط .

(٧) هو كما قال، انظر : نزهة النظر (٩٢) ؛ تدريب الراوي (١/١٢٨) .

* انظر: (١٤٧) .

والذين تكلموا فيه، وتركوا الاحتجاج به، لجهالة ابن عبد الله بن مغفل، فقد احتجوا في هذه المسألة بما هو أضعف منه، بل احتج الخطيب بما يَعْلَمُ هو أنه موضوع .

و لم يحسن البيهقي في تضعيف هذا الحديث ، إذ قال - بعد أن رواه في كتاب "المعرفة" (١) من حديث أبي نعامة بسنده المتقدم- : هذا الحديث تفرد به أبو نعامة قيس بن عباية (٢)، وأبو نعامة، وابن عبد الله بن مغفل: فلم يحتج بكما صاحبنا الصحيح. فقول البيهقي : « تفرد به أبو نعامة » . ليس بصحيح ؛ فقد تابعه عبد الله بن بريدة، وأبو سفيان كما قدمناه* . وإن لم يحتج صاحبنا الصحيح بأبي نعامة ، وابن عبد الله بن مغفل ، فليس عدم احتجاجهما بكما لازماً في صحة الإسناد .

ولئن سلمنا أنه لازم ، فقد قلنا : إنه حسن ، والحسن يحتج به . وهذا الحديث مما يدل على أن (٣) ترك الجهر بالبسملة عندهم كان ميراثاً بينهم عنه ﷺ يتوارثونه خلفهم عن سلفهم ، وهذا وجه (٤) كاف في المسألة ؛ لأن الصلوات الجهرية دائمة صباحاً ومساءً ، فلو كان يجهر بها دائماً ، لما وقع فيها اختلاف ، ولا اشتباه . ولكان معلوماً بالاضطرار . ولما قال أنس : « لم يجهر بها عليه الصلاة والسلام ، ولا خلفاؤه الراشدون » ، ولا قال عبد الله بن مغفل ذلك أيضاً وسماه حدثاً* . ولما استمر (٥) عمل أهل المدينة في محراب النبي ﷺ

(١) (٣٨٤-٣٨٥) كتاب الصلاة ، باب الابتداء بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها .

(٢) في المخطوط : «نعامة» والتصويب من نصب الراية (٤٥٢/١) والمعرفة .

(٣) ساقط من : ط .

(٤) في نصب الراية (٤٥٣/١) : «وحده» وهو الأنسب للسياق .

(٥) في المخطوط زيادة : «عليه» ، وهي ليست في نصب الراية (٤٥٣/١) ولا حاجة لها ، بل دليل السياق .

نظر: ص ١٨٤

نظر: ص ١٤٧

ومقامه على ترك الجهر يتوارثونه (١) ، آخرهم عن أولهم ، وذلك جارٍ عندهم مجرى الصاع والمُدَّ (٢) ، بل أبلغ من ذلك ؛ لاشتراك جميع المسلمين في الصلاة ، ولا يظن عاقل (٣) أن أكابر الصحابة ، والتابعين ، وأكثر أهل العلم كانوا يواطئون على خلاف ما كان رسول الله ﷺ يفعله .

وروى مسلم في "صحيحه" (٤) عن عائشة -رضي الله عنها- قالت : « كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بالحمد لله رب العالمين » . وهذا ظاهرٌ في عدم الجهر بالبسملة . وتأويله على إرادة اسم السورة (٥) ، يتوقف على أن السورة كانت تسمى عندهم على هذه الجملة* ، فلا يعدل عن حقيقة اللفظ وظاهره إلى مجازه إلاً بدليل (٦) .

واعترض على هذا الحديث بأمريين : أحدهما : أن أبا الجوزاء (٧) لا (٨) يُعرف له سماع من عائشة (٩) . والثاني : أنه يروى عن عائشة -رضي الله عنها- : « أنه ﷺ كان يجهر » (١٠) .

(١) في ط : «يتوارثه» .

(٢) الصَّاع: مكيال يسع أربعة أمداد. والمُدُّ : مختلف فيه، فقيل: هو رطل وثُلث بالعراقي، وبه يقول الشافعي، وفقهاء الحجاز. وقيل: رطلان، وبه أخذ أبو حنيفة، وفقهاء العراق. فيكون الصاع: خمسة أرطال وثلاثاً، أو ثمانية أرطال. النهاية لابن الأثير (٦٠/٣). والرطل الواحد = ٣٨١،٨٥٧ جراماً. انظر: المقادير الشرعية ص (٢٢٦، ٣٠٩) .

(٣) في ط : « بما قلَّ » بدل : « عاقل » .

(٤) كتاب الصلاة ، باب ما يجمع صفة الصلاة (٤/٤٣٨-٤٣٩ برقم ١١١٠) ذكره مطولاً .

(٥) انظر : المجموع (٣/٣٠٧) .

(٦) هو كما قال، انظر : روضة الناظر (٢/١٦-١٧)؛ البحر المحيط (٣/٧) .

وحقيقة اللفظ: استعماله فيما وُضع له في اصطلاح به التخاطب. انظر: التعريفات للجرجاني ص (٨٩) ؛ الإحكام للآمدي (١/٥٢) . وظاهر اللفظ : ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معني مع تجويز غيره . روضة الناظر (٢/٢٢) وانظر: كشف الأسرار للنسفي (١/٢٠٥) . والحجاز: اسم لما أريد به غير ما وضع له؛ لمناسبة بينهما. انظر: التعريفات للجرجاني ص (٢٠٢)؛ الإحكام للآمدي (١/٥٣) . (٧) هو : أوس بن عبد الله الربيعي ، أبو الجوزاء ، بصري ، يرسل كثيراً ، ثقة ، مات سنة (٨٣هـ) — أخرج له الجماعة . التقريب (١١٦) .

(٨) في ط : « لم » .

(٩) قاله ابن عبد البر في الإنصاف (١٧٧) .

(١٠) ذكره الخطيب في "الجهر بالبسملة" ، كما هو في مختصره للذهبي (١٧٧) قال الذهبي : « هذا ضعيف » ، الحكم واه بمرّة . وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٢٠٣-٢٠٤) من طريق الحكم بن

* انظر التعليق عليه في ص ١٤٥ المصنف رحمه >

قلنا : يكفيننا أنه حديث أودعه مسلم - رحمه الله تعالى - في "صحيحه" .
وأبو الجوزاء ، اسمه [٩٠-أ] : أوس ^(١) بن عبد الله الربيعي ، ثقة كبير ، لا
ينكر سماعه من عائشة - رضي الله عنها - ^(٢) وقد احتج به الجماعة ^(٣) .
وبديل بن ميسرة ^(٤) ، تابعي صغير ^(٥) ، مجمع على عدالته ، وثقته ^(٦) ، وقد حدث
بهذا الحديث عنه ^(٧) الأئمة الكبار ، وتلقاه العلماء بالقبول ، ولم يتكلم فيه أحد منهم .
وما روي عن عائشة من الجهر ، فكذب بلا شك ؛ فيه الحكم بن عبد الله بن
سعد ^(٨) وهو كذاب دجال ، لا يحل الاحتجاج به ^(٩) .
ومن العجب القدح في الحديث الصحيح ، والاحتجاج بالباطل ! .
ومما يدل على أن البسملة آية ، وليست من السورة فلا يُجهر بها :

عبد الله الأيلي ، وعدّه موضوعاً .

(١) في ط : «أويس» خطأ .

(٢) انظر فيما يؤيده : تهذيب التهذيب للحافظ (١٩٤/١) فقد دفع فيه عن سماعه منها . والمراسيل
لابن أبي حاتم ^(٢٤) وجامع التحصيل للعلائي ^(١٧٥) حيث لم يذكر إرساله عنها ، والله أعلم .

(٣) انظر تهذيب الكمال (٣٩٢/٣-٣٩٣) .

(٤) بُدِيل - مصغر - العُقَيْلي ، ابن ميسرة ، البصري ، ثقة ، مات سنة (١٢٥هـ) أو (١٣٠هـ) .
أخرج له مسلم ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (١٢٠) .

(٥) ذكره ابن حبان في أتباع التابعين . الثقات (١١٧/٦) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (٣١/٤-٣٣) ؛ الكاشف (١٥٠/١) .

(٧) في ط : «عند» خطأ .

(٨) الأيلي ، يكنى : أبا عبد الله ، متروك الحديث ، متهم بالكذب . انظر : الكامل (٢٠٢/٢-٢٠٤)
الجرح والتعديل (١٢٠/٣) ؛ الميزان (٥٧٢/١) ؛ المجروحين (٢٤٨/١) .

(٩) انظر : المراجع السابقة . ولم أقف على من قال فيه : «دجال» غير الزيلعي ، والله أعلم .

ما رواه البخاري في "صحيحه" (١) من (٢) حديث أبي سعيد بن المولى (٣) قال: «كنتُ أصلي في المسجد فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه ، فقلتُ : يا رسول الله كنتُ أصلي ، فقال : ألم يقل الله - عزَّ وجلَّ - : ﴿ استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم ﴾ (٤) ثم (٥) قال لي : لأعلمنك سورةً هي أعظم سورة في القرآن ، قلتُ : ما هي ؟ قال : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ هي السبع المثاني ، والقرآن العظيم الذي أوتيته » . فأخبر أنها السبع المثاني ، ولو كانت البسملة آية منها لكانت ثمانياً لأنها سبع آيات بدون البسملة ، ومن جعل البسملة منها ، إمّا أن يقول : هي بعض آية (٦) . أو يجعل قوله : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم ﴾ (٧) إلى آخرها ، آية واحدة (٧) .

ومما يدل على أن البسملة ليست من السورة : ما أخرجه أصحاب "السنن" الأربعة (٨) ، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إن سورة من القرآن [ثلاثون

(١) كتاب التفسير ، باب ما جاء في فاتحة الكتاب (٨/٦-٧ برقم ٤٤٧٤) .

(٢) في ط : «ومن» .

(٣) الأنصاري ، المدني ، يقال : اسمه رافع بن أوس ، وقيل : الحارث ، ويقال : ابن نُفيع ، صحابي مات سنة (٧٣هـ) وقيل غير ذلك . أخرج له البخاري ، وأبوداود ، والنسائي ، وابن ماجه .
التقريب (٦٤٤) .

(٤) الأنفال ، الآية (٢٤) .

(٥) ساقط من : ط .

(٦) وبه قال الشافعي في قول . المجموع (٣/٢٨٩) .

(٧) وهذا عدُّ أهل مكة ، وأهل الكوفة من القراء والفقهاء . انظر : الاستذكار (٤/٢٠٢) .

(٨) انظر : سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب في عدِّ الآي (٢/١١٩ برقم ١٤٠٠) وسكت عنه .

وسنن الترمذي ، كتاب فضائل القرآن ، باب ما جاء في فضل سورة الملك (٥/١٥١-١٥٢ برقم

(*) لفتحة ، لآية (٧) .

آية^(١) شفعت لرجل حتى غفر له ، وهي «تبارك الذي بيده الملك»^(٢) انتهى .
قال الترمذي : حديث حسن^(٣) . ورواه أحمد في "مسنده"^(٤) وابن حبان في
"صحيحه"^(٥) والحاكم في "مستدرکه"^(٦) وصححه .

ووجه الحجة منه: أن هذه السورة ثلاثون آية، بدون البسملة بإجماع العادين^(٧) .
وأيضاً : فافتتاحه بقوله: «تبارك الذي بيده الملك» دليل على أن البسملة
ليست منها .

قال ابن عبد الهادي - مستدرکاً على الخطيب^(٨) - : وقد أفرد لهذه المسألة
مسنداً مستقلاً .

٢٨٩١ . وسنن النسائي الكبرى ، كتاب عمل اليوم والليلة ، باب الفضل في قراءة «تبارك
الذي بيده الملك» (١٧٨/٦ برقم ١٠٥٤٦) وكتاب التفسير ، سورة الملك (٤٩٦/٦ برقم
١١٦١٢) . وسنن ابن ماجه ، كتاب الأدب ، باب ثواب القرآن (١٢٤٤/٢ برقم ٣٧٨٦) واللفظ له .

(١) زيادة من مصادر التخریج ، وهي موضع الشاهد من الحديث .

(٢) الملك ، الآية (١) .

(٣) وقال الحافظ: «وله شاهد من حديث ثابت عن أنس، رواه الطبراني في الكبير، بإسناد صحيح» .

التلخيص (٤٢٣/١) .

(٤) المسند (٥٧٨/٢ برقم ٧٩١٥، ٨٠٧٧) .

(٥) انظر : الإحسان ، كتاب الرقائق ، باب ذكر الأمر بالإكثار من قراءة سورة تبارك الذي بيده

الملك (٦٧/٣ برقم ٧٨٧-٧٨٨) .

(٦) كتاب فضائل القرآن ، باب ذكر فضائل سور وآي متفرقة (٧٥٣/١ برقم ٢٠٧٥) .

(٧) انظر : المجموع (٢٩١/٣) ؛ التحقيق لابن الجوزي (٣٤٦/١) .

(٨) العبارة في نصب الراية (٤٥٥/١) هكذا : « ملخص ما ذكره ابن عبد الهادي في "الجهر

بالبسملة" مستدرکاً على الخطيب ، قال : ... » . فالمؤلف نقله عنه بواسطة نصب الراية .

وهذا الملخص يقع في (٢٨) صفحة من نصب الراية (٤٥٥/١-٤٨٢) وينتهي عند قوله : «واجهر

بالحمد لله رب العالمين» في ص (٢٢٩) .

بالتصنيف جماعة منهم : ابن خزيمة ، وابن حبان ، والدارقطني ، والبيهقي ، وابن عبد البر ، وآخرون (١) .

وللقائلين بالجهر أحاديث أجودها :

حديث نعيم المجمر (٢) قال : « صَلَّيْتُ وراء أبي هريرة فقرأ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ثم قرأ بأم القرآن حتى قال : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ * قال : آمين » وفي آخره : فلما سلم قال : « إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ » . رواه النسائي في "سننه" (٣) فقال : باب الجهر بـ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . و(٤) رواه ابن خزيمة (٥) ، وابن حبان في "صحيحه" (٦) والحاكم في

وقد بحث عن كتابه هذا فلم أقف عليه مطبوعاً ، ولا مخطوطاً ، وقد أشار إليه ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٨٣١/٢) حيث قال : « وقد ذكرت هذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث الواردة في الجهر ، وذكرت عللها ، والكلام عليها ، في كتاب مفرد ، تتبعته فيه ما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في مصنفه ، وهو كتاب متعوب عليه ، فمن أحب الوقوف عليه فليسارع إليه » . (١) انظر التفصيل عن مؤلفات هؤلاء - ومؤلفات غيرهم في مسألة البسملة - : مقدمة الإنصاف لابن عبد البر (٩٧-١٠٤) . والمطبوع من ذلك هو هذا الكتاب لابن عبد البر ، ومختصر الجهر بالبسملة للذهبي ، حسب علمي ، والله أعلم .

(٢) نعيم بن عبد الله ، المدني ، مولى آل عمر ، يعرف بالمجمر ، ثقة . أخرج له الجماعة . التقريب (٥٦٥) .

(٣) كتاب الافتتاح ، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم (٤٧٢/١) برقم ٩٠٤ .

(٤) ساقط من : ط .

(٥) صحيح ابن خزيمة ، كتاب الصلاة ، باب ذكر الدليل على أن الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، والمخافة به جميعاً مباح (٢٥١/١) برقم ٤٩٩ .

(٦) انظر : الإحسان ، كتاب الصلاة ، باب ذكر ما يستحب للإمام أن يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم عند ابتداء قراءة فاتحة الكتاب (١٠٠/٥) برقم ١٧٩٧ ، ١٨٠١ .

* الفاتحة ، الآية (٧) .

"مستدرکه" (١) وقال : إنه على شرط الشيخين ولم يخرجاه. والدارقطني [٩٠-ب] في "سننه" (٢) وقال : حديث صحيح رواه كلهم ثقات . والبيهقي في "سننه" (٣) وقال : إسناده صحيح وله شواهد . وقال في "الخلافيات" (٤) : رواه كلهم ثقات ، مجتمع على عدالتهم ، محتج بهم في الصحيح .
والجواب عنه من وجوه : أحدها : أنه حديث معلول (٥) ؛ فإن ذكر البسملة فيه تفرد به نعيم الجمر من بين أصحاب أبي هريرة ، وهم ثمانية ما بين صاحب وتابع ، ولا يثبت عن ثقة من أصحاب أبي هريرة أنه حدث عن أبي هريرة أنه رضي الله عنه كان يجهر بالبسملة في الصلاة (٦) . وقد أعرض عن ذكر البسملة في حديث أبي هريرة صاحبها الصحيح .

ورواه (٧) البخاري (١) من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن : « أن أبا هريرة

(١) كتاب الصلاة ، باب التأمين (١/٣٥٧ برقم ٨٤٩) .

(٢) كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها (١/٣٠٥-٣٠٦) .

(٣) السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب افتتاح القراءة في الصلاة بـ بسم الله الرحمن الرحيم ، والجهر بها إذا جهر بالفاحة (٢/٦٨ برقم ٢٣٩٤) .

(٤) انظر : مختصر الخلافيات (٢/٤٤) . وقال الخطيب : « هذا حديث ثابت صحيح ، لا يتوجه عليه

تعليل في اتصاله وثقة رجاله » . انظر : مختصر الجهر بالبسملة للذهبي (١٦٦) ؛ المجموع (٣/٣٠٢) .

(٥) و يقال له : المعلل ، وقد عدَّ النووي تسميته بـ المعلول حنأ .

وهو : الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته ، مع أن الظاهر السلامة منه . النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧١٠) وانظر : نزهة النظر^٤ (١٢٣) ؛ تقريب النواوي مع التدريب (١/٢١٠) .

(٦) إلا أن النووي نقل عن الخطيب أنه قال : قد روى جماعة عن أبي هريرة : « أن النبي ﷺ كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم ، ويأمر به » والله أعلم . المجموع (٣/٣٠٣) .

(٧) في نصب الراية (١/٤٥٥) : « فرواه » وهو الأنسب للسياق .

كان يُكَبِّرُ في كل صلاةٍ من المكتوبة وغيرها ، فيكَبِّرُ حين يقوم ، ثم يكَبِّرُ حين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، ثم يقول : ربنا لك الحمد (٢) ، ثم يقول : الله أكبر حين يهوي ساجداً ، ثم يكَبِّرُ حين يرفع رأسه من السجود ، ويكَبِّرُ في كل ركعة حتى يفرغ من الصلاة ، ثم يقول حين ينصرف : والذي نفسي بيده إني لأقربكم شهاً لصلاة رسول الله ﷺ ، إن كانت هذه لصلاته (٣) حتى فارق الدنيا» .

ورواه مسلم (٤) بنحو ذلك . هذا هو الصحيح الثابت عن أبي هريرة رضي الله عنه .

قال ابن عبد البر (٥) - وكانّه كان يُنَكِّرُ على من ترك التكبير في رفعه وخفضه - قال : ويدل على أنهم كانوا يفعلون ذلك : ما رواه النسائي (٦) عن أبي هريرة قال : «ثلاثٌ كان يفعلهنَّ رسولُ الله ﷺ تَرَكَهُنَّ النَّاسُ : كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه ، وكان يقف قبل القراءة هُنَيْئَةً ، وكان يكبر في كل خفضٍ ورفعٍ » . ورواه أبوداود الطيالسي في "مسنده" (٧) . ورواه ثقات (٨) .

(١) صحيح البخاري ، كتاب الأذان ، باب يَهْوِي بالتكبير حين يسجد (٢/٣٣٨ برقم ٨٠٣) .

(٢) في صحيح البخاري : «ربنا ولك الحمد» .

(٣) في المخطوط : «صلاته» والمثبت من صحيح البخاري .

(٤) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب إثبات التكبير في كل خفضٍ ورفعٍ في الصلاة (٤/٣١٨ برقم ٨٦٥) .

(٥) انظر : الاستذكار له (٤/١١٧-١١٨) .

(٦) سنن النسائي ، كتاب الافتتاح ، باب رفع اليد مدّاً (١/٤٦٠ برقم ٨٨٢) .

(٧) مسند الطيالسي (٣١٣ برقم ٢٣٧٤) بنحوه .

(٨) في نصب الراية (١/٤٥٦) : «هذا حديث حسن ، ورواه ثقات » .

وسعيد بن سمعان الأنصاري (١) صدوقٌ وثَّقه النسائي (٢) ، وابن حبان (٣) .
ولا التفات (٤) إلى قول أبي الفتح الأزدي (٥) فيه : «ضعيفٌ» (٦) ؛ فإن أبا الفتح
متكلِّمٌ فيه (٧) ، والنسائي أعلم منه . وليس للتسمية (٨) في هذا الحديث ولا في
الأحاديث الصحيحة (٩) عن أبي هريرة ذكر .
فإن قيل : قد رواها نعيم الجمر ، وهو ثقةٌ ، والزيادة من الثقة (١٠) - مقبولة ؟ .
قلنا : ليس ذلك مجمعاً عليه ، بل فيه خلاف مشهور : فمن الناس من يقبل زيادة
الثقة (١٠-١١) مطلقاً (١١) . ومنهم من لا يقبلها (١٢) .

-
- (١) الزُّرْقِي مولاهم ، ثقةٌ ، لم يُصَبِّحِ الأزدي في تضعيفه . أخرج له البخاري في جزء القراءة ،
وأصحاب السنن الأربعة إلا ابن ماجه . التقريب (٢٣٧) .
(٢) انظر : تهذيب الكمال (٤٩٠/١٠) ؛ الميزان (١٤٣/٢) .
(٣) الثقات له (٢٧٨/٤) .
(٤) في ط : «والالتفات» خطأ .
(٥) في المخطوط : «الأودي» والتصويب من نصب الراية (٤٥٦/١) .
(٦) انظر قوله في : الميزان (١٤٣/١) .
(٧) انظر كلام العلماء فيه في : الميزان (١٣٩/٥) .
(٨) في ط : «التسمية» .
(٩) في ط : «الصحيح» .
(١٠-١١) ساقط من : ط .
(١١) وهذا القول عزاه الحافظ إلى ابن حبان ، والحاكم ، وجماعةٍ من أئمة الفقه والأصول ، ثم قال :
وفيه نظر كثير - فذكر وجه الرد عليه - . النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٨٧-٦٨٨)
وانظر : فتح المغيث (٢٤٦/١) ؛ تدريب الراوي (٢٠٤/١) .
(١٢) انظر : تدريب الراوي (٢٠٥/١) .

والصحيح التفصيل وهو : أنها تقبل في موضعٍ دون موضعٍ : فتقبل (١) إذا كان الراوي ثقةً حافظاً ثبتاً ، والذي لم يذكرها مثله ، أو دونه في الثقة (٢) ، كما قبل الناسُ زيادة مالك بن أنسٍ قوله : «من المسلمين» (٣) في صدقة الفطر ، واحتج بها أكثر العلماء (٤) .

وتقبل (٥) في موضعٍ آخر لقرائن تخصُّها ، ومن حَكَمَ في ذلك حكماً (٦) عاماً فقد غلط، بل كل زيادة لها حكمٌ يخصُّها [٩١-أ] : ففي موضعٍ يجزم بصحَّتِها : كزيادة مالكٍ . وفي موضعٍ يعلُّبُ على الظن صحتُها : كزيادة سعد بن طارق (٧)

(١) في المخطوط : «فيقبل» والتصويب من نصب الراية (٤٥٦/١) .

(٢) حكاها الحافظ عن أئمة الحديث المتقدمين ، واختاره هو . انظر : النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦٩٣، ٦٩٠) ؛ نزهة النظر (٩٦) ؛ الكفاية (٤٦٥) .

(٣) انظر : صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين

(٣/٤٣٢ برقم ١٥٠٤) . وصحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير (٧/٦٠-٦١ برقم ٢٢٧٥) . أو صاعاً من شعير على كل حرام أو عبيد ، ذكر أو أنثى من المسلمين ، والألفاظ البخاري . وقد مثل بهذا الحديث على تفرد الثقة : الترمذي في علله - في آخر السنن - (٥/٧١٢) وابن

الصلاح ، كما في تدريب الراوي (١/٢٠٦) وغيرهما .

إلا أن هذا التمثيل غير صحيح ؛ إذ لم ينفرد بها الإمام مالك ، فقد وافقه فيها ثقتان غيره ، وهما : عمر بن نافع ، والضحاك بن عثمان . قاله النووي في شرحه على صحيح مسلم (٧/٦٤) وتقريبه مع التدريب (١/٢٠٦) . وهو كما قال ؛ فرواية الأول في صحيح البخاري ، ورواية الثاني في صحيح مسلم في الموضعين السابقين .

(٤) خلافاً للكوفيين ، انظر : شرح النووي على صحيح مسلم (٧/٦٢) ؛ الفتح (٣/٤٣٣-٤٣٤) .

(٥) في المخطوط : «يقبل» والتصويب من نصب الراية (١/٤٥٦) .

(٦) ساقط من : ط .

(٧) أبو مالك ، الأشجعي ، الكوفي ، ثقة ، مات في حدود (١٤٠ هـ) . أخرج له البخاري تعليقاً ، ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة . التقريب (٢٣١) .